

الأسناد المذكور

رفيق يونس المصري

رفع

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفساد

لماذا لا نحاربه؟

دار المكّتي

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفساك
لماذا الأناجربة؟



الأسنَاذُ الذَّكُورُ
رَفِيقُ يُونُسَ الْمَصْرِيِّ

الْفَسَادُ
شعري
لِمَاذَا الْآنُ نَحَارِبُهُ؟

دَارُ الْمَكْتَبِيِّ

الطبعة الأولى

2012 – 1433

جميع الحقوق محفوظة

يمنع طبع أو إخراج هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من أشكال الطباعة أو النسخ أو التصوير أو الترجمة أو التسجيل المرئي والمسموع أو الاختزان بالحاسبات الالكترونية وغيرها من الحقوق إلا بإذن مكتوب من دار المكتبي بدمشق .

سورية - دمشق - حلبوني - جادة ابن سينا

ص.ب 31426 هاتف 2248433 فاكس 2248432

E-mail:almaktabi@Gmail.com / almaktabi@mail.sy

دار المكتبي
للطباعة والنشر والتوزيع
www.almaktabi.com

مقدمة

بسم الله والحمد لله القائل في كتابه : ﴿ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ [الروم : ٤١] .
﴿ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا ﴾ ! ماذا لو أذاقهم كل الذي عملوا؟! ﴿ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ عن فسادهم لكي تنصلح أحوالهم وتتقدم بلدانهم . لقد ابتلاههم الله بأزمة اقتصادية من أشد الأزمات في التاريخ ، وابتلاههم بكوارث كثيرة ، نسمع عنها في كل يوم ، تحل في ديارهم أو بالقرب منها . هذه الأزمة وغيرها ناشئة عن الفساد الذي طبَّق الآفاق والشركات والبلدان ، حتى أفلس بعضها وكاد البعض الآخر يفلس ، وكنا نقول في السابق : إن البلدان لا تفلس ! تكاد الأزمة تعم الجميع ، وتنقلب حتى على المتسببين فيها ، تكاد تعم الجميع لأن بعضهم من الظلمة ، والبعض الآخر قصَّروا في محاربتهم ومواجهة ظلمهم وفسادهم .

منذ فترة طويلة ونفسي تحدثني بالكتابة في موضوع الفساد ، لاسيما وأنا نحن المسلمين والباحثين في الاقتصاد الإسلامي أولى الناس بالحديث عن الفساد . ولكن كالعادة كان علينا أن ننتظر الغرب حتى نندفع وراءه ، كما فعلنا في محاربة التدخين ؛ إذ لم نحرمه تحريمًا قاطعًا إلا بعد أن تكرم الغرب بتحريمه .

كنت أرى أن الكتابة في الفساد أصبحت ضرورية لاسيما بعد أن كتبت كتابي : (الاقتصاد والأخلاق) . فهذا الكتاب عن الفساد مكمل إذن

لكتاب (الاقتصاد والأخلاق) . ولكنني أعتقد أن الاعتماد على الأخلاق وحدها لا يكفي لمحاربة الفساد ، كما يشيع الآن الغربيون وأتباعهم . فلعل حديثهم عن الأخلاق من باب ذر الرماد في العيون . فلا بد من دعم الأخلاق بالدراسات والتشريعات والقوانين واللوائح المتعلقة بالمساءلة والمحاسبة والثواب والعقاب .

وإذا قصّرت الحكومات في مواجهة الفساد ، كان لابد من تقوية مؤسسات المجتمع المدني لكي تتصدى لهذه المهمة الملحة ، ولكي تجبر الحكومات على التزام طريق الإصلاح . فالشعوب إذا ماتت ترهلت حكوماتها وفسدت واستشرى فيه الفساد .

من المفيد في هذا الباب الاستفادة من تجارب البلدان الأخرى التي لم تئس من محاربة الفساد ، بل حاربت به بقوة وقضت عليه ، أو على أكثره ، في مدة لا تزيد على سنتين .

من أراد من الحكام أن يتصدى للفساد فليتخذ من سيرة الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز قدوة ونبراسًا . ولا شك أن تعب الشعوب والحكام من أجل الإصلاح أولى من تعبهم في أجواء الفساد . ومن نوى وعقد العزم ، فلعل الله أن يساعده ويسدده .

لم يعد من الممكن التغاضي عن الفساد السياسي والاقتصادي والإداري والديني والأخلاقي ؛ لأن الفساد يلتهم التنمية ، وبدلاً من التنمية شهدنا فساد التنمية وتنمية الفساد . إن البلدان المتخلفة أولى بمحاربة الفساد من غيرها من البلدان ؛ لأن محاربة الفساد تحمي ثرواتها وإيراداتها وخيراتها من أن تقع في أيدي الفاسدين المفسدين .

* * *

الفساد

كيف تكافحه ؟

كتاب « مهارات مقاومة ومواجهة الفساد » للدكتور محمد عبد الغني هلال ، سلسلة مهارات تطوير الأداء ، نشر قرطبة للنشر والتوزيع ، الرياض ، ١٤٢٩هـ ، ١٨٨ صفحة .

محمد عبد الغني هلال له كتب أخرى ، منها ما ذكره في قائمة المراجع :

- مهارات إدارة الأداء ، مركز تطوير الأداء والتنمية ، القاهرة ، ٢٠٠٣م .

- مهارات تحديث ونقل الخبرة ، مركز تطوير الأداء والتنمية ، القاهرة ، ٢٠٠٣م .

يتألف كتاب الفساد من سبعة فصول :

- الفصل الأول : المفاهيم والأسباب .

- الفصل الثاني : العوامل المسببة لسلوك الفاسد .

- الفصل الثالث : البناء المؤسسي للمنظمات والوقاية من الفساد .

- الفصل الرابع : الحوكمة (الحكم الراشد) ومقاومة الفساد .

- الفصل الخامس : تغيير السياسات الإدارية لمواجهة الفساد .

- الفصل السادس : محاربة الفساد .

- الفصل السابع : منظمة الشفافية الدولية .

سأعرض الكتاب من خلال العناوين التالية :

تعريف الفساد

استغلال المصلحة العامة لتحقيق مصلحة خاصة غير مشروعة :
رشوة ، ابتزاز ، سرقة ، اختلاس ، خيانة أمانة ، تزوير ، ظلم ،
كذب ، محسوبية ، لامبالاة ، تسيّب ، تلاعب ، احتيال ، تمييز
عنصري ، هدر المال العام ، تهريب ، تهرب من الضرائب والجمارك
وسداد القروض ، مخدرات ، تعطيل مصالح الناس ، استغلال الضعفاء
كالعمال والنساء والأطفال .

انتشار الفساد

الفساد ينتشر كالسرطان ، ولا يتم اكتشافه إلا بعد فترة من الزمن .

أنواع الفساد

- عرضي .
- مؤسسي .
- منظم .

أسباب الفساد

- تنحية الدين والخلق عن الحياة .
- نظام سياسي استبدادي : زعماء فاسدون .
- قضاء فاسد : إجراءات طويلة ومعقدة ، تكافئ الظالم ، وتعاقب
المظلوم .
- الجمع بين المال والسلطة .

- سوء استخدام السلطة .
- عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب .
- الخلل في الثواب والعقاب .
- إخفاء المعلومات ونقص الشفافية والإفصاح .
- الصفقات السرية .
- غموض القوانين واللوائح وكثرة الاستثناءات والتجاوزات .
- ضعف الرقابة والمحاسبة والمساءلة .
- استخدام نظم محاسبية غير مناسبة ، واستخدام نوعين أو أكثر من الدفاتر .
- عدم الاكتراث بشكاوى الناس وتظلماتهم .

آثار الفساد

- الإثراء غير المشروع .
- تركيز الثروة والسلطة في يد حفنة قليلة من الفاسدين ، ووجود فئة قليلة ثرية ، وأغلبية فقيرة .
- انهيار عملية النمو والتنمية ، وتقويض خطط التنمية وبرامجها ، وضعف الإنتاجية .
- إفلاس الشركات والمنشآت ، مع ما يترتب على ذلك من تشريد العمال والموظفين .
- انتشار المنازعات والجرائم والاختلاسات والسرقات والمخدرات .
- انهيار المباني والجسور نتيجة الغش في المواد والصنعة .
- غسل الأموال .

الحوكمة

ظهر مصطلح الحوكمة في ثمانينيات القرن الماضي ، حيث بدأت المنظمات الدولية في استخدام عبارة « الحكم الجيد » Good Governance التي تحولت بعد ذلك إلى الحوكمة أو الحكم الراشد . ثم أعاد البنك الدولي استخدامه في البرامج السياسية والتنمية . وهو مشتق من لفظ « الحكومة » . وهو يعني مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تخفيض تكاليف الصفقات أو الإدارة الاقتصادية الفعالة ، عن طريق الشفافية والمساءلة . وانتقل هذا المصطلح بعد ذلك من الحكومات إلى المنشآت والشركات ، ولعل هذا ما يفسر اشتقاق اللفظ .

ولا يمكن أن يكون لحوكمة الحكومات وجود إلا بوجود :

- ديمقراطية حقيقية .
- شفافية في إدارة الدولة .
- سلطة قضائية قوية .
- تعددية سياسية .
- معارضة حقيقية .
- رقابة شعبية (مجالس نيابية) .
- حرية تعبير .
- حرية اطلاع واستقصاء ومساءلة .

الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية

تؤكد الحوكمة على محاربة الفساد وعلى المسؤولية الاجتماعية للمنظمات والمؤسسات . وتتلخص المسؤولية الاجتماعية في عدد من القواعد ، منها :

- احترام حقوق الإنسان .
- احترام حق التنظيم والمفاوضة الجماعية .
- القضاء على كافة أشكال التمييز .
- منع سوء استغلال عمل الأطفال .
- حماية البيئة .
- نشر التكنولوجيا غير الضارة بالإنسان .

كيف نحارب الفساد ؟

- وضع معايير لاختيار القيادات الكفؤة والنزيهة .
- إعلان الحرب على الفساد ، وليس مجرد رفع الشعارات والفرقعات الإعلامية والخطب الرنانة .
- الحوكمة .
- الشفافية في البيانات والإحصائيات والمعلومات .
- الشفافية في إدارة المزايدات والمناقصات والمشتريات الحكومية .
- الاهتمام بالتعليم والتدريب .
- إصلاح سياسي وإداري تشترك فيه جميع فئات المجتمع في عمليات صنع القرار .
- وضع نظام للحوافز يقلل من فرص الفساد .
- عقوبات صارمة وفورية لكل من يسهم في الفساد أو يشجعه ، لا تميز فيها بين صغير وكبير .
- بناء منظومة من القيم الفاضلة في المجتمع لإيجاد نوع من الرقابة الداخلية (رقابة الضمير) .

- توفير صناديق للشكاوى ، وخطوط هاتفية ، وبريد إلكتروني ،
وأجهزة للإنذار المبكر .

- الزيارات التفتيشية المفاجئة .

- تطوير الحلول تطويرًا مستمرًا ؛ لأن الاستمرار في حلول الماضي
يولد مشكلات الحاضر . فعلينا ألا نحبس أنفسنا في الحلول المألوفة
والمعتادة .

منظمة الشفافية الدولية

أنشئت في برلين عام ١٩٩٥ م . وتهدف إلى ما يلي :

- حماية المصلحة العامة ؛ لأن الفساد يحطم برامج التنمية ، وينتهك
حقوق الإنسان .

- نشر الديمقراطية ؛ ولاسيما في البلدان النامية .

- التأكيد على القيم الأخلاقية ؛ لأن الفساد يشوّه نزاهة المجتمع .

- حماية حركة السوق والمجتمع ؛ لأن الفساد يشوّه السوق ، ويسلب
منافع المجتمع .

- إصدار تقرير سنوي عن الفساد في مختلف بلدان العالم ، ترتب فيه
هذه البلدان حسب مستويات الفساد السائدة فيها .

مراجع أخرى في الفساد

- التعاون الدولي لمكافحة الفساد ، روبرت كليتجارد ، مجلة
التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، واشنطن ،
مارس ١٩٩٨ م .

- الفساد والتنمية ، دانيال كوفمان وشيريل جراي ، مجلة التمويل

والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، واشنطن ، مارس ، ١٩٩٨ م .

- الفساد : الأسباب والتتائج ، باولو مورو ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، واشنطن ، مارس ، ١٩٩٨ م .

- المال السهل : قاموس الفساد في فرنسا ، جيلز غتتر ، ستوك ، باريس ، ١٩٩١ م (بالفرنسية) .

* * *

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الفردوس
www.moswarat.com

هل نستطيع السيطرة على الفساد ؟

السيطرة على الفساد Controlling Corruption عنوان كتاب روبرت
كليتجارڊ Robert Klitgaard ، ترجمة علي حسين حجّاج ، ومراجعة
فاروق جرّار ، دار البشير ، عمّان ، ١٩٩٤م ، ٢٨٥ صفحة ، والنسخة
الإنكليزية تاريخها ١٩٨٨م .

سأقوم بتلخيص الكتاب تحت العناوين التالية :

مقدمة

موضوع الفساد موضوع يتحاشى الناس ذكره ، ويتلمسون الأعذار
لتجنب الخوض فيه ؛ لأنه من الموضوعات الحساسة ، حتى إن غونار
ميردال ، الاقتصادي الحائز على نوبل ، سمى التهرب من البحث في
الفساد « دبلوماسية البحث العلمي » . فهناك من يقول بصريح العبارة :
لا يمكن عمل أي شيء إزاء الفساد . والفساد استشرى كالسرطان ، فهو
في كل مكان من العالم ، وهو موجود عبر التاريخ كله . وإذا كان
المتربعون على القمة فاسدين ، وكان النظام بكامله فاسدًا ، فلا أمل
يرتجى . وعندما ينتصر في المجتمع من هو مجرد من الحياء ، وعندما
يُعجب الناس بالمسيء ، وعندما تنتهي المبادئ ، ولا تعم إلا
الانتهازية ، وعندما يتسلم المتغطرسون الحكم ، ويصبح كل شيء
فاسدًا ، وتسكت الغالبية ، علينا أن نكفّ عن مصارعة طواحين الهواء
مع ذلك يحاول هذا الكتاب أن يأخذ الجوانب العملية م

الفساد مأخذ الجد ، وأن يقدم أدوات تحليلية ، ودراسة حالات فساد محددة ، لاستثارة حماسة الباحثين لمعالجة الموضوع ، وإيجاد حلول خلاقة له .

تعريف الفساد

وضع المصلحة الخاصة فوق المصلحة العامة ، بصورة غير مشروعة .

الفساد منتشر في البلدان الغنية والفقيرة

فهناك فضائح فساد حتى في أوروبا ، واليابان ، والولايات المتحدة الأمريكية .

البلدان الفقيرة أقل قدرة على تحمل الفساد

الفساد ينتشر في البلدان الغنية والفقيرة ، ولكن جسد البلدان الفقيرة أضعف من أن يتحمل مستويات الفساد الشائعة فيها .

الفساد منتشر في القطاع العام والخاص

قد يتصور البعض أن الفساد مقصور على الدولة والقطاع العام ، لكن الحقيقة أنه موجود أيضاً في شركات القطاع الخاص ، في سلوك المديرين والعاملين ، وفي تعامل هذه الشركات مع الغير : المستهلكين ، والمصارف ، والضرائب ، والجمارك . وتزداد نسبة الفساد في القطاع الخاص كلما كبر حجم الشركة ، وكلما كان أصحابها مقربين إلى السلطة السياسية ومحامين بها ومدعومين منها .

الفساد منتشر بين الحكام والتجار

الموظفون كبارهم وصغارهم مظنة الفساد ، إلا من رحم ربك .

وكذلك التجار ، يقول (كائت) : إن أمة جميع أفرادها من التجار هي أمة جميع أفرادها من المحتالين .

تعليق : لذلك قيل : إن التجار فجّار إلا ما ندر ، ولذلك كانت مرتبة التاجر الصالح والصدوق مرتبة عالية ، فهو يحشر مع الصديقين والأنبياء والشهداء .

منافع الفساد (هل للفساد منافع ؟)

- تعود للمفسدين .

- الرذائل والمفاسد لا يشترط أن تكون ذات مضارّ محضة ، فقد يعدّ رذيلة ما زاد فيه الضرر على النفع . فالعبرة بالصافي .

مضارّ الفساد

- تعود على المجتمع ، ويتحملها الشرفاء ، وتُلحق الأذى بالعدالة والكفاءة والإنتاجية .

- الموظفون الفاسدون يطردون الموظفون الصالحين (الفاسد يطرد الصالح ، مثلما أن العملة الرديئة تطرد الجيدة : المقريزي / غريشام) .

- الفساد يلتهم التنمية .

- الفساد يؤدي إلى التخلف .

- الفساد ينهش في لحم الكثير من البلدان النامية .

- الفساد يلتهم الموارد المالية للبلد .

- الفساد يشوّه نظام الحوافز والثواب والعقاب .

- الفساد يشجع السلوك غير المنتج ، بل الضارّ .

- الفساد يؤدي التعليم والصحة والقضاء والأمن والاستقرار .

- الفساد يؤدي إلى التضليل وتسمية الأشياء بغير أسمائها ، كتسمية الرشوة هدية أو إكرامية أو عمولة ، أو تسمية الفساد شطارة أو فهلوة ، أو اعتبار الشخص الفاسد من الرموز أو من ذوي الجاه ، فمن لا يجمع ثروة من عمله فهو غبي ، أو اعتبار قصص الفساد قصص نجاح وبطولة !
- الفساد ينتقص من هيبة البلد وزعمائه وعلمائه وشعبه وقيمه ودينه .

- الفساد يسيء إلى سمعة البلد في التجارة الدولية والسياحة ، ويحكم على البلد بأنه ذو تصنيف سيئ في التقارير العالمية الصادرة عن منظمة الشفافية العالمية وغيرها .

- انتشار ثقافة الفساد بدلاً من ثقافة الصلاح .

- الفساد يؤدي إلى وقوع الأزمات وانهيار الشركات والمنشآت .

- الفساد يؤدي إلى الإفلاس وتراكم الديون .

- الفساد يحمي الرذائل والمنكرات : بيوت القمار ، دور الدعارة ، أوكار المخدرات .

- لولا الفساد لتقدم البلد .

- الفساد يعتم على مكافحته ، فلا تكاد تجد لمكافحة الفساد ذكرًا في

الدراسات التنموية والكتب الدراسية والمناهج التعليمية . من الذي يضع البرامج ؟ هل هم الفاسدون ؟

- ربما لا يحتاج الناس كثيرًا إلى بيان مضرّ الفساد ، فهم يدركون

ذلك بالفطرة والتجربة والمعاشية ، وقد يبلغ استياؤهم منه حدّ الثورة .

دراسة خمس حالات فساد

- الفيليبين : حالة تطهير ضريبة الدخل من الفساد . نجاح التجربة

بواسطة قاض نزيه : القاضي بلانا .

- هونغ كونغ : حالة تطهير قوة الشرطة من الفساد . إحداث اللجنة المستقلة لمحاربة الفساد .

- سنغافورة : حالة تطهير الجمارك من الفساد . إحداث مكتب تحري الممارسات الفاسدة .

- كوريا الجنوبية : مشتريات الجيش الأمريكي . إلغاء رابطة المنافع المتبادلة .

- روريتانيا : تطهير المؤسسة الوطنية للأغذية . البطاقات التموينية .

من مظاهر الفساد

الرشوة ، الابتزاز ، الاختلاس ، السرقة ، الغصب ، النهب ، التهريب ، التهرب من الضرائب والجمارك والرسوم ، تسوية المخالفات المرورية ، الدجل ، الاحتيال ، التواطؤ ، التبذير ، التزوير ، (الانتخابات ، الإيصالات) ، المحاباة ، الاستئثار ، الاحتكار ، الظلم ، الغش ، الخداع ، سوء استعمال السلطة ، سوء توزيع الثروة والسلطة ، استغلال النفوذ ، الاستبداد ، طغيان الأقياء والأثرياء ، التواطؤ أو التحالف بين المال والسلطة ، عجز الفقراء والضعفاء ، سوء تخصيص الموارد ، التفاوت الفاحش في الثروة والدخل والامتيازات (غنى فاحش وفقير مدقع ، ويا ليت الغنى كان مشروعًا !) ، التوزيع حسب القوة وليس حسب الكفاءة والحاجة ، سرقة المال العام والأراضي العامة والمساعدات الدولية ، بيع وشراء المناصب والوظائف ، الأغذية الفاسدة ، اللحوم الفاسدة (هل هي لحوم غنم وبقر ، أم هي لحوم حمير ؟) ، الأسلحة الفاسدة ، الإعلام والصحافة الفاسدة ، الضمائر الفاسدة ، مخالفة الدستور والقوانين واللوائح ، التحكم بتراخيص العمل والاستيراد والتصدير ، التخلف الاقتصادي والثقافي والعلمي ، عرقلة

المعاملات وتأخيرها ، التلاعب بالمستندات والحسابات والمزايدات والمناقصات والمشتريات ، تشويه نظام الحوافز ونظام المكافآت والعقوبات (الثواب والعقاب) ، انتشار المخدرات والجرائم والأمراض ، عدد البطاقات التموينية ضعف عدد السكان . . . هذه هي الحلقة المفرغة والمردولة للفساد ، أو دوامة الفساد ، أو التخلف إن شئت .

الفساد يهدد الناس

- التحقُّ بالركب : أي إذا أردت أن تكون فاسدًا فالتحق بالعصابة .
- سِرْ بمحاذاة الركب : إذا لم تُرد أن تكون فاسدًا فأنت وشأنك ، لكن إياك والتدخل فيما لا يعينك .
- لا تقفْ أمام الركب : إذا ما حاولت الإبلاغ عن الركب فإن الركب سيلقي بك تحت الأقدام ، وسيصل إليك بطريقة أو بأخرى .

هل يمكن القضاء على الفساد ؟

هناك من يرى أن الفساد لا يمكن القضاء عليه ولا التخفيف منه ، وهناك من يرى أن التخفيف ممكن . وثمة أمثلة عملية في عدة بلدان ، كان من نتائجها التقليل من الفساد ما أمكن ، مع السرعة في الحصول على هذه النتائج .

هل المقصود أن نصل إلى معدل فساد يبلغ الصفر ؟

الفساد موجود ومنتشر ، ومن الممكن محاربته للتخفيف منه ، وقد لا يكون القصد أن نقضي عليه قضاءً مبرمًا ؛ لأن القضاء على الفساد له تكاليف ، ومن ثم يجب الموازنة بين المنافع والتكاليف ، أو بين الأرباح

والخسائر ، وبناءً على هذا قد يبقى هناك شيء من الفساد لم يتم القضاء عليه . ولا يعني هذا الموافقة على الفساد ، ولا تشجيعه . لكن هناك فرق بين الرغبة النظرية والرغبة العملية . فنحن نرغب في عالم خالٍ من الفساد تمامًا ، ولكن القضاء على الفساد قضاءً تامًا قد يؤدي إلى الإفراط في التكاليف ، حتى تصير التكلفة المدفوعة أعلى من المنفعة المتحققة . وبعبارة أخرى علينا أن نمضي في محاربة الفساد حتى تتساوى التكلفة الحدية مع المنفعة الحدية ، حسب القانون الاقتصادي المعروف .

قليل من الفساد

يعتقد بعض الغربيين أن القليل من الفساد ينعش الاقتصاد ، وهذا كقول البعض بأن القليل من الخمر ينعش الجسم ! وهو غير مسلم . طبعًا هناك حالات يضطر فيها الإنسان أحيانًا إلى دفع الرشوة للحصول على حقه ، عندما لا تكون له حيلة في تغيير المنكرات ، عندئذ يكون القابض آثمًا ، والدافع غير آثم ؛ لأنه مكره . ولعل هذا ما عناه هؤلاء الغربيون عندما قالوا بأن الفساد ليس كله شرًا . ويمكن أن نتساءل هنا عما إذا كانت هذه الحالة الاضطرارية تدخل في الفساد أم لا تدخل . لكن يجب بذل العزائم في محاربة الفساد وعدم التوسع في التساهل والحيل .

صعوبة معالجة الفساد عندما تكون الرؤوس الكبيرة فاسدة

إذا كانت القيادة العليا فاسدة فإن معالجة الفساد تزداد صعوبة ؛ لأن الفساد الصغير يكون محميًا بالفساد الكبير (شبكات فساد مستحكمة) . أما إذا كانت القيادة سالحة نسبيًا فإن من الممكن الحصول على الدعم السياسي لمعالجة الفساد ، بحيث تصبح أيسر وأسرع وأنجح . والوصول إلى الرؤوس الكبيرة ليس سهلاً ، ولكن قد يطمح الزعماء إلى محاربة

الفساد لأجل كسب ثقة الشعوب . والقضاء على رؤوس الفساد والحيتان الكبيرة صعب ، ولكنه أكثر حسماً . أما الاقتصار على الفساد الصغير فقد لا يكون ناجعاً ، وقد يكون المراد منه مجرد ذر الرماد في العيون .

إذا كانت القيادة فاسدة

إذا كان الحاكم مخلصاً ومستقيماً فإن العاملين الشرفاء هم الذين سيخدمون في حكومته ، وسيلجأ المفسدون إلى أوكارهم . أما إذا لم يكن الحاكم مستقيماً فإن الأشرار سيسرحون ويمرحون ، وسيأوي الرجال المخلصون إلى معتزلاتهم .

اكتشاف الفساد قبل معالجته

مما يدل على الفساد : إسراف الموظف في الاستهلاك ، لعب القمار ، ارتياد النوادي الليلية ، والبيوتات المترفة ، تراكم الثروة ، عضوية نواد خاصة ، عدم دفع فواتير المطاعم والفنادق (من أين لك هذا ؟ ثروته أكبر من راتبه ، ثراء لا يمكن تفسيره ، مستوى معيشته أعلى من دخله : حياة باذخة مع عجرفة وتكبر) .

أساليب لمعالجة الفساد

- الحوكمة ، أو الحكم الجيد ، ويطبق هذا على الحكومات والشركات والمنشآت .
- الشفافية في الحقوق والواجبات والمعاملات والتكاليف .
- تقريب الصالحين واستبعاد الفاسدين .
- تغيير الاتجاهات والمواقف أمام الفساد : الفضيلة ، لا الطمع ، هي التي يجب أن تقود وتسود .

- منع المحسوبة .
- رفع مهارة القضاة ، والمحاسبين ، والمراجعين ، والمدققين ، والمراقبين ، والمفتشين .
- استخدام البنوك في تحصيل الأموال .
- وضع قوانين ومعايير صالحة .
- وضع اختبارات لقياس الكفاءة والأمانة والنزاهة .
- تصحيح أوضاع الموظفين والعاملين ، وسد حاجاتهم الأساسية ، وحمايتهم من الفقر ، لسدّ الذرائع الموصلة إلى الفساد .
- استخدام المكافآت المعنوية غير المادية : نقل ، تدريب ، سفر ، ثناء ، رسائل شكر ، تكريم ، دروع .
- التنظيم العلمي للعمل والقضاء على الفوضى والتسيب .
- تنظيم العمل بحيث لا يستطيع فرد واحد أن يسيطر على كل مراحل النشاط أو المعاملة : الحد من القدرة الواسعة على التصرف .
- نشر الدين الصحيح والأخلاق والفضائل الحميدة ومحاربة الرذائل .
- التفتيش المفاجئ .
- صندوق للشكاوى .
- خطوط هاتفية ساخنة .
- الإبلاغ عن الفاسدين ، مع ضمان عدم كشف أسماء المبلغين .
- بث الخوف والرعب في قلوب الفاسدين .
- رفع الثمن الأخلاقي لمن تسوّّل له نفسه أن يكون فاسدًا .
- مداومة اجتماعات التواطؤ وأخذ صور للمشاركين فيها .

- وضع غبار مسحوق الفوسفور الوميض على العطاءات (في المزايدات والمناقصات) ، واستخدام الأشعة فوق الحمراء ، لمنع إضافة صفحات أخرى على العطاءات .

- إدخال مقررات دراسية لمكافحة الفساد في المدارس والجامعات .

- مسرحيات وأفلام ومسلسلات تعزز محاربة الفساد ، ولا تثبطها (مثل المسلسل السوري ١٩٩٣م : يوميات مدير عام تأليف زياد الرئيس وإخراج هشام شربتجي وبطولة أيمن زيدان ، وهو مسلسل ناجح وشيق ولكن اختيار خاتمة محبطة مدعاة للتأمل) .

- نقل عبء إقامة البرهان إلى المتهم : إثبات البراءة بدلاً من إثبات الاتهام . اعتبار كل موظف فاسداً أو مذنباً حتى تثبت براءته . وهذا خلاف الأصل ، ولكن قد يلجأ إليه عند تفشي الفساد من القمة إلى القاعدة .

- التشهير بالفاستدين والمفسدين في الإعلام والصحف والبرامج الإذاعية والتلفزيونية .

- تغيير عمل الموظف بصورة دورية .

- كل اثنين يعملان معاً : للحد من الاتصالات المنفردة .

- تشكيل لجان لتقييم الأداء .

- استخبارات .

- إنذار مبكر .

- مراقبة .

- مساءلة .

- عقوبة رادعة : خصم ، نقل ، غرامة ، حرمان من الترقية ،

سجن ، طرد .

- تحديد ثروة المسؤول (الرئيس ، الوزير) عند الدخول في المنصب ، وعند الخروج منه .

- توسيع دائرة النظر من المسؤول إلى زوجاته وخليلاته وأولاده وأقربائه وأصدقائه . فقد تسجل الثروات النقدية والعقارية باسم هؤلاء لأجل التمويه .

- تضيق فرص الفساد .

- يمكن تطبيق هذه الإجراءات والأساليب بصورة مفاجئة وغير مستمرة لتخفيض التكاليف .

وصايا إستراتيجيات التنفيذ

- ميّز بين القضايا الظاهرة والقضايا الإستراتيجية .

- اجمع التأييد السياسي .

- احمل الجمهور على الوقوف وراء مكافحة الفساد .

- حطّم ثقافة الفساد في مؤسستك .

- تحرك بطريقة إيجابية وبطريقة سلبية .

- اربط بين إجراءات مكافحة الفساد وبين رسالة مؤسستك .

- فتنش عن الإنسان النظيف وقدم له الدعم والمساندة .

- اطرّد الفساد .

- ألا فليسقط الفاسدون والمفسدون أيًا كانوا وأينما كانوا .

خاتمة

- يقول المؤلف : هناك فراغ في أدبيات الفساد ، ويتمثل هذا الفراغ

في أنه لم يجر التأكيد على الفساد ، وأنه عندما كانت تجري دراسته فقد

- كان يتم ذلك في سياق عام أو سياق أخلاقي .
- لا بد أن هناك خطأ ما في المجتمعات التي يسيطر عليها الفساد .
 - لا بد أن هناك خطأ ما عندما تتعايش الثروات الكبيرة مع القذارة والفساد السياسي .
 - عندما تُسحق حقوق الإنسان .
 - عندما تتنكر التفرقة العنصرية لأدميتنا .
 - لكن علينا ألا نستسلم لإغراءات الهروب من المشكلات الصعبة ، بحجة أنه ليس في الإمكان أحسن مما كان ، أو بحجة أننا لا نستطيع فعل شيء .
 - إنني أرى أن صانعي السياسات والمواطنين ليسوا عاجزين عن العمل . فهناك أشياء يمكننا عملها حتى بالنسبة لأصعب المشكلات ، لاسيما في البلدان الأكثر فقراً .

الترجمة

الترجمة جيدة ومفهومة ، لكن المراجعة شكلية كما هي الحال في معظم المراجعات . فهناك بعض العبارات التي كان من الممكن أن تكون أفضل ، مثل التكلفة الهامشية والمنفعة الهامشية ، التي عدلتُ عنها في هذه المراجعة إلى التكلفة الحدية والمنفعة الحدية . وهناك أخطاء لغوية ، مثل :

- الفساد المضطرد ، والصواب : المطرد .
- الأربع سنوات ، والصواب : السنوات الأربع .
- مفتشوا المباني ، والصواب : مفتشو ، بدون ألف .
- المشتريات ، والصواب : المشتريات .

- المكافآت ، والصواب : المكافآت .
- التجزأة ، والصواب : التجزئة .
- سوى اثنان وثلاثون ، والصواب : اثنين وثلاثين .
- إحدى الأعراف ، والصواب : أحد الأعراف .
- نفترض أن أمام الوكيله فرصتان ، والصواب : فرصتين .
- من الواضح أنهم يميلوا ، والصواب : يميلون .
- خضع جميع المعينون ، والصواب : المعينين .
- وصلت إلى مستوى حرجًا أو مرضيًا ، والصواب : حرج أو مرضي .
- رسي العطاء ، والصواب : رسا .
- الخطة هنا هي جعل الكوريون أنفسهم ، والصواب : الكوريين .
- مورّد محتكر يساوم مشتّر ، والصواب : مشتريًا .
- ليس لدى فلان وزملاؤه ، والصواب : وزملائه .
- كانت مبتلية بالفساد ، والصواب : مبتلاة .
- حجم القمح والسكر اللذان ، والصواب : اللذين .
- ٦٥ مليون ، والصواب : مليوناً .
- لن يجر الإبلاغ عنها ، والصواب : يجري .
- تجعل الباحثون يجفلون ، والصواب : الباحثين .
- إذا كان الفساد ضاراً أم نافع ، والصواب : ضاراً أم نافعاً .
- معظم صانعو السياسات ، والصواب : صانعي .
- أن تكون لديك نقوداً ، والصواب : نقود .

والحبل على الجرار يا فاروق جرّار .

وكان من المستحسن وضع قائمة مصطلحات في آخر الترجمة .
فمصطلح مشكلة الرئيس والوكيل لعل صوابه : مشكلة الأصيل والوكيل .
وإضافة هذه القائمة لا ريب أنها من مصلحة القارئ العارف باللغة
الأجنبية ، لكنها قد لا تكون من مصلحة المترجم والمراجع ؛ لأنها قد
تكشف عن (الفساد) الواقع في الترجمة والمراجعة ، وقد تكون ضرباً
من سرّ المهنة لدى المترجم .

* * *

متلازمات الفساد الثروة والسلطة والديمقراطية

هذا كتاب لمايكل جونستون Michael Johnston ، ترجمة نايف الياسين ، ونشر مكتبة العبيكان ، الرياض ، ٢٠٠٨م ، والنسخة الأجنبية منشورة في ٢٠٠٥م بعنوان Syndromes of Corruption ، عدد صفحات الترجمة العربية ٤١٧ صفحة .

مايكل جونستون هو أستاذ كرسي تشارلز دانا للعلوم السياسية ، ورئيس قسم العلوم الاجتماعية في جامعة كولغيت ، وزميل في الصندوق القومي للعلوم الإنسانية في معهد الدراسات المتقدمة في جامعة برنستون في نيوجرسي .

يتضمن الكتاب ثمانية فصول :

- الثروة والسلطة والفساد .
- البيئة الدولية : السلطة والإجماع والسياسات .
- المشاركة والمؤسسات ومتلازمات الفساد .
- أسواق النفوذ : نفوذ للإيجار ، وقرارات للبيع .
- كارتيلات النخبة : كيف تشتري الأصدقاء وتحكم الناس ؟
- الأوليغاركات والعائلات : السلطة والإفلات من العقاب ومخاطر حكم اللصوص .
- من التحليل إلى الإصلاح .

صورة الغلاف

يظهر فيها ستة رجال كل واحد منهم يضع يده في جيب الآخر ، وهي مستمدة من سلسلة (أنا والفساد) لرسام الكاريكاتير السياسي رشيد شريف من أذربيجان ، بعد الحصول على إذن الفنان وفرع المنظمة الدولية للشفافية في أذربيجان .

شكر الزوجة والأبناء

« كائنة ما كانت مزايا هذا الكتاب ومثاله ، ما كان له أن يُكتب لولا القدر الكبير من الدعم والمشورة . لقد تحملتُ زوجتي (بيتسي) وابنائي (مايكل وباتريك) من الحديث عن الفساد أكثر مما يمكن أن يتحملة أي شخص آخر خلال حياته كلها ! »

فكرة الكتاب

« يشكل الفساد تهديداً للديمقراطية والتنمية الاقتصادية ، في العديد من المجتمعات . وهو ينشأ من الطرق التي يسعى الناس من خلالها للحصول على الثروة والسلطة » .

هل الفساد يعني الرشوة فقط ؟

في معظم الأحيان يتم اختزال الفساد إلى مرادف للرشوة ، والعمولات غير المشروعة ، وتشحيم (أو تزييت) العجلات . والحقيقة أنه أوسع من ذلك بكثير ، كالاتزاز والنهب ، والاختلاس والسرقة ، والواسطة والمحسوبية ، والاحتيال والغش ، والظلم ، والتزوير ، والتواطؤ ، والتهرب من الضرائب والجمارك وسداد القروض ، واستغلال النفوذ ، وسوء استخدام السلطة ، وبيع وشراء السلطات والوظائف ، وسرقة

الموارد العامة لمكافأة الأتباع وشراء التأييد والولاء ، وشراء النفوذ والذمم والضمان ، وعدم الفصل بين العام والخاص ، والأغذية الفاسدة ، والأسلحة الفاسدة ، وانهيار الأبنية والجسور والأنفاق ، وعقد الصفقات السرية ، وجداول رواتب بأسماء وهمية ، وتسجيل الأصول العقارية والمالية بأسماء الأبناء والأحفاد والزوجات والأقارب ، والتلاعب بالميزانيات والحسابات والقوانين لحماية الفاسدين ، وفقدان الشفافية والإفصاح ، وعدم المحاسبة والمساءلة .

هل للفساد فوائد ؟

- ذهب بعض رجال الاقتصاد والسياسة في الغرب إلى أن الفساد قد يكون له فوائد ، بحيث يمكن أن تستعمله النخب للحصول على الدعم السياسي ، ويمكن أن يستعمله رواد الأعمال (المنظمون) والمستثمرون لتجاوز الاختناقات البيروقراطية ، وشراء القدرة على التنبؤ .

- غير أن البحوث الحديثة جعلت من الصعب الاعتقاد بأن ثمة شيئاً جيداً في الفساد ، ولاسيما على المدى البعيد .

- « كان السياسيون المحليون في (باليرمو) يوزعون فردة حذاء لكل ناخب قبل الانتخابات ، والفردة الثانية بعد الانتخابات إذا ثبت لهم أن أوراق الاقتراع كانت كما توقعوا » .

متلازمات الفساد

- أسواق النفوذ : الولايات المتحدة ، اليابان ، ألمانيا .
- كارتيلات النخبة : إيطاليا ، كوريا ، بوتسوانا .
- حكم الأوليغاركات والعائلات : روسيا ، الفيليبين ، المكسيك .
- المسؤولون الحكوميون : الصين ، كينيا ، أندونيسيا .

كل مجموعة من هذه البلدان تتميز بخصائص فساد محددة ومشاركة فيما بينها .

انتشار الفساد

قد ترتفع معدلات الفساد ، وينتشر الفساد الكبير والصغير إلى أن يصبح الفساد هو القاعدة ، بعد أن كان هو الاستثناء . وعندئذ يصبح فساداً منهجياً منظماً ومستحكماً ومتأصلاً ومتجذراً ، بحيث يصير أقوى من النظام الحاكم ، بافترض أن هذا النظام يريد فعلاً أن يحارب الفساد ، ويستطيع ذلك .

من الذي يحكم ؟

الحكومة أم الجيش أم اللصوص وكبار تجار المخدرات ؟

آثار الفساد (تكاليف الفساد)

- يعود بالفائدة على حفنة قليلة من الناس ، على حساب الأكثرية .
- يؤخر ويشوه التنمية الاقتصادية . والفساد الذي يصعب التنبؤ به هو أخطر أنواع الفساد ضرراً على التنمية .
- يكافئ عدم الكفاءة .
- يشوه الحوافز .
- يقضي على المنافسة .
- يؤدي إلى الاحتكار والاستئثار واقتناص المعلومات والاستيلاء على الفرص والعقود والوكالات والامتيازات وقنوات الارتقاء الاجتماعي والتحكم بالزراعة والصناعة والتجارة والخدمات ، وخلق إقطاعيات وإمبراطوريات اقتصادية وتجارية .

- الهيمنة على الاقتصاد والثروة النفطية والنظام المالي والمصرفي
وعمليات الاستيراد والتصدير وتعيين الموظفين وعزلهم وسائر شؤون
الحياة .

- يؤدي إلى سرقة أموال التحرير الاقتصادي والخصخصة .

- هدر الموارد ، والإسراف ، والترف ، والتبذير ، والبذخ في الطعام
والشراب ، والولائم ، والمنازل والقصور ، والمنتجات والألبسة ،
والسيارات والطائرات .

- يؤدي إلى مقاومة الإصلاح الإداري والمالي والمحاسبي والحوكمة
(الحكم الرشيد) .

- خدمة الأجندات الشخصية للقادة .

- قوانين معقدة وغامضة .

- نهب الاقتصاد .

- انتشار الأسواق السوداء .

- فقدان المواد والسلع وارتفاع أسعارها .

- الثراء غير المشروع .

- يحصل مديرو الشركات على تعويضات كبيرة جداً لا تبررها

كفاءتهم ، وهذا اليوم منتشر في البلدان الغنية والفقيرة على السواء .

- تخريب البيئة والمناخ الملائم للنهضة والتقدم .

- انتشار الكسل والترهل واللامبالاة بين العاملين .

- انتهاك العدالة والحقوق الأساسية والإجراءات القانونية .

- تيسير الحياة على الفاسدين ، وتعسيرها على الصالحين ومخالفهم

في الرأي .

- تحويل الموارد عن مقاصدها الأصلية .

- إضعاف التعليم والصحة والقضاء .

- انتشار الأمراض النفسية والبدنية والأوبئة ، وحالات الانتحار والموت المفاجئ ، وارتفاع معدل الوفيات ، وانخفاض متوسط العمر المتوقع عند الولادة .

- يضر بالدين والخلق والقيم .

- إفراغ الديمقراطية من مضمونها ، عن طريق المال السياسي ، وتزوير الانتخابات ، وتمويل الحملات الانتخابية ، وشراء الأصوات ، وإضعاف المعارضة وجعلها صورية وضرباً من ضروب التهريج السياسي . وإضعاف منظمات المجتمع المدني . والنتيجة هي هيمنة الحزب الواحد : الحزب الحاكم وزبانيته .

- يرتبط غالباً بالعنف .

- انعدام الأمن ، وانتشار الجرائم والمجرمين والإرهاب والنهب والتفجير والقتل والاعتقال ، والاتجار بالبشر والممنوعات ، ونشر بيوت الدعارة والقمار وأوكار المخدرات .

- تصبح المافيات هي أداة تنفيذ العقود .

- غسل أو تبييض الأموال .

- يحكم الناس أراذلهم وأشدهم جهلاً وبلطجةً .

- قد يتواطأ الفاسدون والمجرمون مع قوى الشرطة والجيش وكبار المسؤولين والتجار ؛ لتقاسم الغنائم والاعتداء على حقوق الملكية واغتصاب الأراضي والعقارات والأموال العامة والخاصة والأوقاف وأموال المساعدات والتبرعات الخيرية .

- إرهاب الناس وتقييد حريتهم في الرأي والنقد والمحاسبة ، ونشر الأحكام العرفية .

- قد يكون هناك عدد أكبر من المسؤولين الذين تجب رشوتهم ، وربما لا يكونون قادرين على تقديم المقابل المطلوب منهم .

- السيطرة على الإعلام وتوجيهه لخدمة الفساد والفاستدين والمفسدين .

- انتشار الفقر والقهر والامتعااض والسخط الاجتماعي : إما أن تدفع أو لا تمرّ .

- الأغنياء أكثر غنى ، والفقراء أكثر فقراً ، والقضاء على الطبقة المتوسطة .

- زيادة تكاليف الصفقات ، وزيادة المخاطر وعدم التأكد ، والمنازعات والتوترات ، والاضطرابات وكثرة الشكاوى في المجتمع .

- إيجاد طبقة ثرية متسلطة من الزعماء ومحاسبيهم وعوائلهم وحواشيهم ، يفلتون من المحاسبة والمساءلة والعقاب ، ويعيقون عمليات التحقيق والمقاضاة بالتأخير وتأجيل المحاكمات وقتل القضية والشهود ، أو الحفظ أو الإعفاء ، دون أي رادع أو خوف من العقوبة .

- الرد على (الفساد بالفساد) .

- الفساد ينمو بسرعة .

- إشاعة الجشع والكذب والتضليل ، والخداع في البيانات والإحصائيات والأرقام والخطط والبرامج .

- انتشار الفضائح المالية والجنسية .

- انتماء المسؤولين إلى الأحزاب والجماعات والمنظمات السرية المشبوهة ، كالمحافل الماسونية وما شابهها .
- التنازل لصالح القوى الكبرى والشركات الاحتكارية والاستسلام لشروطها وطلباتها ، وربما يلبي طلبها بدون أن تطلب ، وتعطى أكثر مما تريد وتتوقع .
- قد يتم تهريب الثروات والعملات إلى الخارج ، طلباً للحماية والمزيد من التكسب والترّيح .
- هجرة العقول وهروب رؤوس الأموال .
- إضعاف سيطرة الدولة وهيبتها أمام الشعب وأمام البلدان الأخرى .
- الحرص على البقاء في السلطة ، من أجل الثروة والاحتماء من المحاسبة والافتضاح ، ولو أدى ذلك إلى معارك دامية ووصول الدم إلى الركب . فمن جرّب السلطة وذاق طعمها فلن يتخلى عنها بسهولة ، وصاحبها سيكون ذاهلاً عن كل المخاطر العالية المرتبطة بها ! وسيزعم الزعيم أن لا أحد يستطيع أن يخلفه في الحكم ، بعد أن تمرّس وتمترس وافترس .
- الأزمات والإفلاس ، والانهيار الكامل ، وإشعال الحروب الأهلية حتى تصير البلد لقمة سائغة للاحتلال من قبل الأعداء .

بصيص الأمل

كوريا حاربت الفساد وحققت تقدماً هائلاً خلال عامين فقط !

تعليق

- الفساد هو التخلف .
- القضاء على الفساد هو الطريق إلى التقدم السريع والفعال .

- مع الفساد ، لا يحتاج الموظفون إلى معرفة المصالح العامة وطرق التوصل إليها ، كل ما يحتاجون إليه هو معرفة مصالحهم الخاصة ! فإذا وجدتهم منهمكين بالعمل والسفر والاجتماعات فاعلم أنهم منهمكون فيما ينفعهم خاصة ، لا فيما ينفع الأمة عامة . ومن ثم فهم لا يحتاجون إلى علم وخبرة .

- الحكام هل يجيدون الحكم أم يجيدون ملء الجيوب ؟

- هل السلطة في خدمة الشعب ، كما يُعلن في الشعارات والياфطات ،

أم هي في خدمة المصالح الخاصة ؟

المراجع

١٨ صفحة .

الترجمة

جيدة وواضحة ، لكن هناك بعض الأخطاء اللغوية ، منها :

- لا تختلف عن بعضها ، والصواب : لا يختلف بعضها عن بعض .

وهذا خطأ متكرر كثيرًا .

- كلا الإستراتيجيتين ، والصواب : كلتا . وهو خطأ متكرر .

- يكون جزءاً كبيراً غير منظم ، والصواب : جزءٌ كبير .

- هذا المؤشر بالكاد يقيس ، والصواب : لا يكاد يقيس . وهو خطأ

متكرر .

- المواقف اتجاه السلطة ، والصواب : تجاه ، أو أمام .

- الرحلة اتجاه الهدف ، والصواب : باتجاه .

- ثلاث مئة دائرة ، والصواب : ثلاثمئة .

- تسيطر على الحكومات (. . .) وجزءًا كبيرًا من المجتمع المدني ،
والصواب : وجزء كبير .
- يعتبر النفوذ سياسي ، والصواب : سياسيًا .
- كان الأوليغاركات مستقرون ومتعاونون ، والصواب : مستقرين
ومتعاونين .
- تورط عددًا من أفراد أسرته ، والصواب : عدد .
- يتفاقم بشكل مضطرب ، والصواب : مطرد .
- انخرط فلان وعائلته وعملاءه من السياسيين في عدد كبير من
العمليات غير المشروعة ، والصواب : وعملاؤه .
- قد يكونوا ، والصواب : يكونون .
- من خلال تلقيها فرص تفضيلية ، والصواب : فرصًا .
- كل حالة منها على حدا ، والصواب : حدة .

* * *

الإفلاس الاحتيالي

كثيرًا ما نسمع اليوم عن إفلاس الشركات في ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية ، أو إفلاس الأفراد الذين جمعوا الأموال من الناس في هذا البلد أو ذاك ، ثم أفلسوا . فما هو الإفلاس ؟ وهل هناك إفلاس احتيالي متعمد ؟

رجعت إلى عدة كتب قانونية في الإفلاس ، وهي متشابهة ، ولكنني اعتمدت بصورة خاصة على كتاب إلياس ناصيف : الكامل في قانون التجارة ، الجزء الرابع . أما ما تعلق بالشرعية الإسلامية فهو غير منقول عن الكتب القانونية ، بل عن الكتب الفقهية .

الإفلاس

توقف التاجر عن دفع الديون التي عليه في استحقاقاتها (الديون الحالّة) . وعرفه فقهاء الشريعة الإسلامية بأنه زيادة ديون الشخص على أمواله (غلبة الدين على المال) .

الصلح الواقف من الإفلاس

هو طلب يقدمه تاجر مدين مشرف على الإفلاس ، يقدمه إلى القاضي لأجل الصلح مع دائنيه ومنع انهيار مشروعه التجاري . فهذا الصلح يهدف إلى تحقيق مصلحة التاجر المدين ، ومصلحة الدائنين ، ومصلحة المجتمع .

التأجيل إلى ميسرة

قال تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرٍ فَنظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ٢٨٠] . وفي قراءة : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذَا عُسْرٍ ﴾ ، ﴿ وَأَنْ تَصَدَّقُوا ﴾ . وهذا يعني إعادة جدولة الديون ، أو التنازل عنها بعضها أو كلها .

مصرف الغارمين

وهو المصرف السادس من مصارف الزكاة ، والغارمون هم المدينون ، ومصرف الغارمين يسمح بإعانة المدينين الشرفاء ، لحمايتهم من الإفلاس الذي قد يجرّ سلسلة من الإفلاسات المتتالية في المجتمع .

طلب إعلان الإفلاس

يقدمه التاجر المدين أو دائنوه إلى القاضي .

طلب إعلان إفلاس التاجر بعد وفاته

وذلك عندما يكون للورثة مصلحة في إعلان إفلاس مورثهم ، من أجل إبطال تصرفاته المبنية على الغش ، والضارة بحقوقهم ، أو من أجل الحصول على الصلح ، رغبة في التخلص من سداد بعض الديون .

التوقف عن الدفع

هو عجز التاجر ، أو امتناعه ، عن دفع الديون التي عليه في مواعيد استحقاقها . وهو يقع نتيجة الإعسار ، أو عدم التمكن من الدفع عملياً ، كما لو كانت له عقارات يصعب عليه تنضيضها ، أي : تسيلها ، أي : بيعها وتحويلها إلى نقود ، أو كما لو كانت له ذمم مدينة لا يستطيع تحصيلها ، لوفاء ذممه الدائنة .

فترة الريبة

- إبطال تصرفات المدين في فترة الريبة ، وهي الفترة بين تاريخ التوقف عن الدفع وتاريخ صدور حكم الإفلاس .

- قد يسارع المدين في هذه الفترة إلى إيفاء بعض الديون ، ولو قبل الاستحقاق ، أو إلى إنشاء ضمانات لأصحاب هذه الديون . وقد يخفي أمواله ، أو يهب أقاربه أو أصدقاءه هبات صورية ، أو يبيع أمواله بيعاً صورياً . وقد يلجأ إلى التبذير ، أو المضاربة والمقامرة . كل ذلك ؛ لأنه يعلم أن أمواله لن تستقر في يديه ، بل في أيدي الغير ، في أيدي الدائنين .

آثار الإفلاس

- بالنسبة للمدين : تقييد حريته (الحجر بالتعبير الفقهي ، أو غلّ اليد بالتعبير القانوني) ، إشهار الإفلاس ، تقديم معونة تتعلق بحاجاته الأساسية (حوائجه الأصلية) له ولأفراد عائلته ، إسقاط حقوقه السياسية والمهنية .

- بالنسبة للدائنين : سقوط آجال الديون ، وقف سريان الفوائد .

الدائنون أصحاب الامتياز

- امتيازات الخزينة العامة .
- امتيازات الأجور المستحقة .
- امتيازات النفقة لأقارب المفلس الذين تقع عليه نفقتهم .
- امتيازات الدائنين المرتهنين .

إجراءات الإفلاس

- تعيين وكيل التفليسة .
- تحديد أموال المفلس : الجرد .
- إقفال الدفاتر وإعداد الميزانية .
- تحصيل الذمم المدينة .
- بيع العقارات والمنقولات (في الشريعة هناك ترتيب : البدء ببيع الرهون ، ثم ما يسرع إليه الفساد ، ثم الحيوانات ؛ لأنها معرضة للتلف ومحتاجة إلى مؤنة ، ولا تباع العقارات إلا أخيرًا) .
- حصر الذمم الدائنة .
- توزيع النقود المحصلة على الدائنين ، حسب دين كل منهم (قسمة غرماء ، حسب عبارة الفقه الإسلامي) .

أنواع الإفلاس

- الإفلاس العادي .
- الإفلاس التقصيري .
- الإفلاس الاحتيالي .

الإفلاس الاحتيالي

- إخفاء الدفاتر : أو تمزيقها أو حرقها أو التلاعب فيها بالمحو والشطب والتزوير ، كل ذلك بقصد إخفاء حقيقة الوضع المالي للمفلس .
- اختلاس المال أو تبديده أو إخفاؤه أو تهريبه ، أو هبته ، أو بيعه بضمن زهيد ، أو بضمن صوري .
- الادعاء بضمم دائنة غير صحيحة .

عقوبة الإفلاس الاحتياالي

- السجن مع الأشغال الشاقة ، لمدة ٣- ٧ سنوات ، في القانون اللبناني .
- استرداد الأموال المختلصة .
- المطالبة بالتعويض عن العطل والضرر .

الإفلاس التقصيري

- إنفاق مبالغ باهظة في عمليات القمار ، أو المضاربات الوهمية على النقود أو السلع .
- إنفاق مبالغ على شخصه أو أسرته زائدة على الحد .
- إيفاء أحد الدائنين للإضرار ببقية الدائنين .

عقوبة الإفلاس التقصيري

- السجن من شهر إلى سنة ، في القانون اللبناني .

ملاحظة

- يلاحظ وجود تداخل بين الإفلاس الاحتياالي والإفلاس التقصيري ، قد يؤدي إلى التلاعب بالحكم لأجل زيادة العقوبة أو تخفيفها .
- لم أجد في كتب الفقه الإسلامي مصطلح الإفلاس الاحتياالي والإفلاس التقصيري ، لكن مصطلح الإفلاس ومصطلح الإعسار موجودان ، وكذلك مفهوم التقصير والإهمال ، والتعدي والاحتياال . ويتحدث الفقهاء عن المدين المفلس الذي يخفي ماله عن الدائن . ومن هذا الباب قوله صلى الله عليه وسلم : « مطل الغني ظلم يحلّ عرضه وعقوبته » .

جرائم الإفلاس

- لا تقتصر على المفلس ، كما في حالة الإفلاس الاحتياالي والتقصيري ، بل تمتد إلى دائنيه وأقاربه وغيرهم .
- مثل : الاختلاس ، والإخفاء ، والديون الوهمية .
- عقوبة هذه الجرائم : مثل عقوبة الإفلاس الاحتياالي ، ما لم تتوافر أسباب مخففة .

رد الاعتبار

- يقوم الإفلاس على أساس فكرة معاقبة المدين الذي لا يفي بتعهداته تجاه دائنيه ، وكانت عقوبة الإفلاس في القديم قد وصلت إلى حد الاسترقاق بل الإعدام . وتنص بعض القوانين الحديثة على إعادة الاعتبار للمفلس بعد انقضاء ١٠ سنوات على إعلان إفلاسه ، ما لم يكن محكوماً عليه بالإفلاس الاحتياالي أو التقصيري .
- وحتى في حالة الإفلاس الاحتياالي أو التقصيري يمكن رد الاعتبار بعد قضاء فترة السجن ، وردّ الديون إلى الدائنين ، أو تنازل الدائنين عنها .

رد الاعتبار للمفلس بعد وفاته

- وهذا له أثر أدبي بالنسبة لورثة المفلس وأقاربه وأصدقائه . ويمكن أن يطلب رد الاعتبار كل من له مصلحة فيه .

مدى صلاحية قوانين الإفلاس

- يقول د . وجيه ناظر المدير العام لوزارة العدل في لبنان ، في تقديمه لكتاب إلياس ناصيف ، بعد أن أثنى على الكاتب والكتاب : حبذا لو

أعطانا المؤلف بالنتيجة رأيه في مدى نجاح هذا النظام ، وهل يجب التفكير في تغييره ، أم يكتفى فقط بتطويره بشكل يمنع على التاجر المشرف على الإفلاس تهريب أمواله ، أو إخفاء وضعه المالي السيئ عن التجار والمحاكم . فمعظم التفليسات التي حصلت في لبنان لم تعط بعد التصفية أكثر من ١٠٪ أو ١٥٪ من ديون الدائنين ، إلا ما ندر .

كما أن الإفلاس بعد أن كان عارًا على المفلس ، أصبح وكأنه صار أمرًا طبيعيًا بالنسبة إليه ، بل قد يعتمد أكثر المفلسين إلى السعي وراء الإفلاس لهضم حقوق الدائنين ، أو للتخلص من الديون المتوجبة عليه . وقد يكون ذلك ناتجًا عن سوء تطبيق قواعد نظام الإفلاس ، أو عن نقص في هذا النظام ، يمكن التجار من النفاذ منها لتعطيل الغاية المرجوة منه .

وهناك بعض ملفات الإفلاس لا تزال مفتوحة في المحاكم منذ أكثر من ٣٠ سنة ، إذ توفي المفلسون والدائنون ، وضاعت حقوق الدائنين الأحياء ، أو أصبحت على الأقل في حكم الضائعة ، بعد أن هبطت القوة الشرائية للنقود ، حتى أصبح الدائن غير راغب في متابعة أعمال التفليسة ! ونحن نرى في الختام أن نظام الإفلاس قد صار مشرفًا على الإفلاس !

هذا الموضوع يصلح رسالة ماجستير أو دكتوراه

لاسيما في ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية ، وحالة شركات توظيف الأموال ، أو تجار توظيف الأموال . ويمكن التساؤل عن النظم القانونية الوضعية : هل القانون والقضاء والمحاماة ، في أوضاعها الحالية ، تخدم التجار المجرمين (العصابات والمافيات المحلية والعالمية) أم التجار الشرفاء ؟ من يضع القوانين واللوائح ؟ هل توضع هذه القوانين واللوائح لخدمة الناس أم لخدمة الشركات الاحتكارية وتجار الفساد والاحتيايل والتلاعب ؟ هل يعاقبون هؤلاء المحتالون ، أم يفلتون

من العقاب من الأصل ، أو بعد فترة قصيرة ، ليلتحقوا بالأموال التي سرقوها وهربوها ؟ هل يتم هروبهم أو تهريبهم بالتواطؤ مع ذوي النفوذ ، في مقابل حصة من الغنيمة ؟

لاشك أن هذه النظم : القانون ، والقضاء ، والمحاماة ، بحاجة إلى إصلاح سريع ، لتحقيق العدالة والنزاهة والكفاءة والسرعة وخفض التكلفة ومحاربة الرشوة والفساد وتمطيط الإجراءات ، حتى لا يفلت الجاني ، ويميل المجني عليه . فهي صالحة في الغرب الرأسمالي ، وانتقلت إلينا كما هي لتحقيق مآرب الغرب . فالجرائم عندنا مقتبسة ، والمحاكم مقتبسة . وللأسف هناك حالات بسيطة غير معقدة وظاهرة غير غامضة ، تحال إلى القضاء ، الذي يتأخر في الحكم إلى حد تنفير أصحاب الحقوق ، وهضم حقوقهم ، والنفور من القضاء والقضاة والمحامين ، حتى صاروا يتساءلون : هل تنتقل القضايا من القصور (قصور العدل) إلى القبور ؟ هل كان القضاء البدائي أحسن حالاً من هذا القضاء الفخم والمعقد ؟

* * *

الاحتيايل المالي

هذا كتاب للدكتور عدنان عابدين ، وهو سوري مولود في دمشق ، ولعله يحمل الجنسية الأمريكية ، وهو أستاذ المحاسبة في جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس ، ومحاسب قانوني ، وخبير في المحاسبة وإدارة الأعمال لعدة شركات . حصل على شهادة الثانوية التجارية من دمشق ، والبكالوريوس في المحاسبة وإدارة الأعمال ، والماجستير في المحاسبة وإدارة الأعمال من جامعة جنوب ولاية المسيسيبي ، والدكتوراه في المحاسبة من هذه الجامعة . عمل مدرسًا في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الظهران بالمملكة العربية السعودية . لم يتيسر لي معرفة تاريخ ميلاده ولا تواريخ سائر الوقائع المذكورة في هذه السيرة المختصرة . له العديد من البحوث والكتب ، من كتبه :

- معجم المصطلحات المحاسبية والمالية (إنكليزي عربي) ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨١م ، ٢٢٦ صفحة + مسرد عربي إنكليزي ٤٠ صفحة .

- محاسبة الرواتب والأجور في المملكة العربية السعودية ، بالاشتراك مع جون مريدث ، الدار السعودية ، جدة ، ١٩٨٦م .

- الاحتيايل المالي : أسبابه وطرق اكتشافه وسبل منعه ، مكتبة لبنان ، ٢٠٠٨م ، ٢٤٠ صفحة .

يتألف الكتاب الأخير من الفصول التالية :

- الفصل الأول : الاحتيايل المالي ، ملاساته وأنواعه .

- الفصل الثاني : صفات المحتالين وأسباب الاحتيال .
 - الفصل الثالث : منع الاحتيال المالي .
 - الفصل الرابع : الكشف عن عمليات الاحتيال .
 - الفصل الخامس : الطرق الحديثة في محاربة الاحتيال المالي .
 - الفصل السادس : التحقيق في جرائم السرقة والتكتم والإخفاء .
 - الفصل السابع : طرق التحقيق في عمليات الاحتيال .
 - الفصل الثامن : طرق جمع المعلومات عن تحويل أموال الاحتيالات .
- سأعرض الكتاب تحت الفقرات التالية :

أهمية الموضوع

يعدّ موضوع الاحتيال المالي من الموضوعات المهمة والشيقة في إدارة الأعمال والمحاسبة والتدقيق والتفتيش والرقابة ؛ لأنه يعتمد على الخبرة العلمية والعملية في مجالات عديدة ، مثل المحاسبة والمالية وإدارة الأعمال وعلم النفس والمنطق والقانون ، وفن التحري والتحقيق في عمليات الاحتيال ، وعلم الكشف عن الجريمة ، وإحالة المحتالين إلى العدالة .

متى بدأ اهتمام المؤلف بالموضوع ؟

كان هذا أواخر عام ٢٠٠١م ، عندما قامت إحدى موظفات شركة إنرون ، أكبر شركة طاقة في حقل الغاز والكهرباء ، وسابع أكبر شركة أمريكية ، قامت هذه الموظفة بتحذير مفاجئ مفاده أن هناك اشتباهاً في وجود ممارسات احتيال في إدارة الشركة ، وعلى أعلى المستويات .

وكانت النتيجة إفلاس هذه الشركة ، الذي أدى بدوره إلى إفلاس شركة آرثر أندرسن ، إحدى أكبر شركات تدقيق الحسابات ؛ لأنها كانت متواطئة مع إنرون .

اقترح تدريس مادة الاحتيال المالي

اقترح المؤلف على قسم المحاسبة ، في كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة ولاية كاليفورنيا ، إدخال مادة الاحتيال المالي في منهاج القسم ، ضمن متطلبات البكالوريوس والماجستير . واستجاب القسم لاقتراح المؤلف ، بأن أصبحت هذه المادة مادة اختيارية في هذا المنهاج ، ولاقت إقبالا من الطلبة .

أمثلة على الاحتيالات

- احتيالات المديرين الذين يبالغون في أرباح الشركات للحصول على مكافآت أكبر ، أو يختلسون رواتب موظفين وهميين .
- احتيالات مأموري المشتريات الذين يأخذون الرشاوى والعمولات من الباعة .
- احتيالات البائعين الذين يقدمون مستندات كاذبة لزيادة الأسعار على المشترين .
- احتيالات الزبائن في سرقة السلع ، أو تغيير أسعارها بتغيير ملصقاتها السعرية .
- اختلاسات الموظفين الذين يريدون العيش فوق مستواهم في الثروة والدخل .
- احتيالات المكلفين الذين يتهربون من دفع الضرائب كلياً أو جزئياً .

- احتيالات المفلسين الذين ينقلون أصولهم (موجوداتهم) أو يخفونها .
- احتيالات المشتّمين Sniffers الذين يسرقون كلمة السر وينفذون احتيالات إلكترونية .
- احتيالات المتظاهرين بالحاجة ، الذين يطلبون تحويلات سريعة عن طريق شركة ويسترن يونيون بصفة قروض ثم يخفون .
- احتيالات السياسيين مع عوائلهم وأقاربهم الذين يستغلون نفوذهم (برنامج النفط في مقابل الغذاء بالعراق ، وبرنامج إعادة الإعمار ، وما شابه ذلك في هذا البلد أو ذاك) .
- احتيالات المستثمرين : مكيدة بونزي .

خطة بونزي Ponzi Scheme

هي مثال مشهور في مجال خديعة الاستثمار . فقد اختفى تشارلز بونزي فجأة من بلده في مدينة بوسطن ، بعد أن ترك خبراً بأنه ذهب إلى جنوب أفريقيا . وبعد عدة سنوات ، عاد إلى بوسطن ، وهو يلبس ثياباً أنيقة وقبعة عالية ، ويحمل عصاً ذهبية ، ويدخن لفافة تبغ كبيرة ، وعليه علائم ثراء فاحش . وادعى أن لديه استثمارات ضخمة ورايحة جداً في مناجم الذهب والألماس في جنوب أفريقيا . وبدأت أخبار بونزي تنتشر في بوسطن ، وشرع أصدقاؤه والمقربون منه يتمنون أن يساعدهم على الاستثمار في هذه المناجم . وأخذ يجمع مبالغ صغيرة ، كان يدفع لأصحابها أرباحاً كبيرة ، بدعوى نجاح استثماراته . وكان يدفع أرباح المستثمرين الجدد من أموال المستثمرين القدامى . وطالت مدة بقائه في بوسطن إلى أن جمع مبالغ كبيرة ، ثم عاد فاختفى فجأة ، وشاع نبأ عودته إلى جنوب أفريقيا . وطالت مدة اختفائه هو والأموال التي حملها معه !

تعليق

ربما فعل بونزي ما فعله قارون . قال تعالى : ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴾ [القصص : ٧٩] .

طرق لمنع الاحتيال

- بيئة عمل يسودها الصدق والاستقامة والأمانة .
- عدم السماح بالجمع بين أعمال تتضارب فيها المصالح .
- لائحة آداب المهنة وأخلاقيات العمل : رد الهدايا ، أو تسليمها للشركة . منع إفشاء الأسرار .
- برامج رقابة .
- إعاقاة التواطؤ : تقصير مدة مأمور المشتريات بنقله إلى وظائف أخرى .
- مخبرون سريون يطلقون صفارة الإنذار .
- العقوبة : السجن ، الغرامة ، الاسترداد ، الطرد .

علامات الاحتيال

- تزوير المستندات .
- تغير الخط .
- نقص الصندوق .
- نقص المخزون .
- قيود محاسبية مختلقة .
- إيرادات ومصروفات مزورة .

- السرف والترف في الإنفاق الشخصي والعائلي : ارتياد الملاهي ودور القمار ، إدمان على الخمور والمخدرات ، أثاث فاخر ، سيارات وطائرات ، لوحات فنية باهظة الثمن ، مجوهرات ، أراض ، عقارات ، مزارع .

طرق لكشف الاحتيال

- تحليل البيانات المالية : نسب مالية للسيولة والربحية ، مقارنات مع سنوات سابقة .

- فتح قنوات للشكوى والتبليغ عن الفساد : إذا كانت أبواب الزعماء مغلقة ، وليس هناك بريد إلكتروني لرئيس الدولة متاح للناس ، ولا صحافة ، ولا تلفزيون ، ولا إذاعة ، ولا قضاء ، ولا محافظة ، ولا بلدية ، ولا رقابة ، وكله فساد بفساد ، فكيف يمكن حل الفساد ؟

طرق التحقيق

- اختبارات الصدق والأمانة والاستقامة .

- دراسة الخطوط .

- آلات كشف الكذب : قياس سرعة نبضات القلب ، ضغط الدم ،

التوتر ، التعرق .

- فن طرح الأسئلة .

- فن ترتيب الأسئلة .

مزايا الكتاب

- أهمية الموضوع .

- قلة الكتب العربية التي تعالج مثل هذه المسائل .

ما يؤخذ على الكتاب

- ارتفاع سعره (٦٢ ريالاً سعودياً ، تاريخ الشراء ٢٦/٣/٢٠٠٩ م) .

- الإهداء : إلى جميع الشرفاء

إلى جميع محبي الصدق والأمانة والاستقامة ؛

إلى محاربي الاحتيال والساعين لمنعه ؛

إلى من يحب وطنه ويعشق أرضه الطيبة ؛

أقدم هذا البحث المتواضع ؛

إلى المرحوم والدي الذي قال لي قبل وفاته بأيام :

« ياعدنان إنني لا أذكر يوماً دخل علي فيه قرش واحد بالحرام »

الجملة الأخيرة فيها تزكية للنفس والأب . كما أن كلام والده قد يكون فيه مبالغة ، ويحتاج إلى تحقق . فالحرام في أيامنا من لم يأكله قد يصيبه غباره أو بخاره . ولو جاءت تلك العبارة في كتاب مذكرات لربما كانت مقبولة .

- قلة المراجع ، فلم يذكر إلا مرجعاً أجنبيّاً واحداً ، هو « تحري الاحتيال ومنعه » ، تأليف دبل ستيفن البرتش وتشاد البرتش ، نشر ساوث وسترن ، ٢٠٠٤ م .

- كثرة الأخطاء اللغوية ، أذكر منها :

- ريثما يعدلوا ، والصواب : يعدلون .

- تفتح أبواباً وفرصاً وإغراءاتاً ، والصواب : إغراءاتٍ .

- مارسها مديري المبيعات ، والصواب : مديرو .

- الغير متوقع تحصيلها ، والصواب : غير المتوقع .

- شراء مزرعة أو بيتًا أكبر ، والصواب : بيت .
- عبارة عن سيف ذو حدين ، والصواب : ذي .
- تعطي نتائجًا ، والصواب : نتائج .
- لكي يختبأ ، والصواب : يختبئ .
- قام بدفعه لشخص أو أشخاصًا آخرين ، والصواب : أشخاص .
- الناكرون ، والصواب : المنكرون .
- دعى مدقق الحسابات ، والصواب : دعا .
- يمكن أن يستجيبوا إرادياً أو غير إرادياً ، والصواب : استجابة إرادية أو غير إرادية .
- يحجب الرؤيا عنه ، والصواب : الرؤية .
- أعطى الشخصَ المحقق معه وقتًا ، والصواب : أعط .
- يغلق عيناه ، والصواب : عينيه .
- وغير ذلك .

تعليق أخير للمراجع

- إذا كان رؤساء الدول غير متواطئين وجادين في محاربة الفساد وراغبين وقادرين ، ولهم مصلحة في ذلك ، فليبدؤوا بأنفسهم وزوجاتهم وأقاربهم وبمن حولهم ، وليجعلوا قدوتهم عمر بن عبد العزيز خامس الخلفاء الراشدين ، عمر بن عبد العزيز الذي بدأ بنفسه وثنى بزوجته . وسلسلة الخلفاء الراشدين مفتوحة ، فيمكن أن يكون هناك خليفة سادس وسابع . . . ، كما أن سلسلة الخلفاء الحمقى والفاستدين مفتوحة ، فالقضاء على الفساد في الرأس يمنع الفساد فيما دونه .

- كيف يمكن القضاء على الفساد ، وأبواب السلاطين موصدة ، لا يمكن الوصول إليهم حتى عن طريق البريد الإلكتروني ، بل إن الوصول إلى الرئيس الأمريكي والبيت الأبيض في أكبر دولة أسهل من الوصول إليهم وأيسر وأجدي ؟

- من المستحيل القضاء على الفساد بمجرد الشعارات والادعاءات ؛ التي يرفعها ويردها الرؤساء والملوك والحكومات للاستهلاك المحلي .

- كيف يمكن أن نصدق ما يقوله هؤلاء الرؤساء وإليهم تعود الحصص الكبرى من الفساد ؟

- هل يمكن أن يصدق أحد أن رئيس الدولة يرى الفساد البعيد الصغير ولا يرى الفساد القريب الكبير ؟ فالفساد الصغير مرتبط بشبكات من الفساد الكبير تبدأ به وتعود إليه . فلو منعنا الفساد الكبير لم يجرؤ على الفساد صغير . ولو غضضنا النظر عن الفساد الكبير لتجرأ الكل على الفساد . فالناس على دين ملوكهم . والسلطان سوق ، تروج فيه السلع التي يريدتها السلطان .

- فساد المدير يعني تدمير شركة ، وفساد رئيس الدولة يعني تدمير البلد بكامله !

- هل إدارة منشأة أو رئاسة دولة هي فرصة للإصلاح ، أم فرصة للنهب ومن بعدي الطوفان ؟

- لاشك أن السلطة والثروة هما مظنة الطغيان والفساد ، والطغيان والفساد هما في القمة أخطر مما دونها بكثير . فالشخص الشريف إذا وصل إلى السلطة أو الثروة ، فإنه سيكون معرضاً للانحراف والاعوجاج والتخلي عن الشرف شيئاً فشيئاً . وهنا نستحضر قول من قال : أطيعوني ما أطعت الله ورسوله ، فإذا عصيت فلا طاعة لي عليكم ؛ إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق . وهل الفساد إلا المعاصي والكبائر

والمحرمات ؟ لحسن الحظ أن هذه المفاصد هي قاسم مشترك بين جميع الأديان والنظم .

- صور الفساد أكثر من أن تحصى ، وما ذكرناه إن هو إلا مجرد أمثلة ، والفساد يجرّ فسادًا ، كما أن الصلاح يجر صلاحًا .

- صنفان من الناس إذا صلحا صلح الناس كلهم : الأمراء والعلماء ، وإذا فسدا فسد الناس كلهم !

- أقرب طريق إلى التقدم السريع (سنون لا قرون) هو النجاح في محاربة الفساد .

- أهم ما نتعلمه من دراسة الفساد هو أن الدولة تستطيع أن تنهض ، خلال سنوات قليلة ، إذا ما حاربت الفساد بصورة جدية . فلو أمضى رئيس الدولة سنة واحدة من ولايته ، وناضل في محاربة الفساد ، لظهرت علائم ذلك على البلد منذ السنة الأولى .

- إن القضاء على الفساد هو أهم دعامة من دعائم البنية التحتية أو الأساسية للبلد ، فمن يبني على فساد هو كمن يبني على غير أساس ، أو كمن يبني على أساس منهار !

- دعوا المناصب والوظائف والأعمال لأكثر الناس مهارة وأمانة ، ولا تدعوها لأكثرهم عجزًا وفسادًا .

- الفساد عدو داخلي لا تقل محاربتة أهمية عن محاربة العدو الخارجي .

- سمى بعض العلماء الحكومة الفاسدة حكومة لصوص ، أو حكومة قطاع طرق .

- الفساد ضياع وانهيار ودمار ، والصلاح قوة ونهضة وازدهار . فيا قوم اختاروا !

* * *

فضائح شركة إنرون

« فضائح شركة إنرون : الجشع ، والغرور ، ونهاية شركة إنرون »
الكلمات الثلاثة الأولى ترجمت بتصرف ، والعنوان الأصلي للكتاب :
Pipe Dreams: Greed, Ego and the Death of Enron تأليف روبرت
برايس Robert Bryce ، ترجمة مروان أبو جيب ، نشر شركة الحوار
الثقافي ، بيروت ، ومكتبة العبيكان ، الرياض ، ٢٠٠٦م ، ٤٣٨ صفحة
+ ٨ صفحات صور ، والأصل الأمريكي ٢٠٠٢م .
يتألف الكتاب من ٥١ فصلاً ، أذكر منها :

- المحاسبة وفق الأسعار الافتراضية في السوق المستقبلية .
- حمى شراء المسؤولين .
- واحة من الأفاعي السامة .
- حماقات جنسية .
- شراء ضمائر مجلس الإدارة .
- النساء المتعريات .
- الأسهم المجانية .
- شعوذة المشتقات .
- المدير المالي .
- العيش الرغيد .
- الإفلاس .

وهاك ملخصًا للكتاب تحت الفقرات التالية :

مقدمة المؤلف

- « هذا الكتاب متعة ، ولكنه يفطر القلب ألمًا » .
- يرجع سقوط الشركة إلى أن قادتها الرئيسيين فقدوا مسلكهم الأخلاقي .
- لماذا دبّ الفساد في أوصال شركة إنرون ؟
- عزمت على أن يكون الحياد طابع هذا الكتاب ؛ لأن الأوغاد لم يتحدثوا إلي ولا إلى غيري ؛ ولأنه لا شأن لي بالتعامل مع أطبائهم أو محاميهم الذين يلفقون القصص عنهم .
- قابلت من أجل هذا الكتاب ما يزيد على ٢٠٠ شخص ، وقابلت بعضهم عدة مرات .
- جمعت أكثر من ١٨٥٠ وثيقة مصورة .
- راجعت حوالي ٢٤ كتابًا ، وعشرات النشرات الإخبارية والتقارير .
- اعتمدت على اثنين من المحاسبين العموميين المجازين ، اطلعا على دفاتر شركة إنرون .
- أخي وولي برايس Wally Bryce ، وهو محاسب عمومي مجاز ، طرحت عليه أكثر من ٣٧٦١ سؤالاً محاسبيًا .
- أشكر مركز دراسات المشتقات .
- أشكر لو دييوز Lou Dubouse الذي شجعني على كتابة الكتاب ، واقترح علي عنوانه ، وصحح لي ما كتبت .
- أشكر بوب إدلر Bob Edler المحرر الآخر الدؤوب ؛ الذي عانى من سوء كتابتي .

تقديم السيدة مولي إيفنز

- روبرت برايس أفضل محرر بين جيله في استقصاء الحوادث .
- لماذا؟ هل هو الجشع؟ الغباء؟ ترك الحبل على الغارب؟ الفساد؟
- يبدأ تفسخ السمكة من رأسها .
- النظام السياسي الأمريكي متواطئ إلى درجة الفجور ، كما يقال في تكساس .
- فساد السياسة الأمريكية .
- إنرون تساهم في تمويل الحملة الانتخابية لبوش ، وشراء الأصوات .
- كبار المديرين ينهبون الشركة .
- بعض الأبطال قادوا السفينة بنزاهة .
- بعض المواطنين المتفردين يدقون ناقوس الخطر ضد العابثين .
- قصة رائعة ومرعبة .
- علينا تقويم النظام .

شركة إنرون

- أول شركة لخطوط أنابيب نقل الغاز عبر القارة .
- سابع أكبر الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية .
- ناطحة سحاب تقع في خمسين دورًا .
- حاولت الاندماج قبيل إفلاسها فلم تفلح .
- أفلست بعد ١٥ سنة من إنشائها : ١٩٨٥-٢٠٠١ م .

- أعلى سعر للسهم في ١٩٩٩ و ٢٠٠٠م : ٩٠ دولارًا ، وأدنى سعر وصل إليه في ٣ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠١م هو : ٤٠ سنتًا بعد صدور إعلان وكالات الملاءة بهبوط درجة دينها إلى حد الهلاك .

- نقص السيولة وتعاضم الديون الطويلة الأجل والقصيرة وأعباء الفوائد .

- الترف الإداري : استخدام طائرات الشركة ، تزيين المكاتب ، وزخرفتها باللوحات ، والتحف الفنية ، والسجاجيد ، والستائر الباهظة التكاليف ، نفقات السفر ، البذخ في الولائم والمطاعم والنزهات والحفلات ، عقد الاجتماعات في أكثر المنتجعات ترفاً . كرة أرضية زجاجية في ردهة المبنى الجديد كلفت الشركة مليوني دولار .

- السرقات والاختلاسات والعمولات .

- التستر على الخسائر والديون .

- الأسهم المجانية للمديرين ، واستخدامها لصالحهم على حساب الجمهور .

- الرواتب والتعويضات الخيالية للمديرين ، وما أدى إليه ذلك من غرور وكبر وعجرفة وانغماس في الرذائل : كل رذيلة تجرّ صاحبها إلى رذيلة أخرى : رذائل مركبة !

- الحيل المالية والمحاسبية : المحاسبة وفق الأسعار الافتراضية في السوق المستقبلية ، الصفقات التي لا تظهر في الميزانية ، مجموعتان من الدفاتر .

- من أسباب الإفلاس أيضاً التعامل بالأوراق المالية والمشتقات الشديدة المخاطر والمقامرات والمضاربات .

- من أسباب الإفلاس كذلك التكاليف الباهظة لحرب بوش على صدام .

- استغلال المرأة الموظفة جمالها وفتنتها لأغراض خبيثة .

- العلاقات الغرامية والدعارة .

- وقع الإفلاس في وقت عصيب بعد يومين من هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م .

- إفلاس إنرون هو الأكبر في التاريخ الأمريكي بعد شركة وورلد كوم .

- انهيار إنرون هو من أكبر الفضائح السياسية في التاريخ الأمريكي .

- أكبر فضيحة نزلت في وول ستريت .

- أسوأ مثال في تاريخ الشركات الأمريكية على قرصنة المديرين الذين جمعوا ثروات لا تصدق .

- شركة المحاسبة آرثر أندرسن تواطأت مع إنرون في أكبر فضيحة عرفتها مهنة المحاسبة ، ثاني أقدم المهن في العالم . واتُّهمت بعرقلة سير العدالة في التحقيقات الجارية مع إنرون .

طائرات الشركة

كان أسطول الشركة في ربيع ٢٠٠١م يضم : ست نفاثات ، اثنتان منها فالكون Falcon ٩٠٠ ، وثلاث هوكر Hawker ٨٠٠ ، وواحدة فالكون ٥٠ . تكلف ساعة الطيران الواحدة في فالكون ٩٠٠ حوالي ٥٢٠٠ دولار ، وثمان الطائرة الجديدة منها ٣٠ مليون دولار ، والهوكر ١٠ ملايين دولار . وهذه الطائرات تتسع لعدد محدود من الركاب لا يزيد على ١٦ راكبًا .

أكبر من أن تفشل

ساد الاعتقاد بأن شركة إنرون هي أكبر من أن تفشل ، ولا يمكن أن تلحق الخسارة بها .

الهندسة المالية

حاول المدير أن يزيد في إيرادات الشركة وتدفقاتها النقدية باللجوء إلى الديون بدل القروض ، وعدم إظهار الديون في ميزانية الشركة ، واستعمال غطاء الكيانات ذات الأغراض الخاصة (الحيل) SPV ، كي لا يضعف تقدير ملاءتها المالية . وأصبحت هذه الكيانات طريقة سريعة وقذرة لاصطناع إيرادات وتدفقات نقدية سريعة . وسعى المدير المالي للقيام بذلك عن طريق الهندسة المالية ، والحيل المحاسبية .

طريقة المحاسبة وفق الأسعار الافتراضية في السوق المستقبلية

ربما تعني هذه الطريقة ، التي تكرر ذكرها كثيرًا في الكتاب ، افتراض أسعار مستقبلية عالية ، واستباق تسجيل إيرادات الشركة من مبيعاتها القادمة ، لأجل إظهار إيرادات وتدفقات نقدية في الشركة ، للتمويه على عجز السيولة لديها ، وتأخير إعلان إفلاسها .

المشتقات

بدأت الشركة بشراء وبيع مشتقات مبنية على أسهمها ، وهذه المشتقات كثيرة التقلبات وشديدة المخاطر من الناحية الاستثمارية ، بل هي المقامرة بعينها .

الزهور

أنفق أحد الأقسام في الشركة حوالي مليوني دولار على الزهور عام ١٩٩٧م : أمينات السرّ يرسلن الزهور إلى رؤسائهن ، والرؤساء يرسلون الزهور إلى أمينات سرّهم . وبعض أمينات السرّ يرسلن الزهور إلى أصدقائهن ليحصلن على المزهريات الجميلة التي توضع فيها الزهور . وكانت الشركة أكبر زبون لدى خمسة محلات لبيع الزهور في هيوستن .

الصمت

- لم يتابع أحد في شركة إنرون ما يفعله فيها المديرون .
- لم يجروا أحد على أن ينطق بكلمة . الغرور والغطرسة من طرف ، والخوف واللامبالاة من الطرف الآخر . غطرسة إنرون تكلفها اليوم غالبًا ، كحال الصندوق الذي كان تحت قيادة مجموعة من المغرورين المتاجرين ، المتعالين بأنفسهم والحائزين على جائزة نوبل .

محاولات الاقتراض الكثيف للإنقاذ

لم تجد هذه المحاولات في استنقاذ إنرون من الإفلاس .

تسريح الموظفين

- آلاف الموظفين والعمال .
- أمامك نصف ساعة فقط لمغادرة المبنى .
- ٤٠٠٠ ألقوا بهم إنرون في الشارع .

باستطاعتي مهاتفة بوش كلما احتجت إليه

- حملة لجمع التبرعات : ١٠٠٠ دولار يضعها المتبرع في صحن

يطاف به في حفلات التبرع لصالح بوش ، وهو أكبر مبلغ مسموح به لمرشحي الرئاسة .

- وضع أسطول طائرات الشركة تحت تصرف حملة بوش الانتخابية .

- قدمت الشركة ٣٠٠ ألف دولار للمساعدة على حفل تنصيبه .

- كان كل طرف يوصي بتعيين مسؤولين لدى الطرف الآخر .

- لم تتمكن سيدة عضو في مجلس الشيوخ من تحديد موعد مع بوش

للنظر في مشكلة الكهرباء في كاليفورنيا ؛ لأنها من الحزب الديمقراطي ؛

أو لأن الولاية صوتت لصالح آل غور في الانتخابات . ورفض البيت

الأبيض طلبها ، برسالة رسمية كتب فيها اسمها بصورة غير صحيحة .

لكن وقت البيت الأبيض كان يتسع كثيرًا لشركة إنرون !

- كان بوش المدافع عن إنرون في كاليفورنيا ، ومحصل فواتيرها في

الهند .

- قدموا لبوش في انتخابات منصب حاكم ولاية تكساس ١٩٩٣م أكثر

من ١٤٦ ألف دولار .

غرينسبان يرفض المال من إنرون

آلان غرينسبان رئيس بنك الاحتياطي الاتحادي رفض قبول المال من

إنرون . اشترت إنرون أعضاء في البيت الأبيض ، وحكام ولايات

ومؤثرين في صنع القرار ، ووزراء وعدداً من الرؤساء ، ولكنها لم تستطع

أن تشتري زوج أنريا ميتشيل الحذر .

تقديم الكهرباء إلى الهند

- مشروع دابول .

- رفضت الهند المشروع ، على الرغم من محاولات بوش وتشيني لدعم إنرون في مواجهة الهند ، حتى أفلس إنرون ، ولم تفلح الجهود الأمريكية في إنقاذ استثمارات إنرون المعدومة في زحزحة الحكومة الهندية عن موقفها .

السلاح النووي

شدت الحكومة الأمريكية الخناق على الهند ففرضت عقوبات اقتصادية عام ١٩٩٨م عليها وعلى باكستان ، في أعقاب قيام الدولتين بتجربة الأسلحة النووية .

شخصيات إنرون

في مطلع الكتاب ورد ذكر أسماء هذه الشخصيات ومناصبهم ومبيعات أسهمهم في شكل جدول .

شخصيات عربية ورد ذكرها

- الملك حسين .
- زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الإمارات العربية المتحدة .
- الأمير خالد ولي العهد السعودي .
- الأمير بندر بن سلطان السفير السعودي في الولايات المتحدة .
- الأمير الوليد بن طلال .
- أحمد زكي يمانى وزير النفط السعودي .
- صدام حسين .
- ياسر عرفات .

شخصيات أجنبية ورد ذكرها

- كلينتون
- بوش .
- ديك تشيني .
- جيمس بيكر .
- كارلوس منعم .
- غورباتشوف .

لمن تفرع الأجراس ؟

هل تفرع الأجراس لصالح المديرين الفاسدين أم تفرع لصالح الجمهور من المساهمين الغافلين ؟

هل عوقب الفاسدون بما يستحقون ؟

أم حكمت المحكمة بعدم كفاية الأدلة ، ونجوا بثرواتهم الخيالية غير المشروعة ، ووقعت المصيبة على الجمهور والأمة ؟ هل كان المشتكى إليه أقل فسادًا من المشتكى عليه ؟

مزايا الكتاب

- الكتاب أنجزه صاحبه بسرعة ، مع كثرة الجهود التي بذلها في إعداده ، وهو كتاب شيق غير ممل ، ومكتوب على الطريقة الغربية الشائعة الآن ، بطريقة كتابة الرواية (القصة الطويلة) ، بقلم كاتب غربي ينكر من مفسد النظام الليبرالي ، بوجهيه الاقتصادي والسياسي ، ما ننكره نحن المسلمين ، من القمار والمشتقات والعلاقات غير الشريفة

بين المرأة والرجل . كما ينكر التكبر والعجرفة ، والهيمنة والغرور ، والجشع والسرقة ، والاختلاس وسوء استعمال المال العام ، والإسراف في الإنفاق والديون ، وما إلى ذلك من مفاسد ، صرنا نشك معها في صلاحية النظام الرأسمالي ، والنظام الديمقراطي ، وصلاحية الشركات الاحتكارية الكبرى ، ونميل إلى الشركات المتوسطة والصغيرة .
- ومن المزايا الطبعة الأنيقة للكتاب .

ما يؤخذ على الكتاب

- بالرغم من أن الكاتب قد استعان ببعض المحاسبين لكي يشرحوا له بعض المصطلحات ، إلا أن هذه المصطلحات بقيت عنده غامضة بعض الشيء . ولعلي رأيت أنه قد بالغ في عدد الأسئلة التي طرحها على أخيه ٣٧٦١ سؤالاً ، فلم أجد أثرًا يدل على هذا العدد الكبير من الأسئلة .
- ومن المآخذ تأخر ترجمة الكتاب ، فهناك فاصل زمني قدره ٤ سنوات بين التأليف والترجمة .

كلمة للمراجع لا للمؤلف

إذا كان هؤلاء الخبراء والمديرون في بلدانهم هكذا ، حيث المؤسسات والقانون والديمقراطية ، والعلم والتقنية والمحاسبة ، والمساءلة والقضاء ، وشركات المراجعة والتدقيق والتصنيف ، ترى إذا أتى بمثلهم إلى بلداننا خبراء فماذا هم فاعلون ، حيث تغيب كل هذه الخصائص والخصال ؟ هل سنكتشف أنهم مجرد أوهام : لا علم ولا أخلاق !

الترجمة

الترجمة جيدة وواضحة ، ولكن لم أجد قائمة مصطلحات في آخر الكتاب ، وهناك بعض الأخطاء اللغوية القليلة ، منها :

- إحدى استعمالاته ، والصواب : أحد .
- إلى أن يكون للغاز قدمًا في السوق ، والصواب : قدم .
- ليس هذا عمل غير أخلاقي ، والصواب : عملاً .
- النمو المضطرد ، والصواب : المطرد . وهو خطأ متكرر .
- كلا الرجلان ، والصواب : كلا الرجلين .
- كانت عضوة ، والصواب : عضوًا .
- يقدمون أنفسهم لبعضهم البعض ، والصواب : يقدمون أنفسهم بعضهم لبعض . وهذا متكرر .
- كانا يحببان بعضهما البعض ، والصواب : يحب أحدهما الآخر .
- أن تجد أب يركعك ، والصواب : أبًا .
- يقال : أنها ساهمت ، والصواب : إنها .
- ثماني دولارات ، والصواب : ثمانية .
- قدر رئيس الاحتياطي الأمريكي أن استعمال المديرين ، والصواب : المديرين .
- توفر لها رؤيا ثابتة ، والصواب : رؤية .
- يتطلب رأسمال كبيرًا ، والصواب : رأس مال .
- كلا الشبكتين ، والصواب : كلتا .
- لكن الخيارات نفذت ، والصواب : نفذت . وهو متكرر .
- لكن تدخل إدارة بوش ملفتة للنظر ، والصواب : لافت . فهناك خطأ .
- في الأسبوع الذي تلى ، والصواب : تلا .

- شركتان أخريتان ، والصواب : أخريان .
- الأصول والمطالب ، ولعل الأفضل : الأصول والخصوم ، أو الموجودات والمطلوبات أو المطالب . وهذا اصطلاح محاسبي .
- مطايا مالية ظهرت في ميزانية الشركة ، وتعبير مطايا غامض ، لاسيما إذا أريد به أن يكون مصطلحًا محاسبيًا .
- خسرت ١٠٢ مليون لقاء إيرادات بلغت ١٦ مليوناً ، تعبیر الخسارة يقابله تعبیر الأرباح ، وتعبير الإيرادات يقابله تعبیر المصروفات ، فهل المقصود فعل (أنفقت) بدل (خسرت) ؟ وهذا متكرر .

* * *

رَفَع
عبد الرحمن العجزي
أسكنها الفردوس
www.moswarat.com

مذكرات آلان غرينسبان

« آلان غرينسبان : عصر الاضطراب : مغامرات في عالم جديد » The Age of Turbulence Adventures in a New World ، ترجمة أحمد محمود ، مراجعة سامر أبو هوش ، نشر كلمة ، أبو ظبي ، ودار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٨م ، ٦٢١ صفحة ، الأصل الأمريكي ٢٠٠٧م .

تعليق : سبق لدار الشروق أن نشرت لأحمد زويل : عصر العلم ، ٢٠٠٥م . فالعنوان المختار لسيرة زويل : عصر العلم ، والعنوان المختار لغرينسبان هو : عصر الاضطراب . ولو حدث ونشرت أنا مذكراتي لاخترت : عصر الحيل . يتألف الكتاب من مقدمة و٢٥ فصلاً ، ١٢ فصلاً منها تتعلق بالسيرة الذاتية ، و١٣ فصلاً تتعلق بأفكار المؤلف .

آلان غرينسبان

آلان غرينسبان Alan Greenspan ولد عام ١٩٢٦م (أي عمره اليوم ٨٤ سنة) ، بدأ حياته عازف كلارينيت . حصل على البكالوريوس والماجستير والدكتوراه من جامعة نيويورك . أسس شركة للاستشارات الاقتصادية « تاونسند - غرينسبان » في عام ١٩٥٤م . وترأس مجلس المستشارين الاقتصاديين في عهد الرئيس الأمريكي فورد ١٩٧٤ - ١٩٧٧م . وكان أبرز مناصبه التي شغلها هو رئيس مجلس إدارة بنك الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) منذ عهد الرئيس

ريغان ، لمدة تزيد على ١٨ عامًا ، في الفترة ١٩٨٧-٢٠٠٦م ، وكان سلفه في هذا المنصب بول فولكر ، وخلفه برنانكي .

الشخصية

- حبي للأرقام قديم ، فعندما كنت صغيرًا كانت أمي توقفني أمام أقاربها وتقول لي : آلان ، $92+35 = كم$ ؟ ثم تنتقل إلى أرقام أكبر ، ثم تتحول من الجمع إلى الضرب ، وهكذا . وبالرغم من ذلك كله ، لم أكن واثقًا من نفسي ، ففي حين كانت أمي تستطيع أن تجعل من نفسها نجمة الحفل العائلي كنت أنا أزداد ميلًا إلى الانزواء .

- لم أكن في يوم من الأيام مستريحًا بالكامل لأن أعطى دور الشخص الذي يحدد السياسة . فمنذ سنوات حياتي المبكرة ، كنت أنظر إلى نفسي على أنني خبير يعمل من وراء الكواليس ، ومنفذ للأوامر وليس قائدًا . وقد تطلب الأمر حدوث أزمة سوق الأوراق المالية في عام ١٩٨٧م ، كي أشعر بالراحة وأنا أتخذ قرارات سياسية مهمة . ولكني لا أشعر حتى يومي هذا بالراحة عندما أكون في دائرة الضوء . فأنا لست منبسط الشخصية .

- أثناء فترة رئاستي لبنك الاحتياط حرصت على عدم الظهور في التلفزيون ، ونادرًا ما أجريت مقابلات مع الصحفيين .

- كنت في عيادة طبيب العظام ، فدخلت الممرضة لتقول : إن البيت الأبيض على الهاتف . واستغرق توصيل المكالمة بضع دقائق ؛ لأن موظفة الاستقبال ظنت الأمر مقلبًا . رفعتُ السماعة ، فقال لي رونالد ريغان : آلان ، أريدك الآن أن تكون رئيس مجلس إدارة بنك الاحتياط الفيدرالي . قلت له : يشرفني ذلك . وعندما عدت إلى قاعة الانتظار ، بدت الممرضة شديدة الاهتمام وسألتنني : هل أنت على ما يرام ؟ يبدو أنك كمن تلقى خبرًا سيئًا !

الدكتوراه

- حصل عليها وهو على رأس عمله في رئاسة بنك الاحتياط الفيدرالي ،
أي : لم يكن يحمل شهادة الدكتوراه عندما تولى هذا المنصب .
- عنوان رسالته : أنماط الإنفاق والادخار للأسر المعيشية الأمريكية .

حزبه

طول حياتي جمهوري ، لكن لي أصدقاء على جانبي الممر السياسي . وكنت أظن أنني تفهمت امتعاض الحزب الديمقراطي عندما استولى جورج دبليو بوش على البيت الأبيض .

وصفة طبية

كنت أعمل ما بين ١٠ و ١٢ ساعة يوميًا . وأتبع روتينًا يبدأ بحمام ساخن في الفجر . وذلك بعد ألم أصاب ظهري عام ١٩٧١ م ، وأوصاني طبيب العظام بالبقاء في الماء الساخن لمدة ساعة كل صباح . وشفى ظهري بالتدريج ، وصار الحمام بعد ذلك نشاطًا اختياريًا .

ما تعلمته من صديقتي

بقيت أنا وآين راند صديقتين حميمين حتى وفاتها عام ١٩٨٢ م . وأنا أدين لها بالفضل ، لما كان لها من تأثير كبير على حياتي . فقد كنت محدودًا من الناحية الفكرية إلى أن التقيت بها . وكان عملي كله يقوم على الأرقام ، ولم يكن لي أي توجه قيمي (. . .) . لقد وسّعت (راند) آفاقي إلى ما وراء نماذج علم الاقتصاد ، فبدأت أدرس كيف تتشكل المجتمعات ، وكيف تتصرف الثقافات (. . .) . لقد قدمتي إلى مجال واسع كنت حبست نفسي عنه .

معلمي الأول

كان معلمي الأول في بنك الاحتياط الفيدرالي رئيس قسم التمويل الدولي فيه : تيد ترومان (. . .) . وكان يشرف على تعليمي فيما يخص الاقتصاد الأمريكي ، بالإضافة إلى (دون كوهن) ، (دافيد ستوكتون) كبير اقتصاديي بنك الاحتياط الفيدرالي منذ عام ٢٠٠٠ م .

رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي

تعليق : قد يبدو هذا المنصب مخيفاً ، وقد يبدو أن المهمة لا تتعدى رفع سعر الفائدة أو خفض سعر الفائدة ، بمقدار ربع نقطة أو نصف نقطة ، وانتظار الاستجابة من الاقتصاد القومي . وآلان غرينسبان هو واحد من مجموعة خبراء يتخذون قراراتهم بالتصويت .

استقلالية البنك

- بنك الاحتياط الفيدرالي مستقل عن البيت الأبيض طبقاً للقانون .
- لكن يؤسفني أن أقول : إن استقلال بنك الاحتياط الفيدرالي ليس أمراً غير قابل للتغيير .

هل علي أن أقبل جائزة أونرون ؟

هذا هو السؤال الذي طرحته في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠١ م على صديقي القديم ومعلمي جيمس بيكر ، فرداً قائلاً : إنها جزء من برنامج معهد بيكر الذي تتحدث فيه . لم أكن أدري أن هناك مكافأة سوف تمنح في حفل العشاء . فقد كان سهم إنرون ينهار ، وخلال ٣ أسابيع ستكون الشركة عاجزة عن سداد ديونها . وافقت على قبول الجائزة بشرط ألا يكون هناك تقديم رسمي أو أن يدخل في الأمر أي مال .

تعليق : الشرط غامض ، وهو بخلاف ما رواه مؤلف كتاب : فضائح شركة إنرون !

تبخرت إنرون ولم تترك وراءها إلا غضب المساهمين والعاملين . ولم أر شركة أمريكية كبيرة تهبط من وضع متميز إلى انعدام فعلي بهذه السرعة ! وكان التلاعب المحاسبي هو العامل الأبرز في الانهيار .

السياسة النقدية

- يجب أن تجعل السياسة النقدية الاقتصاد ، حتى اقتصاد العملة الورقية ، يتصرف وكأنه مغطى بالذهب . لا بد أن العالم قد تعلم باستمرار فوائد الأسعار المستقرة للنمو الاقتصادي ومستويات المعيشة .

- كان لدي باستمرار حنين إلى استقرار الأسعار الفطري الخاص بقاعدة الذهب ؛ إذ كانت العملة المستقرة هي الهدف الأساسي لهذه القاعدة .

- ليس هناك دعم لقاعدة الذهب الآن ، ولا أرى احتمالاً لعودتها . ذلك أنها لا تتفق بسهولة مع الرؤية المقبولة حالياً على نطاق واسع ، فيما يتعلق بوظائف الحكومة ، لاسيما وظيفة توفير شبكة الأمان الاجتماعي .

- ليس معروفاً ما إذا كان سيسمح لبنك الاحتياط الفيدرالي بتطبيق دروس السياسة النقدية الخاصة بالعقود الأربعة الماضية . على أن حالة السياسة الأمريكية التي تتسم بالقصور لا تمنحني أي ثقة في المدى القصير ، بل إننا سنرى بدلاً من ذلك عودة الخطاب الشعبوي المعادي لبنك الاحتياط الفيدرالي ، والكامن منذ عام ١٩٩١ م .

العالم والحكومة

شاركت في اشتباك إيديولوجي عام ١٩٩٤م ، عندما ناقشت في

الصين رأسمالية السوق الحرة مع (لي بنج) وهو ماركسي متحمس ،
وسلف (زو) في رئاسة الوزراء ، وكان مجادلاً مخيفاً . ولم أكن أتوقع
أن يغير رأيه . وكان كلانا في وضع مسؤولين حكوميين يدخلون في
جدال ، إلا أنه عندما يثبت خطأهم لا تجد لديهم سلطة الاعتراف
بالخطأ . وبغض النظر عن مقدار ما بذلته من جهد لإقناعه ، وما بذله هو
من جهد لإقناعي ، إلا أن أيًا منا لا يستطيع أن يحدد علناً عن سياسة
حكومته المعلنة !

تعليق : في بلداننا النامية عندما نرى مسؤولاً يدافع عن سياسة
حكومته ، ولا يجرؤ على مخالفتها ، فإنه يتعرض للازدراء ويتهم بالتملق
والنفاق ! ما الفرق بيننا وبينهم ؟

الاشتراكية

- الملكية الخاصة سرقة .

- الربح غير أخلاقي .

تعليق : في الإسلام الملكية الخاصة مشروعة ، والتجارة مشروعة ،
والربح مشروع ، وتعظيم الربح مشروع في حدود الأحكام والآداب
الإسلامية . ومع كل هذا ، لا يتفق النظام الاقتصادي الإسلامي مع النظام
الرأسمالي ، لاختلاف الحلال والحرام بيننا وبينهم .

الاشتراكية الفابية

- سُميت باسم القائد الروماني القديم (فابوس) الذي قاوم جيش
(هانيبال) الغازي ، وذلك بإستراتيجية عسكرية تقوم على الاستنزاف ،
وليس على المواجهة الشاملة . كذلك لم يكن الفابيون يهدفون إلى القضاء
على الرأسمالية ، بل كانوا يهدفون إلى احتوائها . وكانوا يؤمنون بأن على

الحكومة أن تحمي الرفاه العام حماية فعالة من منافسة قوى السوق القاسية . وكانوا يدعون إلى الحماية في التجارة ، وإلى تأمين الأرض . وكانوا يضمنون في صفوفهم بعض المشاهير ، من أمثال جورج برناردشو وبرتاند راسل .

- بخلاف ماركس ، لم يكن الاشتراكيون الفايون ، أواخر القرن التاسع عشر ، يسعون إلى الثورة .

- كان يرى الكثيرون أن الاشتراكية الفابية تجعل اقتصادات السوق مقبولة من الناحية السياسية ، كما تمنع الشيوعية من الانتشار .

- شارك الفايون في تأسيس حزب العمال البريطاني .

- في الهند اعتمد جواهر لال نهرو على المبادئ الفابية في السياسة الاقتصادية الخاصة بخمس سكان العالم .

إعادة تعريف الاشتراكية

أعاد الاشتراكيون في الغرب تعريف الاشتراكية ، بحيث لم تعد تتطلب ملكية الدولة لكل وسائل الإنتاج .

لمصلحة من ؟

- أظن أن (هنري غونزاليس) كان يفترض أن مجلس بنك الاحتياط الفيدرالي هم مجموعة من المعينين الذين يديرون السياسة النقدية لمصلحة وول ستريت أكثر من مصلحة الرجل العادي .

- يقول (بروس فنتو) عضو الكونغرس : إننا نحمي الأغنياء من الآثار القاسية لقوى السوق ، مع أن هذه القوى كثيرًا ما تتسبب في بؤس الشخص البسيط . إن هناك قاعدتين : إحداهما للشارع العام ، والأخرى لشارع وول ستريت .

تعليق : حماية الضعفاء من طغيان الأقوياء لا يكون إلا في الأديان السماوية . أما في النظم المادية فإن الأقوياء والأثرياء لا ريب أنهم هم الذين يتحكمون بالسياسة والاقتصاد والمال والتشريع .

سلطة الرئيس الأمريكي

- عندما ترك نيكسون منصبه شعرت بالارتياح ، فأنت لا تعرف ما يمكن أن يفعله ، في الوقت الذي يتمتع فيه رئيس الولايات المتحدة بسلطة مخيفة . فمن الصعب جدًا على أحد ضباط الجيش ، أقسم على دعم الدستور ، أن يقول : سيدي الرئيس ، لن أفعل ذلك !
- كنت أشعر أن أصعب شيء في العالم أن تقول : لا ، لرئيس الولايات المتحدة .

تعليق : قد لا يتوقع المرء منا أن يهاب خيرير في بلد رأسمالي ديمقراطي مثل هذه الهيئة من رئيس الدولة . هل نحن أشجع منهم ، أم نحن فداثيون ؟

خطبة بوش

إن الهجوم (١١ سبتمبر أيلول ٢٠٠١ م) يستهدف أمريكا ؛ لأنها ألمع علامات الحرية وفرص التقدم في العالم . لن يمنع أحد هذا الضياء من أن يسطع .

ملياردير سعودي

كان أحد أعضاء المجلس الاستشاري العالمي لمورغان ملياردير سعودي اسمه (سليمان العليان) ، وكان مستثمرًا يكبرني ببضع سنوات ، بدأ حياته سائقًا للشاحنات في شركة النفط الأمريكية العربية أرامكو في الأربعينيات . وهو أول من أدخل التأمين إلى المملكة .

الأزمات

- من خلال خبرة ١٤ عامًا (إلى حين هذا الكلام) من عملي كرئيس لبنك الاحتياط الفيدرالي ، رأيت الاقتصاد يخرج سالمًا من أزمات كثيرة (. . .) . وأخذت شيئًا فشيئًا أعتقد أن أعظم قوة للاقتصاد الأمريكي تكمن في قدرته على التعافي .

- لا ترسم المشكلات المالية التي تواجه ربع القرن المقبل مجتمعة صورة لطيفة . لكن مع ذلك فقد خرجنا بسلام مما هو أسوأ من ذلك بكثير . والواقع أن هناك في الوقت الراهن عددًا من الاختلالات المالية المخيفة .

- إن التعاملات السريعة والمحملة بالمخاطر يمولها مستثمرون محترفون أثرياء ، وليس الجمهور العام . وسوف تفشل جهود مراقبة سلوك السوق الذي يمضي بسرعات ضخمة ، كما سوف تفشل محاولات التأثير عليه . لم يعد القطاع العام كفيًا لأداء المهمة . إن جيوش الفاحصين لمراقبة المعاملات العالمية في الوقت الراهن ستقضي بأعمالها على المرونة الضرورية جدًا لمستقبلنا . ليس أمامنا من اختيار معقول سوى أن ندع الأسواق تعمل ، ففشل السوق هو الاستثناء النادر ، ومن الممكن تخفيف نتائجه من خلال نظام اقتصادي ومالي مرن .

تعليق : الرأسماليون يعولون كثيرًا على نجاح السوق وفشل الحكومة ، خلافًا للاشترائيين ، فإذا وقعت أزمة ، هل تنجح السوق في تصحيح نفسها ، أم تنجح الحكومة في التدخل ؟ سؤال يحيرهم ، ويكفكف من تغنيهم بالحرية وتخفيف القيود أو إلغائها . كأنني بالرأسماليين يتصرفون ويقولون : السوق تتكيف وتصحح نفسها ، أو يقولون : ومن بعدي الطوفان ! أو إن للبيت ربًا يحميه !

الركود والكساد والانتعاش

قال ريغان : الركود هو عندما يفقد جارك وظيفته ، والكساد عندما تفقد أنت وظيفتك ، والانتعاش عندما يفقد كارتر وظيفته !
تعليق : هذه تعاريف سياسية لاذعة في السخرية .

أزمة ٢٠٠٣م

- بحلول عام ٢٠٠٣م كان الكساد الاقتصادي قد قطع شوطًا طويلاً ، وكان من المحتمل دخول الاقتصاد الأمريكي في دوامة تصيبه بالشلل .
ففي الاقتصادات الحديثة التي يعدّ التضخم صداعها المزمّن ، يكون الانكماش مرضًا نادرًا .

- لم تعد الولايات المتحدة تقوم على قاعدة الذهب ، ولا يمكنني تصور حدوث الانكماش في ظل قاعدة العملة الورقية . فقد كنت أفترض باستمرار أنه إذا بدا الانكماش وشيكًا أمكننا البدء في تشغيل المطابع وخلق الدولار بالقدر الضروري لوقف الانكماش .

كشف التلاعب والاختلاس

- التلاعب مدمر لعمليات السوق ؛ لأن كل مشارك في السوق بحاجة إلى الاعتماد على صدق المشاركين الآخرين .

تعليق : كيف ينفي هؤلاء الاقتصاديون الأخلاق من الأبواب ، ثم يعودون إلى المطالبة بها من النوافذ ؟ ألم يصرحوا كثيرًا بأن الاقتصاد لا علاقة له بالأخلاق ؟ !

- الغش والتلاعب هما لعنة نظام السوق ، وإن واشنطن سوف تحسن صنعًا إذا ما أسرعت في تنفيذ القوانين المضادة للغش والاحتيال .

- مع أن بعض مراقبي البنوك يجيدون الترويج للممارسات المصرفية السليمة ، إلا أن فرصتهم ضئيلة في كشف معظم التلاعب أو الاختلاس ، بدون عون من أحد المبلغين من الداخل . فالإشراف على البنوك لا يبحث عن النشاط الإجرامي . فقد حدث أن مفتشي بنك الاحتياط الفيدرالي أعطوا تقديرين مرتفعين لفرع أحد البنوك اليابانية في نيويورك ، في الوقت الذي كان فيه هذا الفرع مسرحًا لقدر كبير من الاختلاس المستمر . ولم يكشف عن هذه الجرائم إلا أحد المطلعين من الداخل . ولولا ذلك لاحتجنا إلى جيش ضخّم ومكلف من المحققين أو المراقبين ، ربما يعرقلون عمل الشركة ويهددون قابليتها للاستمرار .

- قال روزفلت : دعوا اللص يمسك اللص .

قروض الرهن العقاري

- في أنحاء كثيرة من الولايات المتحدة ارتفعت قيمة العقارات السكنية ، التي نشطت بسبب هبوط سعر الفائدة ، ارتفاعًا مفاجئًا .

- قامت المؤسسات المالية بتيسير الحصول على قروض الرهن العقاري إلى حد كبير .

- شجعت الحكومة برامج الرهون العقارية الثانوية ، الأمر الذي دفع أعدادًا كبيرة من أفراد الأقليات (السود ، وذوو الأصول الإسبانية) لكي يصبحوا مشترين للمنازل لأول مرة . وكنت أرى أن ذلك التوسع في الملكية يمنح المزيد من الناس حصة في مستقبل بلدنا ، ويبشر بالخير فيما يتعلق بتماسك الأمة .

- كنت أعني أن تسهيل شروط الائتمان الخاصة بالرهن العقاري لمقترضني التصنيف الائتماني المنخفض يؤدي إلى زيادة المخاطر

الائتمانية . غير أنني بالمقابل كنت أعتقد أن لتوسيع ملكية المنازل فوائد تستحق هذه المخاطرة .

قيود رجال الدين والدولة

تأثر آدم سميث (١٧٢٣ - ١٧٩٠م) بأفكار حركة الإصلاح ، ولأول مرة في تاريخ الحضارة الغربية بدأ الأفراد ينظرون إلى أنفسهم على أنهم قادرون على العمل بشكل مستقل عن قيود رجال الدين والدولة ، وانتشرت الأفكار الحديثة الخاصة بالحرية السياسية والاقتصادية .

اليد الخفية

المنافسة عامل أساسي ؛ لأنها تدفع كل شخص لكي يصبح أكثر إنتاجية ، في الغالب من خلال التخصص وتقسيم العمل ، وكلما زادت الإنتاجية زاد الرخاء . إن الأفراد الذين يتنافسون من أجل المكسب الخاص يتصرفون وكأن يداً خفية تقودهم إلى تعزيز المصلحة العامة . فإننا حسب آدم سميث لا نتوقع الحصول على عشاءنا بفضل إحسان اللحام أو الخباز ، بل نتيجة لاهتمام كل منهما بمصلحته الشخصية .

تعليق : فكرة آدم سميث فكرة صحيحة ، فالأعمال لا يمكن أن تقوم على التبرع ؛ لأن التبرع نادر ، بل لا بد من أن تقوم هذه الأعمال على أساس المعاوضة والتجارة وتحقيق الأرباح ، وهو ما سبق إليه علماء المسلمين . كذلك فكرة اليد الخفية لها أصل عند علمائنا ، كما هو مبين في مواضع أخرى .

هل الحصول على الثروة منافٍ للأخلاق ؟

جاء في الكتاب المقدس : « دخول جمل من ثقب الإبرة أيسر من دخول غني إلى ملكوت الله » . ومع أن جذور الاشتراكية دنيوية ، إلا أن

قوتها السياسية الدافعة مشابهة لكثير من الوصفات الدينية التي تسعى إلى تخفيف مآسي الفقراء . وقد تم الحكم على السعي وراء الثروة بأنه منافٍ لقواعد الأخلاق ، وذلك قبل ظهور دولة الرفاه بزمن طويل .

تعليق : السعي وراء التجارة والثراء والربح ليس حرامًا في الإسلام ، إذا كان ضمن أحكام الإسلام وآدابه . فالغني الشاكر صحيح أنه نادر ، إلا أن له مكانته في الدنيا والآخرة .

السبيل إلى الثروة

كان (سميث) يؤمن بأن العمل بذكاء أكبر ، وليس بجهد أكبر فحسب ، هو السبيل إلى الثروة .

قد يكون النشاط قانونيًا مع أنه بغيض

- ليست كل الأنشطة التي تمارس في الأسواق تتسم بالتمدن ، فالكثير منها بغيضة ، على الرغم من كونها قانونية .
- انتهاك القانون وخيانة الثقة يقوضان كفاءة الأسواق .

تعليق :

- سبق أن نقلت مثل هذا الكلام عن الفيلسوف الفرنسي (آندريه كونت سبونفيل) في كتابه : هل الرأسمالية أخلاقية ؟
- ألا ترى أن رجال الاقتصاد لا غنى لهم عن الأخلاق والآداب والفضائل والمستحبات ، حتى مع وجود القوانين ؟ !

فبلن

اقتصادي أمريكي (. . .) اشتهر عنه مصطلح (الاستهلاك التفاخري) في كتابه (نظرية طبقة الفراغ) ، أو الطبقة المترفة . فقد

نكون أصدقاء إلا أننا أيضًا متنافسون في الدخل والخرج والمحاكاة ،
وكلما حققنا مستوى معيشة أعلى سرعان ما نتصور أن هذا المستوى صار
عاديًا ؛ لأن أي مكسب من الرضا الإنساني ليس إلا أمرًا مؤقتًا .

الضغط العصبي

إذا ربطت السعادة بالرفاه المادي فقط ، فإن كل أشكال الرأسمالية
تتلاقى عند النموذج الأمريكي ، ومع أنه هو الأكثر ديناميكية وإنتاجية ،
إلا أنه هو النموذج الذي يخلق أكبر قدر من الضغط العصبي ، لاسيما في
سوق فرص العمل . فإن حوالي ٤٠٠ ألف شخص في الولايات المتحدة
يفقدون وظائفهم كل أسبوع .

التفكير الحمائي

دخلت الطبقة الصناعية الجديدة في صراع مع الطبقة الأرستقراطية التي
كانت ثروتها تقوم على الأملاك الموروثة . وبدأ التفكير الحمائي ،
المعروف بالمذهب المركنتيلي ، الذي خدم مصالح ملاك الأراضي ،
يفقد قبضته على التجارة .

رفع القيود

أدى رفع القيود إلى زيادة كبيرة في مرونة الاقتصاد وقدرته على
التكيف .

التضخم

لا يجب التهوين من معدل التضخم الذي يتراوح بين ٤,٥ و ٥ ٪ ،
فلن يسعد أحد برؤية أمواله المدخرة تفقد نصف قدرتها الشرائية خلال ١٥
عامًا أو نحو ذلك .

ربط الأجور

ربط الأجور بالأسعار ليس سوى مسكّن ، من المرجح أن يؤدي على المدى الطويل إلى مشكلات ذات خطورة .

تفاوت فاحش بين الأجور

إنه لمن دواعي السخط الكبير أن يكون أجر العامل في المصنع عند الحد الأدنى ، بينما يحصل المديرون في الشركات على أرباح تصل إلى ملايين الدولارات !

تعليق : مكافآت المديرين الفاحشة صارت مسألة كثيرًا ما تطرح مع وقوع الأزمات المتكررة للبنوك والشركات .

الثقة

لا بد من كسب الثقة ، فغالبًا ما تكون السمعة هي أكثر الأصول قيمة في ميزانيات المنشآت التجارية .

تعليق : هذا اعتراف آخر بمكانة الأخلاق في عالم الاقتصاد والأعمال ، ودعوى استبعاد الأخلاق دعوى كاذبة ومردودة .

الأمانة

باعتباري منظمًا للبنوك لمدة تزيد على ١٨ عامًا صرت أعتز بأن التنظيم الحكومي لا يمكن أن يحل محل الأمانة الشخصية .

تعليق : وهل يمكن التعويل على الأمانة الشخصية ، لاسيما في ظل نظام اقتصادي ينكر الأخلاق ويسمح بما ينافيها ؟

الثروة السهلة

إن الثروة السهلة غير المكتسبة غالبًا ما تضعف القدرة الإنتاجية . وقد وفرت دول النفط الخليجية الكثير من وسائل الراحة لمواطنيها ، على نحو جعل من ليس لديهم رغبة فطرية في العمل لا يعملون . وأصبحت الأعمال العادية من نصيب المهاجرين والعمال الوافدين .

المرض الهولندي

- هذا المصطلح وضعته مجلة (إيكونوميست) في السبعينيات لوصف عناء أصحاب المصانع في هولندا بعد اكتشاف الغاز الطبيعي فيها .

- قال الرئيس الفنزويلي فراديك دي منزيس عام ٢٠٠٣م : لقد وعدت شعبي بأننا سوف نتحاشى ما يسميه البعض (المرض الهولندي) أو لعنة النفط .

- تبين الإحصاءات أن الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية هي أسوأ أداءً في نمو إجمالي الناتج المحلي من الدول الفقيرة بالموارد الطبيعية .
تعليق : إذا تم الاتكال على النفط والموارد الطبيعية فإن هذا قد يحول النعمة نقمة .

الرأسمالية

- لا أزعم أن العالم يوشك أن يعتنق رأسمالية السوق ، باعتبارها الشكل الوحيد المناسب للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي . فلا تزال هناك أعداد كبيرة من الناس تعتبر الرأسمالية مهينة بتأكيدها على النزعة المادية .
- على امتداد ١٢ جيلًا ، حققت الرأسمالية التقدم تلو التقدم ،

وارتفعت مستويات المعيشة ونوعياتها بمعدلات غير مسبوقه ، عبر أجزاء كبيرة من المعمورة .

- على الرغم مما أثبتته رأسمالية السوق من أنها مثمرة على نحو رهيب ، إلا أن نقطة ضعفها هي تنامي تصور أن مكافآتها ، التي تميل بشكل متزايد إلى أصحاب المهارات ، لا توزع بالعدل .
تعليق : هذا اعتراف بالظلم وعدم العدالة في النظام الرأسمالي .

غاية في التعقيد

- أصبح الاقتصاد العالمي على قدر كبير من التعقيد والتداخل ، ولا بد لعملية وضع السياسات التي تقوم بها من التطور ؛ لكي تتجاوب مع هذا التعقيد .

- أصبحت الأسواق على قدر كبير من الضخامة والتعقيد وسرعة الحركة ، بحيث لا يمكن إخضاعها للإشراف والتنظيم كما كانا في القرن العشرين . وليس مستغرباً أن يمتد هذا العملاق المالي ، بحيث يصعب فهمه حتى على أكثر المشاركين في السوق تقدماً .

- في عالم اليوم لا يمكنني أن أرى كيف يمكن للمزيد من التنظيم الحكومي أن يساعد في شيء . فعلى سبيل المثال قد يكون جمع بيانات عن الميزانيات العمومية لصناديق التحوط عديم الفائدة ؛ لأن هذه البيانات ستصبح قديمة قبل أن يجف الحبر .

تعليق : هذا التعقيد الذي قد يكون بعضه ، أو معظمه ، متعمداً ، يجعل الحلليم حيران عند محاولات الخروج من الأزمات والكوارث الاقتصادية التي تحدث في النظام الرأسمالي .

حقوق الملكية

- إن الملكية في الصين يمكن أن تكون مشروطة إلى حد كبير ، فهل أنا أملك قطعة من الأرض ملكية تامة ، أم إن عليها العديد من حقوق الاستعمال ، التي تقلل قيمتها إلى حد كبير بالنسبة لي ؟

- إذا كان بإمكان الحكومات الاستيلاء على أرضي حسب تقديرها ،

فما هي قيمة حقوق ملكيتي ؟

- في ظل الخوف الدائم من نزع الملكية ، ما الجهد الذي يمكن أن

أقوم به لتحسين أملاكي ؟ وما الثمن الذي يمكنني تحديده إذا اخترت بيعها ؟ .

تعليق : من لم يطمئن إلى حماية القانون لملكيتته الخاصة حماية فعلية

فإنه يشعر بأن حرته ضعيفة ، وسعيه ونشاطه فاتران .

الملكية الفكرية

- عالمنا الحالي وُضع من أجل عالم تكون فيه الغلبة للأصول

المادية ، فلم يعد مناسباً لاقتصاد يتزايد فيه تجسد القيمة في الأفكار أكثر من تجسدها في الأصول المادية الملموسة .

- إن أهم قرار اقتصادي سوف يواجهه واضعي القوانين ، والمحاكم

لدينا ، في السنوات الخمس والعشرين المقبلة ، هو توضيح قواعد الملكية الفكرية .

الدَّين

ثمة حقيقة أساسية خاصة بالحياة الحديثة ، هي أنه في اقتصاد السوق

يسير ارتفاع الدَّين جنباً إلى جنب مع التقدم .

تعليق : أصل الدين مشروع في الإسلام ، كما في البيوع المؤجلة ، ولكن هناك ضوابط وأحكام شرعية تمنع التوسع في الدين والإفراط فيه ، بما قد يؤدي إلى العجز عن السداد والإفلاس .

العجز

- أسباب عجز الحساب الجاري الأمريكي الضخم في السنوات الأخيرة أسباب تفاعلية تجعل من الصعب فصل أحدها عن الآخر . فعلى سبيل المثال إن حدوث ارتفاع في ادخار الأسرة المعيشية ، بافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، يخفض عجز الحساب الجاري للبلد .

- لكن الأشياء الأخرى لا تبقى على حالها أو لا تتساوى . فالزيادة في ادخار الأسر المعيشية تعني ضمناً هبوطاً في إنفاق الأسر المعيشية ، ومن ثم هبوطاً في ادخار الشركات ، حيث تقل الأرباح . وهذا يؤدي إلى هبوط إيرادات الدولة من الضرائب على الأرباح ، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض ادخار الحكومة ، وهلم جراً . وبما أن جميع مكونات الادخار والاستثمار متداخلة فيما بينها ، فإن العلاقات تتسم بالغموض .

تعليق : قد يفهم من هذا أن المؤلف يعترض على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، والصحيح أن الفرض صحيح ، ويراد منه معرفة تأثير كل متغير على حدة ، أما أن تبقى الأشياء الأخرى على حالها أو لا تبقى فهذا أمر آخر لا يضعف الفرض .

- أتوقع أن يستمر الخلاف في أسباب الزيادة الحادة في عجز الحساب الجاري الأمريكي . لكن السؤال المهم : هل سيكون التكيف ، الذي يبدو أنه حتمي ، أمراً حميداً ، أم إنه سيؤدي إلى أزمة مالية دولية ، عندما ينهار الدولار ، كما يخشى كثيرون ؟ أنا أميل ، كما أشرت من قبل ، إلى النتيجة الحميدة .

تعليق : وقعت الأزمة عام ٢٠٠٨م ولم يصدق توقع المؤلف . وتشير التحقيقات الجارية حاليًا إلى أن المؤلف واحد من العشرة الكبار المسؤولين عن الأزمة .

التضخم

من الصعب كبح جماح التضخم في عالم العملات الورقية .

الطاقة أو النفط

- تغيرت نبرة صداقتنا منذ منصبه الجديد ، فأنا لم أعد أناديه ديك (ديك تشيني) ، بل : سيدي نائب الرئيس ، ومع أنه لم يطلب مني هذه المخاطبة الرسمية الجديدة ، إلا أنه لم يعترض عليها . وكانت أحاديثنا بشكل أساسي حول التحديات التي تواجه الولايات المتحدة ، وكانت الطاقة موضوعًا أساسيًا .

- النفط متغلغل في عالم اليوم الاقتصادي ، بحيث يمكن لأي انقطاع مفاجئ في العرض أن يربك اقتصادنا واقتصادات دول أخرى . وفي نهاية المطاف يتطلب الأمن القومي الأمريكي أن ننظر إلى النفط على أنه مصدر طاقة بالاختيار وليس بالاضطرار .

- بغض النظر عن قلق السلطات الأمريكية والبريطانية المعلن بشأن أسلحة الدمار الشامل الخاصة بصدام حسين ، فقد كانت هذه السلطات معنية أيضًا بالعنف ، في منطقة تؤوي موردًا لا يمكن الاستغناء عنه لكي يعمل الاقتصاد العالمي .

- يحزنني أنه ليس من المناسب سياسيًا الاعتراف بما يعرفه الجميع : وهو أن حرب العراق كانت إلى حد كبير من أجل النفط . إن دور النفط

لا زال كبيرًا بحيث يمكن لأي أزمة نبط أن تحدث ضررًا بالغًا بالاقتصاد العالمي .

- من المعقول إلى حد كبير أن ينتهي التمرد العراقي ، وأن يولد العراق أكثر من ٥ ملايين برمبل يوميًا من احتياطياته الضخمة غير المستخرجة .

التدمير الخلاق

- التدمير الخلاق Creative Destruction أو الإبداعي أو البناء هو الفكرة التي أبرزها أستاذ الاقتصاد بجامعة هارفارد جوزيف شومبيتر عام ١٩٤٢م . وهي فكرة واضحة ؛ لأنها قوية ، مفادها أن اقتصاد السوق سوف يجدد نفسه باستمرار من الداخل ، بالتخلص من الأعمال القديمة الفاشلة ، وإعادة توزيع الموارد على الأعمال الأحدث الأكثر إنتاجية . لقد قرأت شومبيتر وأنا في العشرينيات من عمري ، وكنت أظن أنه دائمًا على صواب .

- انتعاش التكنولوجيا الفائقة السريع الخطى هو ما حقق في النهاية قدرًا كبيرًا من الرواج لفكرة شومبيتر ؛ التي أصبحت عبارة شائعة في تكنولوجيا المعلومات .

- وجد ملايين الأمريكيين أنفسهم فجأة معرضين للجانب المظلم من التدمير البناء ؛ إذ دخلت مهن السكرتاريا والأعمال الكتابية في برامج الكمبيوتر ، مثل أعمال الرسم في العمارة والتصميم الآلي والصناعي . وأصبح عدم الأمان الوظيفي قضية بالنسبة لذوي الياقات البيضاء ، كما كان سابقًا قضية بالنسبة لذوي الياقات الزرقاء .

انهيار إنرون

زاد إفلاس شركة إنرون في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠١م من

التشاؤم وعدم التأكد . فقد بدأت موجة من فضائح المحاسبة والإفلاسات التي تكشف عن الجشع وسوء التصرف اللذين ينشران العدوى ، وهما الجانب المظلم من الانتعاش الاقتصادي العظيم .

انهيار ورلد كوم

في صيف ٢٠٠٢م انهارت شركة الاتصالات العملاقة ورلد كوم في سحابة من غش المحاسبة ، وبما أن قيمة أصولها ١٠٧ مليار دولار فقد كان إفلاسها أكبر إفلاس في التاريخ .

شراء الأصوات

اشتكى (جاك كيمب) من أن الديمقراطيين يشترون الأصوات باستمرار لتشجيع الإنفاق في كل مكان . وفي النهاية سوف يقع العجز الناتج عن ذلك في حجر الإدارة الجمهورية كي تحله .

تخفيض الضرائب

أصبحت قضية تخفيض الضرائب لفترة قصيرة سيركاً إعلامياً . ففي ذلك الأسبوع نشر أكثر من ٤٥٠ اقتصادياً ، منهم ١٠ من الحائزين على جائزة نوبل ، خطاباً يقولون فيه : إن تخفيض الضرائب الذي يقترحه بوش سوف يزيد العجز بدون أن يساعد الاقتصاد كثيراً . وقد ردّ البيت الأبيض برسالة وقع عليها ٢٥٠ اقتصادياً يدعمون خطته .

لا وقت لدي للأكل

كان الرئيس بوش يدعوني في كل عام عدة مرات لتناول طعام الغداء في غرفة طعامه الخاصة ، مع نائب الرئيس ديك تشيني ، وأندي كارد ، وأحد مستشاريه الاقتصاديين . وكنت أنا من يتحدث معظم الوقت ، عن

الاتجاهات والمشكلات الاقتصادية العالمية . وكنت أتحدث كثيرًا حتى
إنني لا أذكر أنه كان لدي وقت للأكل . وينتهي بي الحال لأن آكل لقمة
عند عودتي إلى مكثبي .

انتخابات الكونغرس

كان من الصعب قياس إجمالي مبالغ الرشاوى الانتخابية ، لقد كانت
بعشرات الملايين من الدولارات !

الصين

- الاقتصاد الصيني ثاني أكبر اقتصاد بعد الولايات المتحدة ، وأكبر
مستهلك للسلع في العالم ، وثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم ، وأكبر
منتج للصلب .

- تفاوت الدخل في الصين أكثر منه في الولايات المتحدة ، وهذا أمر
يبعث على الدهشة .

روسيا

أدهش العجز عن تسديد القروض المستثمرين والبنوك الذين صبّوا
الأموال في روسيا ، بالرغم من المخاطر الواضحة . وكان الكثيرون
يفترضون أن الغرب سينقذ القوة العظمى المنهارة ، فقد كان القول السائد
هو أن روسيا دولة نووية إلى حد كبير لا يمكن معه أن تفشل . وكان هذا
الرهان خاطئًا .

أكبر من أن يفشل

قالت صحيفة نيويورك تايمز في صدر صفحتها الأولى : بنك
الاحتياط الفيدرالي ينقذ أحد الصناديق ؛ لأنه يراه أكبر من أن يفشل .

أغنى رأسمالي في العالم

عندما زار (بيل غيتس) ، أغنى رأسمالي في العالم ، (هانوي)
حيّاه قادة الحزب الشيوعي الفيتنامي ، وتجمعوا حوله بإعجاب . إن
للأفكار أهميتها ، والواقع أنه اتضح أن أفكار أمريكا الرأسمالية أشد بأسًا
من سلاحها .

الحدود

لم يكن هناك في واشنطن سؤال أكبر من هذا السؤال : لماذا لم يقع
هجومٌ ثانٍ ، إذا كانت نية القاعدة هي إرباك الاقتصاد الأمريكي ، كما
أعلن (بن لادن) ؟ كان مجتمعنا مفتوحًا ، وحدودنا يسهل اختراقها ،
وقدرتنا على كشف الأسلحة والقنابل ضعيفة (. . .) . لو أن هجومًا
ثانيًا ، أو ثالثًا ، أو رابعًا قد وقع ، هل كانت ثقافتنا ستتحمله ؟ هل كنا
سنتمكن من الحفاظ على اقتصاد قادر على البقاء ، كما هو الحال لدى
الإسرائيليين ؟ (. . .) . لقد كانت لدي ثقة كبيرة في أنه يمكننا ذلك ،
غير أن ذلك الشك موجود باستمرار .

تعليق : كل شيء يقوله غرينسبان بتحفظ شديد ، حتى إنك يمكن أن
تفهم من قوله المعنى وعكسه ! وذلك على طريقة الكثير من العلماء :
نعم . . . ولكن . وهذا عائد لطبيعته من جهة ، ولتعقد الأمور من جهة
أخرى .

مؤشر حقيبة الأوراق !

اخترعت (سي إن بي سي) حيلة تسمى مؤشر حقيبة الأوراق ، فقد
كانت الكاميرات تتبعني في صباح اجتماعات لجنة الأسواق المفتوحة

الفيدرالية إلى أن أصل إلى بنك الاحتياط الفيدرالي . فإذا كانت الحقيبة غير منتفخة فإن عقلي يكون غير مضطرب ، ويكون الاقتصاد جيدًا . أما إذا كانت الحقيبة محشوة ومنتفخة ؛ فهذا يعني أنني أمضيت جزءًا كبيرًا من الليل في العمل ، وأن هناك ارتفاعًا وشيكًا في أسعار الفائدة . لكن غاية ما في الأمر أنني وضعت وجبة الغداء في الحقيبة !

التقاعد

عندما أراد كلنتون إعادة تعييني لفترة رابعة ، صحيح أنني كنت في الثالثة والسبعين من عمري ، غير أنني لم أكن أرى أيّ نقص في قدرتي الإبداعية ، أو في قدرتي على معالجة العلاقات الرياضية ، أو على شهيتي للعمل .

الانتحار

كان أحد أول الكتب التي قرأتها عن سوق الأوراق المالية البريطانية هو كتاب عن (جيسي ليفرمور) ، الذي كان مضاربًا مشهورًا في العشرينيات ، كان يعرف بفتى وول ستريت الغواص . تقول الأسطورة : إنه كسب ١٠٠ مليون دولار من خلال البيع على المكشوف ، عشية انهيار ١٩٢٩ م . وأصبح غنيًا وأفلس ٣ مرات ، قبل أن ينتحر في عام ١٩٤٠ م .

البارونات اللصوص

أصبحت هوايتي فهم كل المعرفة الموجودة على تلك الرفوف ، حيث قرأت عن البارونات اللصوص . وهو كما ذكر المترجم تعبير أطلقه الرئيس الأمريكي روزفلت في مطلع القرن العشرين ، على أفراد العائلات التي بنت مجدها على أموال مغتصبة أو مسروقة .

قصور التعليم

- يلاحظ قصور التعليم الابتدائي والثانوي في الولايات المتحدة .
فهناك طلاب لا يمكنهم كتابة جملة واحدة مترابطة ، ولا يمكنهم جمع
عمود واحد من الأرقام جمعاً دقيقاً .

- أخفق نظام التعليم الابتدائي والثانوي الأمريكي ، الذي يتسم
بالقصور ، في إعداد طلابنا بالسرعة الكافية لمنع حدوث نقص في العمال
المهرة . وما لم يرفع النظام التعليمي في أمريكا مستويات المهارة بالسرعة
التي تتطلبها التكنولوجيا ، فسوف يظل العمال المهرة يتقاضون زيادات في
الأجور ؛ تؤدي إلى شطط أكثر إزعاجاً في تركيز الدخول .

جامعة الهامبورجر

تقوم كثير من الشركات غير المكتفية بجودة العاملين الجدد لديها ،
باستكمال تعليمهم وقدراتهم ؛ لإعدادهم للمنافسة في الأسواق
العالمية . فلدى شركة جنرال موتورز نظام جامعي واسع ، يضم ١٦ كلية
وظيفية . وتقوم شركة ماكدونالدز بتعليم أكثر من ٥٠٠٠ موظف في السنة
في جامعة الهامبورجر التابعة لها .

الجمجمة والعظام

كان وزير المالية برادي والرئيس بوش صديقين يشتركان في كثير من
الأمور ، فكلاهما شخص ثري وعريق النسب ، كلاهما تخرج من جامعة
يال ، كلاهما عضو في « الجمجمة والعظام » . وهي جمعية سرية تهدف
إلى أن يحتل أعضاؤها أهم المراكز في البلاد .

مُعالج الكلمات

كنت أساعد في إعداد القسم الاقتصادي من خطاب الرئيس . وكانت الأمور تتغير بسرعة ، وكنا نضطر إلى إعادة الصياغة حتى آخر لحظة . وكان ذلك عملاً مملأً ؛ لأن معالج الكلمات لم يكن قد اخترع بعد . كنا نعمل بالمقص والشريط اللاصق وسائل التصحيح الأبيض !

المصادر

- بالإضافة إلى مواقع شبكة الإنترنت ، ذكر المؤلف قائمة طويلة من المصادر نقلت في الترجمة العربية كما هي على ٣ صفحات . ولكنه لم يُحَلْ إلى أي منها في الهوامش . فإحالاته إلى الكتب والمجلات والصحف لا تتجاوز خمس إحالات .

- لو أردت ذكر كل مصادري ، وأمكني ذلك ، لاحتجت إلى كتاب آخر في حجم كتابي هذا .

تعليق : لعله يقصد كل ما قرأه في حياته كلها .

التأليف والتحرير

- كتابي هذا عبارة عن ستة عقود (٦٠ سنة) من المعرفة المتراكمة .

- ذكر المؤلف قائمة طويلة جداً من المساعدين له في التأليف والتحرير وقراءة المخطوط وإيداء الملاحظات ، وتفريغ أشرطة المقابلات ، وتحضير الأرقام والقصص والحكايات .

تعليق : ربما يتساءل القارئ بعد ذلك كله : من الذي ألف الكتاب ،

وكيف تم تأليفه بهذا الحشد من المساعدين والمحريين والمشجعين ؟ مثل هذه الأمور لا نعرفها نحن العرب والمسلمين في عالم التأليف .

فالمؤلف يكاد يكون وحيدًا ، ولا يكاد يستطيع أن يجد محررًا ، وأن ينجح في التعامل معه ، وهو واحد ، فكيف إذا كثر العدد وصار فريقًا كبيرًا ؟ ولو وقع كتاب في يد فريق عندنا عدد أفراده بعدد أفراد ذلك الفريق لما خرج الكتاب إلى النور أبدًا .

- نحن معشر العرب والمسلمين بحاجة إلى دراسة فن تحرير الكتب .

- ذكر المؤلف أن كتابه يقع في ٢٠٠ ألف كلمة ، وأن هناك أخطاء تقع في النهاية على عاتقه ، ولو علم بها لصححها .

- بالنظر لانشغاله في العمل الإداري والإشرافي ، فإن كتابه هذا لعله هو الكتاب الوحيد الذي ألفه ، وقد فرغ منه في بضعة شهور ، طبعًا هذا بالإضافة إلى رسالة الدكتوراه التي ربما لم تنشر . ولكنه كان ينشر مقالات في الصحف والمجلات .

الترجمة

المترجم أحمد محمود ، كما جاء على غلاف الكتاب ، مصري حاصل على جائزة محمد بدران في الترجمة من المجلس الأعلى للثقافة ، وله عدة ترجمات سابقة .

والمراجع سامر أبو هوش لبناني من مواليد ١٩٧٢م ، كاتب وروائي وشاعر ومترجم .

الكتاب يخلو من قائمة مصطلحات ، والترجمة والمراجعة فيه هي على الشيوع كالعادة ، بحيث لا يمكن معرفة ما أضافته المراجعة إلى الترجمة .

والترجمة جيدة وواضحة ، والجهد فيها مقدر لاسيما وأن الكتاب كبير وذو طابع اقتصادي على خلاف التكوين الأدبي للمترجم والمراجع .

ويلاحظ في الآونة الأخيرة تحسن مستوى الترجمة في كتب الاقتصاد ، ولعل ذلك يعود إلى جوائز الترجمة التي استحدثت في السعودية وغيرها من بلدان الخليج .

لكن مع ذلك وقعت أخطاء لغوية ، منها :

- ثمانية سنوات ، والصواب : ثماني .

- يفرض علينا تحديات جسام ، والصواب : جسامًا . وهذا ظاهر في الغلاف أيضًا .

- فوق بعضها البعض ، والصواب : بعضها فوق بعض . وهو خطأ متكرر .

- مشترواتها ، والصواب : مشترياتها .

- يشمل تجميد طوعي للأسعار ، والصواب : تجميدًا طوعيًا .

- إن لذلك معنى اقتصادي ، والصواب : اقتصاديًا .

- كان الدولار آخذ في الضعف ، والصواب : آخذًا . وهو خطأ متكرر .

- خلال العشرة أيام ، والصواب : خلال الأيام العشرة . وهو خطأ متكرر .

- هبطت التعاملات بمقدار خمسة نقطة ثمانية ، والصواب : خمسة فاصلة ثمانية ٥,٨ .

- نصيغ البيان العام ، والصواب : نصوغ . وهو خطأ متكرر .

- من الممكن احتواءه ، والصواب : احتواؤه .

- لن ينسَ ، والصواب : ينسى .

- لم يضيرهم شيء ، والصواب : يضرهم .

- لم تحضر أندريه أي من شهاداتي في الكونغرس ، والصواب : أيًا .
- يطالبون بهامش فائدة إضافية لتعويض الشك والمخاطر المضافة ،
والصواب : عدم التأكد (بدل الشك) .

- أحد قطع الديكور ، والصواب : إحدى . وهو خطأ متكرر .

- تكاد لا تكون لها عائدات ، والصواب : لا يكاد يكون لها
عائدات .

- الاستثمار يكاد لا يساوي الادخار ، والصواب : لا يكاد يساوي .

- بالكاد بعد أربعة عقود ، والصواب : بعد أربعة عقود تقريبًا .

- تجاوز المؤشر الستة آلاف نقطة ، والصواب : ستة آلاف .

- كان الناس يستوفوني ، والصواب : يستوفوني .

- لا أرغب في إعطاء انطباعًا ، والصواب : انطباع .

- كانت الطاقة موضوع أساسي ، والصواب : موضوعًا أساسيًا .

- أكبر تحدي اقتصادي ، والصواب : تحدّي .

- أن يكون هناك انخفاضًا ، والصواب : انخفاض . وهو خطأ
متكرر .

- لو أن هجومًا ثان ، أو ثالث ، أو رابع ، والصواب : ثانيًا ، أو
ثالثًا ، أو رابعًا .

- ما لم تعاد آلية التنفيذ ، والصواب : تعد .

- أحدث كوني أتحدى خطة الإدارة على نحو علني هياجًا : ركيك .

يمكن أن يقال بدلاً من ذلك : بما أنني كنت أتحدى خطة الإدارة فقد
أحدث هذا هياجًا .

- لا يمكنهم شراءها ، والصواب : شراؤها .

- الفرشخة ، كان من المستحسن أن يذكر اللفظ الأجنبي ، لاسيما مع غياب قائمة المصطلحات .
- تحاولان ألا تفصحان ، والصواب : تفصحا .
- دفاتر بخانة واحدة ، لعل المقصود : الدفاتر المحاسبية ذات القيد البسيط .
- دفاتر ذات خانتين ، لعل المقصود : الدفاتر المحاسبية ذات القيد المزدوج . وهذا اصطلاح محاسبي شائع .
- صناديق التغطية ، لعل الأفضل : صناديق التحوط .
- تكلفة هامشية ، لعل الأفضل : تكلفة حدية ، وهو مصطلح اقتصادي شائع . الملاحظة متكررة .
- إن هناك نقصاً شديداً أخذ في التزايد ، والصواب : آخذاً .
- التحول التكتوني إحدى مشكلات القرن الحادي والعشرين : غامض !
- كما يشير الأميان العموميان نفسيهما ، والصواب : نفساهما ، بل أنفسهما .
- هذا التحليل معيوب ، والصواب : معيب ، أو فيه عيوب .
- محاسبة من يدخل أولاً يخرج أولاً ، والصواب : ما يدخل أولاً يخرج أولاً ، أو الداخِل أولاً خارج أولاً .
- كونسورتيوم ، لعل الصواب : كونسورسيوم .
- يمكن أن يكون هذا واقع بالفعل ، والصواب : واقعاً .
- بضع منتجين ، والصواب : بضعة .

- إذا ما أعدنا النظر لأمكننا ، والصواب : أمكننا . ويمكن أيضاً : لو
أعدنا النظر لأمكننا .

- إحلال الموتور الكهربائي محل المحرك البخاري ، لعل الأفضل :
المحرك (بدل الموتور) .

- بتمويلها جزء ضخم من الاقتصاد ، والصواب : جزءاً ضخماً .

* * *

انهيار الرأسمالية

كتاب جيد تأليفاً وترجمة وسعراً ، أشكر للدكتور عبد الله قربان تركستاني تكرمه بإعارتي هذا الكتاب ؛ الذي لم أجده في السوق . هذا العرض ينفع الناطقين بالعربية من الاقتصاديين المسلمين وغير المسلمين ، كما ينفع المهتمين باقتصاد السوق الاجتماعي المطبق في ألمانيا وسوريا وبلدان أخرى ، كذلك ينفع المهتمين بالأزمة العالمية .

وهذا الكتاب أفضل من الكتب والكتابات التي يكتبها بعض الاقتصاديين المسلمين الناطقين بالإنكليزية ، يقتطفون جملة من هنا وجملة من هناك ، ثم يحشون كتبهم وكتاباتهم بآيات وأحاديث تقول لكاتبها وقارئها : أخرجوني ، أخرجوني ! وقد يحصلون على الجوائز ، ويزعمون أنهم كتبوا في الاقتصاد الإسلامي ، وهم مجرد نقلة عن المؤلفين الغربيين ، يموهون فعلتهم ببعض الحيل والتمويهات والتشويشات . وهم لا يستطيعون أن يشرحوا ولا أن يوضحوا شيئاً ، بل قد لا يزيد عملهم على استبدال يوسف بجوزيف ! وقد نترجم لهم كتبهم ، وغالباً ما تكون ترجمة الكتاب أصعب من تأليفه !

العنوان الكامل للكتاب : « انهيار الرأسمالية : أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود » ، تأليف : أولريش شيفر Ulrich Schäfer ، ترجمه عن الألمانية عدنان عباس علي ، نشر عالم المعرفة ، الكويت ، يناير ٢٠١٠م ، ٤٦٦ صفحة . طبع منه ٤٣ ألف نسخة .

أولريش شيفر كما جاء في الكتاب هو من مواليد ١٩٦٧م ، درس

الاقتصاد في جامعة مونستر بألمانيا ، كما درّس الصحافة في جامعة واشنطن العاصمة ، وفي مدرسة هنري نانن للصحافة في هامبورغ بألمانيا . وعمل محرراً اقتصادياً في مجلة دير شبيغل الألمانية . ويشرف حالياً على تحرير الصفحة الاقتصادية في الصحيفة الألمانية Suddeutsche Zeitung .

يحتوي الكتاب على ١٢ فصلاً :

- ١- الرأسمالية قاب قوسين من الهاوية .
- ٢- منظرو الرأسمالية الجديدة .
- ٣- الطريق إلى اقتصاد السوق المحررة من القيود .
- ٤- ازدهار الرأسمالية .
- ٥- الأزمة في فصلها الأول : الاقتصادات الناشئة تترنح .
- ٦- الأزمة في فصلها الثاني : نهاية اقتصاد تكنولوجيا المعلومات ومؤسسات الإنترنت .
- ٧- الأزمة في فصلها الثالث : انفجار فقاعة السيولة الزهيدة الثمن .
- ٨- الانهيار الكبير .
- ٩- المجتمع السقيم .
- ١٠- العالم يعيش حقبة تحولات مهمة .
- ١١- برنامج مضاد للسقوط في الهاوية .
- ١٢- الأزمة الحالية ستليها أزمة أخرى بكل تأكيد .

أبعاد الأزمة

هناك مراقبون واقتصاديون ومصرفيون حذروا من اندلاع كارثة مفعجة ، لن تقتصر على بلد واحد ، أو إقليم واحد ، بل ستتخذ أبعاداً

عالمية . وهكذا حدث ، ففي خريف عام ٢٠٠٨م انهارت أسواق المال انهياراً لم يعرفه العالم منذ أزمة ١٩٢٩م .

أزمة عالمية

على مدى ما يقرب من عام ونصف اعتقد الكثيرون أن الأزمة المالية هي مشكلة أمريكية بحتة ، وأن الولايات المتحدة هي المسؤولة عن حلها أولاً وأخيراً . لكن ما كاد يعلن إفلاس المصرف الاستثماري ليمان برذرز ، في ١٥/٩/٢٠٠٨م ، حتى اندلع إعصار هائل أحاط بالعالم أجمع ، في غضون بضعة أسابيع .

الاقتصادات الناشئة

إن الأزمة التي بدأت في مدن كاليفورنيا ونيفاذا وأوهايو سرعان ما انتشرت في جميع البلدان الصناعية ، بل كادت تتسبب في دفع أيسلندا إلى إعلان الإفلاس . من ناحية أخرى أدت الأزمة إلى ترنح بعض الدول ذات الاقتصادات الناشئة وتعثرها في خدمة ديونها ، مثل الأرجنتين وباكستان وأوكرانيا والمجر وروسيا البيضاء . واتسعت آثار الزلزال حتى وصلت إلى البلدان المنتجة للنفط في دول الخليج .

الإنسان الاقتصادي

هذا الإنسان الاقتصادي Homo oeconomicus الذي تفترض النماذج الاقتصادية النظرية أنه يتصرف تصرفاً اقتصادياً رشيداً ، بدا فجأة أنه ليس كذلك ، بل هو كائن تحركه مشاعر الجشع والنشوة ، مشاعر الخوف والذعر ، مشاعر تؤدي لا محالة إلى أن يخيم الجنون على أسواق المال ، المرة تلو المرة .

فشل السوق

يقول جوزيف ستيجلتس عام ٢٠٠٨ م ، وهو الحائز على جائزة نوبل :
لقد علمتنا أزمة الكساد الكبير أن السوق غير قادرة على تسوية الأمر .

الخوف من اقتصاد السوق

يتصاعد فزع الناس من مغبة السقوط في الهاوية ، ومن اقتصاد السوق ، وتزداد المخاوف من الشطط المخيم على كثير من المنشآت ، ومن المصرفيين الذين ليس لديهم أي إحساس بالمسؤولية ، ومن قادة الشركات الذين يستأثرون بأعلى الرواتب وأضخم المكافآت ، ومن الأغنياء الذين استقلوا بأنفسهم عن بقية أبناء المجتمع ، وراحوا يعيشون في عوالم خاصة بهم .

اقتصاد السوق المتكفلة بالرعاية الاجتماعية

وقد يطلق عليه اختصارًا : اقتصاد السوق الاجتماعي ، هذا النظام حقق نجاحًا كبيرًا في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ففضله ارتقت ألمانيا المدمرة إلى مرتبة ثالث أمة صناعية في العالم .

تفاوت فاحش في الدخل

- في مطلع الثمانينيات كانت النسبة بين دخل الفرد الواحد من رؤساء الشركات الأمريكية وبين دخل العامل العادي ٤٠ إلى ١ .
- في نهاية التسعينيات بلغت هذه النسبة ٤٠٠ إلى ١ .
- الدخل السنوي الذي حصل عليه رئيس إحدى الشركات بلغ ٦٠ مليون يورو عام ٢٠٠٧ م ، ويمكن أن يرتفع إلى ١٠٠ مليون يورو في عام ٢٠٠٨ م ، وهو ما يعادل ٢٠٠٠ ضعف أجر العامل العادي !

- قال وزير المالية الألماني : كثير من قادة المشاريع يطيب لهم أن تكون الشمبانيا لهم وحدهم ، أما العاملون لديهم فإنه يطيب لهم أن يدفعوا إليهم الأجر المتعارف عليه في الصين !

- إن هدفهم يتمحور حول الربح ، ونادرًا ما تكون له علاقة بالمسؤولية الاجتماعية .

- قام هنري واكسمان Henry Waxman عضو الكونغرس الأمريكي باستجواب رؤساء الشركات أصحاب الرواتب الخيالية ، وحدث في عيون ثلاثة منهم قائلاً لهم : إنكم متورطون في كارثة تحمل الجميع وطأتها ، ولم ينبج منها إلا أنتم ، أنتم وحدكم خرجتم منها سالمين !

- أحدهم طرد من مصرف ميريل لينش وحصل على تعويض قدره ١٦١ مليون دولار في الوقت الذي سجل فيه مصرفه خسارة قدرها ١٠ مليارات دولار !

- إننا في أمس الحاجة للدخول من جديد في نقاش حول « الأجر العادل » .

مدرسة ميونخ الدولية

إنها تربي نخبة الغد ، ونخبة اليوم هي وحدها القادرة على تحمل تكاليف هذه المدرسة . فتكلفة تلميذ الصف الأول الابتدائي على سبيل المثال تبلغ في العام الواحد ١٢٤٩٠ يورو .

جمعية اقتصادية أشبه ما تكون بالمحفل الماسوني

جمعية مونت بليرين أسست في ١٩٤٧ م ، وتحولت مع الزمن إلى منتدى من أهم منتديات العالم . كان لهذه الجمعية أثر كبير جدًا ، ولم

تعرف إلا بعد حصول ٨ من أعضائها على جائزة نوبل . يرى فيها البعض أنها حكومة عالمية تعمل في الخفاء ، ويرى آخرون أنها أشبه ما تكون بالمحفل الماسوني .

كينز يهاجم المضاربة

لأنها يمكن أن تلحق بالاقتصاد أفدح الأضرار ، مع أنه استطاع أن يجني منها في البورصة ثروة كبيرة . يصف كينز المضاربة بأنها موضوع ذو علاقة بالغرائز الوحشية في المقام الأول . ويقول : إنني على علم أكيد بما أتحدث عنه ، فأنا شخصياً مارست هذه اللعبة في السنوات العشر الماضية . ويردّ على من يقول : إن الأسواق لا بد أن تحقق التوازن على المدى الطويل . يردّ مستهزئاً : في المدى الطويل سنكون جميعاً في عداد الأموات !

لقد كان خروج كينز على الفكر المألوف مدعاة للآخرين لكي يسخروا منه . يقول وينستون تشرشل ؛ الذي أصبح فيما بعد رئيس وزراء بريطانيا : حينما تسأل ثلاثة اقتصاديين عن آرائهم في موضوع معين ، فإنك تحصل على أربعة أجوبة مختلفة ، اثنان منها من بنات أفكار كينز ! لكن فكر كينز هو الذي أخرج الاقتصاد العالمي من أزمة الكساد الكبير ١٩٢٩ م .

في السنوات العشرين الأخيرة تم تجاهل فكر كينز في الدولة التدخلية وفي المضاربة ، لكنهم كانوا يمارسون أفكاره أحياناً ، من غير إشارة إلى اسمه ، لإنعاش النشاط الاقتصادي .

توفي كينز في نيسان (إبريل) ١٩٤٨ م بالسكتة القلبية ، ولم يتجاوز عمره ٦٢ سنة .

إدمان المضاربة

كما أن المدمن على المخدرات تكفيه في البداية جرعة صغيرة من الحشيش ، إلا أنه يحتاج بعد ذلك إلى جرعات أكبر في الكم وأقوى في الفاعلية لبلوغ الشوة المنشودة والاستغراق في عالم آخر : عالم الأحلام والصور الوهمية . كذلك المقامرة في البورصة تبدأ بمبالغ صغيرة ثم تنتهي بمبالغ ضخمة .

البورصات ساحات للقمار

أصبحت البورصات حلبة تستقطب المضاربين ، حلبة يتم التعامل فيها بأكثر من ٣ تريليونات دولار أمريكي في اليوم الواحد ، أي ٩٠ ضعف حجم التجارة العالمية السلعية . لقد صارت أسواق المال حلبة للجشع ومكاناً لتحقيق الربح بأقصى سرعة . كما تحولت إلى كازينوهات للقمار ذات أضواء متوهجة . تحولت إلى خطر يهدد الاقتصاد الحقيقي ، وليس الاقتصاد المالي فحسب ، خطر يتسبب في زعزعة استقرار دول بأكملها .

أندية القمار

في عام ١٩٢٧م كان عدد أندية القمار ١٦٠ ناديًا ، وبعد عام واحد ارتفع العدد إلى ٣٠٠ ، وبعد سنتين إلى ٧٥٠ .

أسواق المال تحولت إلى وحوش كاسرة

لم يعد من السهل السيطرة عليها . الجميع يريدون الاشتراك في خضم المضاربة في قاعة القمار : المصارف ، صناديق التحوط ، صناديق المعاشات ، كبار المستثمرين وصغارهم . . . إلخ .

معادلات رياضية

أنشأت المصارف أقسامًا خاصة للمشاركة في المضاربة المحتدمة ، واستقطبت آلاف الشباب المتخصصين بالرياضيات والعلوم الطبيعية ، للتنبؤ بتطور أسعار الأوراق المالية ، بالاعتماد على معادلات رياضية غاية في الغموض والتعقيد .

مشتقات معقدة

المصارف تعرض في الأسواق أدوات مالية مشحونة بالمخاطر ، ولم يعد أحد يفهم مغزى هذه الأدوات المعقدة . وهي منتجات مالية تشتق قيمتها من التطور الذي يطرأ على قيمة أوراق مالية أخرى . هذا مع أن المشتقات كانت في البداية أدوات غاية في البساطة ، فلم تكن حينذاك أكثر من معاملات آجلة . لكن فيما بعد أخذت هذه المشتقات تزداد تعقيدًا . وبدأت تظهر مشتقات غريبة مثل :

- Collateralized Debts Obligations (CDOs) ، أي : سندات دين مضمونة بالقروض العقارية .

- Asset Backed Securities (ABS) ، أي : سندات دين مضمونة بأصول .

- Mortgage-Backed-Securities (MBS) ، أي : سندات دين مضمونة برهن عقاري . وهي جميعًا غاية في الغموض والتعقيد ، ولا يكاد يفهمها حتى واضعوها .

تحولت هذه المشتقات شيئًا فشيئًا إلى قنابل موقوتة ذات طاقة تفجيرية هائلة . وبلغت قيمتها عام ٢٠٠٧م في النظام المالي العالمي ٥٩٢ تريليون دولار أمريكي ، أي : عشرة أضعاف قيمة السلع والخدمات التي ينتجها العالم كله ، وستة أضعاف القيمة التي كانت عليها قبل سبعة أعوام .

الأثرياء الجدد

صار السماسرة الشبان العاملون في أقسام المشتقات ؛ الذين لم يمض على تخرجهم من الجامعة إلا بضع سنوات فقط ، صاروا يحصلون على مكافآت مالية تبلغ ملايين الدولارات ، ويتمتعون بسطوة عظيمة وسلطان واسع .

الدولار يتراجع

دأب الأمريكان على طبع المزيد من الدولارات الأمريكية ، من أجل تمويل حربهم المكلفة في فيتنام ، وغيرها من البلدان ، وصاروا يغرقون الأسواق بعملتهم .

قصص النجاح

تبين أن قصص النجاح الباهرة لم تكن إلا زورًا وبهتانًا ، وأن العديد من رجال الأعمال الذين وثق الناس فيهم واطمأنوا إلى نواياهم ، لم يكونوا في الواقع سوى محتالين ونصابين ، على النحو الذي أتقنته شركة إنرون في تكساس ، التي كان لها علاقات متينة بالرئيس بوش الابن ، وتبرعت له بالكثير من المال : ٥٥٠ ألف دولار لكي يصبح حاكم تكساس أولاً ، ثم رئيس الولايات المتحدة لاحقًا . واستخدم بوش ومساعدوه ١٤ مرة طائرة خاصة ، وضعتها إنرون تحت تصرفهم طيلة الحملة الانتخابية . وبعد ١٠ أشهر فقط في ٢/١٢/٢٠٠١م أفلست إنرون سابع أكبر شركة ، وكان إفلاسها أكبر إفلاس شهدته الولايات المتحدة في تاريخها ، بعد أن هبط سعر سهمها من ٩٠ دولارًا إلى بضعة سنتات فقط !

SPV

كيانات أو شركات ذات أغراض خاصة *Special Purpose Vehicles* ، المراد منها التستر على الوضع الحقيقي للشركة أمام المصارف والمساهمين والهيئات الضريبية . فهي من الحيل التي تلجأ إليها الشركات لتحقيق أغراض محددة . من ذلك ما قام به المدير المالي لشركة إنرون حين تراكت الديون على الشركة شرع في ١٩٩٩م في تأسيس شركتين ، أطلق على إحدهما LJM1 والأخرى LJM2 ، الحرف الأول يشير إلى اسم زوجته لينا Lena والثاني اسم ابنه جفري Jeffrey ، وحملهما الديون المترتبة على الشركة ، كما قامتا بالمقامرة على صفقات ذات مخاطرة عالية جدًا ، وتعهدتا بتحويل الأرباح إلى الشركة الأم . وتقيم هاتان الشركتان في الواحات (أو الجنات) الضريبية ، مثل جزيرة كيمايان Cayman .

تعليق : شاعت هذه العبارة في كتابات الاقتصاديين المسلمين ، لاسيما باللغة الإنكليزية . فلم يكتف البعض بالحيل الفقهية العربية ، بل راح يبحث عن الحيل عند الغرب أيضًا ، ليزيد الأمر ضعفًا على إباله .

مصارف الظل

أو المصارف الخفية ، وهي مصارف ذات أغراض خاصة يراد من ورائها التحايل المحاسبي والضريبي . فهي بذلك أحد تطبيقات الـ SPV .

هجمات ١١ سبتمبر

تعرض لها المؤلف .

تعليق

لا يبعد أن تكون هجمات ١١ سبتمبر قد رتبها بوش وعصيته لكي يتصلوا من المسؤولية ، ويلصقوا بالقاعدة ما لحق بأمريكا في عهده من خراب وفساد في الإدارة والاقتصاد . عندئذ يصعب التمييز بين نوعي الخراب . وهذا شبيه بما يفعله بعض لصوص المنشآت ؛ إذ يلجؤون إلى افتعال حريق فيها ، من أجل التعفية على السرقات التي قاموا بها .

الدين العام الأمريكي

تسبب بوش وعصابته في وصول الدين العام الأمريكي إلى مستويات لا يمكن أن تخطر على بال أحد . ففي سنوات حكمه الثمانية ارتفع الدين العام من حوالي ٣ تريليونات دولار إلى ما يربو على ٦ تريليونات . وهذا يعني أن الديون التي تراكمت في عهده تبلغ مجموع الديون التي تراكمت في عهود جميع الرؤساء الأمريكيين الذين سبقوه : ٤٢ رئيسًا ! ويبرر بوش هذا الارتفاع بالحرب على الإرهاب ، لاسيما الحرب على أفغانستان والحرب على العراق .

إنه باستثناء أزمته الحروب ، وصل الدين العام إلى مستويات لا مثيل لها في التاريخ ، وستكون الدولة مكتوفة اليدين في العقود الزمنية المقبلة .

آلان غرينسبان

غرينسبان رجل غامض وغريب الأطوار ، أصيب في عام ١٩٧١م بوجع في ظهره (عرق النسا) . اختاره رونالد ريغان رئيسًا للاحتياطي الفيدرالي عام ١٩٨٧م ، وكان في الحادية والستين من عمره . وخرج من منصبه عام ٢٠٠٦م ، في سن التاسعة والسبعين .

يزعم المعجبون بغرينسبان أنه رجل عبقري خارق القدرات ، وساهم في تحقيق ازدهار أمريكا في التسعينيات ، وهو أطول ازدهار في تاريخ أمريكا ، وأنه صاحب الفضل في خفض معدلات الفائدة في الوقت المناسب ، وقاد أسواق المال إلى بر الأمان عقب الانهيار الكبير الذي عصفت بالبورصات في أكتوبر ١٩٨٧ م .

غير أن منتقدي غرينسبان يرون أن تزويد الاقتصاد بسيولة نقدية زهيدة التكلفة لم تسهم في انتعاش النشاط فحسب ، بل أسهمت بالمقابل في خلق فقاعة عظيمة في أسواق العقارات وأسواق التمويل الأمريكية . لقد كان الجميع في نهم للحصول على قروض زهيدة الكلفة . ويرى هؤلاء النقاد أن غرينسبان ارتكب ٣ أخطاء فاحشة : الخطأ الأول : معدلات الفائدة المتدنية التي شجعت على اقتراض المضاربين وغيرهم ، حتى لقبوه بـ « سيد الفقاعات » . الخطأ الثاني : اعتقاده بأن أسواق المال يمكن أن تصحح نفسها بدون قيود ولا ضوابط ، حتى على سوق المشتقات التي لم يكن لها وجود قبل ٣٠ عامًا ، والتي بلغ حجم صفقاتها ٥٩٢ تريليون دولار . والخطأ الثالث : دعم مساعي الجمهوريين في خفض الضرائب . وخلال عامين لا أكثر ، حول بوش الفائض في الميزانية إلى عجز كبير ، لكي يتراكم الدين العام بصورة غير مسبوقة .

لكن غرينسبان الذي وصفه المؤلف بأنه مفلس ، يردّ بأن المصرف المركزي العظيم لم يعد يمتلك القوة اللازمة للوقوف في وجه القوى العالمية . قال : لقد كنا مغلوبين على أمرنا ؛ لأن الأسواق لم تعد تأبه كثيرًا بقرارات المصرف المركزي ؛ ولأن السلطات المكلفة بمراقبة أسواق المال العالمية أو توجيهها لم تعد قادرة على النهوض بوظائفها ؛ ذلك لأن هذه الأسواق قد بلغت من القوة والانتساع والسرعة مستويات لا تنفع معها

كل الإجراءات والتدابير التي يمكن اتخاذها .

كما يرى غرينسبان أن تشريع القوانين ليس من اختصاصه ، بل هو من اختصاص السياسيين . والقوانين هي التي أجازت المقامرات غير المحدودة بالمشتقات وغيرها من أسلحة التدمير الشامل ، كما وصفها كبار المضاربين من أمثال جورج سورس ووارن بافيت .

منشآت وهمية ليس لها إلا (ص . ب)

هناك جزر أو واحات أو جنات ضريبية تقيم فيها منشآت ليس لها وجود حقيقي ، بل لها فقط صندوق بريد (ص . ب) !

واحات ضريبية

تبين منظمة العدالة الضريبية Tax Justice Network أن أثرياء العالم أخفوا في الواحات الضريبية عام ٢٠٠٥م ما قيمته ١١,٥ مليار دولار . ووفق تقديرات البنك الدولي ، فإن مرتكبي الجرائم والمحتالين والهاربين من الضرائب يهربون في كل عام ثروات تتراوح قيمتها بين ٦٥٠ مليار دولار و ١٠٥٠ مليار دولار ، ونصف هذه الثروات يأتي من البلدان الفقيرة !

الأثرياء أقدر على التحايل والتهرب

لأنهم يستطيعون اللجوء إلى الخبراء وتحمل أجور الخبرة ، ومن ثم فإن الفقراء هم الذي يتحملون العبء في الضرائب وغيرها .

تهريب الأموال إلى خارج البلاد

كثير من الأثرياء يهربون أموالهم إلى خارج البلاد تهرباً من دفع الضرائب .

تعليق : ربما يهربونها أيضاً خشية المحاسبة والمساءلة : من أين لك هذا ؟ ومن أجل أنهم إذا ما طردوا من البلاد وانتهى حكمهم التحقوا بأموالهم ؛ ولأنهم يريدون أن يتركوا لمن بعدهم من الحكام والأجيال تركة مثقلة بالديون !

وكالات التصنيف الائتماني

تقوم بتقييم الجدارة الائتمانية للشركات والأوراق المالية ، لكنها صارت عاجزة عن الوقوف بدقة على الأوراق المالية ؛ التي صارت تتدفق عليها كالسيول العجرفة .

خارج الميزانية

صار الشعار المرفوع منذ التسعينيات : انقل القروض إلى خارج الميزانية بأسرع وقت ممكن . بهذه الحيلة تستطيع المصارف تمويل قروض جديدة ، وتفادي الضوابط والقيود التي تفرضها سلطات الرقابة .

مصارف الاستثمار

لم تعد تأبه كثيراً بالمخاطر التي تنطوي عليها رزم القروض التي يمكن المتاجرة بها في سوق المال . فالمصرفيون العاملون في وول ستريت سيبيعون بدورهم هذه القمامة السامة إلى الأطراف الأخرى ؛ إذ كل ما يهمهم هو الحصول على العمولة . ومن مصارف الاستثمار التي ذاع صيتها : مصرف ليمان براذرز Lehman Brothers وغولدمان ساكس Goldman Sachs ، وميريل لينش Merill Lynch .

أكبر من أن يفشل

أبانت الولايات المتحدة أن ثمة مصارف قد صارت من الأهمية بحيث

لا يجوز تركها لتعلن إفلاسها too big to fail . وهذا يعني أن المبدأ القائل بأن الأسواق قادرة على تصحيح الشطط والاختلال بقواها الذاتية ، قد صار من مخلفات الماضي .

إفلاس الدول

أيسلندا الدولة الصغيرة الواقعة في شمال أوروبا لن تكون قادرة على خدمة ما في ذمتها من ديون هائلة . وفي أكتوبر ٢٠٠٨م صارت في عداد المفلسين من الناحية العملية ، وانهارت عملة البلاد (الكرونة) إلى قاع لا قعر له .

من المسؤول ؟

ترك الأمريكان بنك ليمان برذرز يقضي نحبه عن وعي وإصرار ، وهو واحد من أكبر خمسة مصارف استثمارية ، لكي يثبتوا للمصرفيين العاملين في وول ستريت حقيقة مفادها : أن ليس كل مصرف يناشد الحكومة أن تمد له يد العون سيحصل على هذا العون بالضرورة . غير أن العالم دفع ثمنًا باهظًا لهذا الخطأ القاتل ، إذ انهار في الأسابيع التالية كل النظام المالي . ثم لم تعد الأزمة مقصورة على المصارف والبورصات ، بل انتقلت عدواها إلى الاقتصاد بكامله ، ثم إلى اقتصادات العالم كله . ومن ثم كان هذا الزلزال بمثابة الإنذار الذي أعلن بداية النهاية للرأسمالية المحررة من القيود والضوابط . لقد توقف تدفق السيولة النقدية ، التي هي للاقتصاد كالدورة الدموية لجسم الإنسان .

البيع على المكشوف

هو بيع أسهم غير مملوكة للبائع ، بل يقترضها ويبيعها Short Selling ، وهناك صيغة أسوأ ، وهي البيع على المكشوف العاري

Naked Short Selling ، وهو بيع ما لا يملك من الأسهم ، ولا حتى بطريق الاقتراض . ويرى بعض المصرفيين أن البيع على المكشوف هو المسؤول عن التصدعات التي عصفت ببول ستريت .

أمريكا على طريق الانحطاط

هذا ما تنبأ به عالم الاجتماع ريتشارد سينيت Richard Sennet . لقد تضعفت ثقة الأمة الأمريكية بنفسها .

لو غيرت الصين موقفها لأفلست أمريكا

يستطيع الأمريكيان اقتراض ما يحتاجون إليه من أموال هائلة ، إذا ما واصل المصرف المركزي الصيني شراء سندات الحكومة الأمريكية . فلو غير الصينيون موقفهم فإن الولايات المتحدة ستكون على حافة الإفلاس !

لولا أموال الصين والعرب

من غير أموال الصينيين والعرب يصعب جدًا على الدول الغربية أن تتجاوز الأزمة بسلام .

تعليق : لهذا فإن الغرب يعدّ كل ما يتعلق بالعرب والمسلمين إرهابيًا ، إلا أموالهم فإنه يرحب بها في المصارف الإسلامية ، والأسواق المالية الإسلامية ، والسندات والصكوك الإسلامية . فإما أن نقتدهم من الغرق وإما أن يغرقونا معهم .

دول الخليج

أعلن السعوديون والإماراتيون تكفلهم بضمان حقوق المودعين . واشتكى المستثمرون في دبي وأبو ظبي من أنهم يواجهون صعوبات جمة

في العثور على مستأجرين راغبين في استئجار عماراتهم ومكاتبهم . تحولت هاتان المدينتان إلى مدن براقه ، لم يعد ثراؤها محسوبًا بعدد براميل النفط ، بل بعدد الطوابق التي تتكون منها ناطحات السحاب . فالإماراتيون شيّدوا اليوم أعلى برج في العالم : برج دبي البالغ ارتفاعه ٩٠٠ متر ، كما يشيدون أعظم ميناء جوي في العالم ، وأكبر جزيرة صناعية في المعمورة وأعظم فندق (قصر الإمارات) الذي استخدم فيه الذهب والمرمر ببذخ كبير !

غالبريت يشخص أزمة ١٩٢٩م

قدم غالبريت المشورة إلى خمسة من رؤساء الولايات المتحدة ، كان أولهم جون كينيدي . وفي كتابه « الانهيار الكبير » The Great Crash خصص ما يزيد على ٢٠٠ صفحة للحديث عن الأسباب التي أدت إلى أزمة ١٩٢٩م :

- المضاربة الجنونية .
- هشاشة النظام المصرفي .
- الوضع المزري للميزان التجاري الأمريكي .
- سوء توزيع الدخل القومي .

جورج سورس

ضارب سورس في عام ١٩٩٢م على الجنيه البريطاني وسجل انتصارًا على المصرف المركزي البريطاني . وكان سورس نال شهرة واسعة باعتباره مضاربًا عديم الضمير ورجلاً جشعًا لا يعرف للجشع حدودًا . هاجمه مهاتير محمد عام ١٩٩٧م قائلاً : إنه يمتلك المال الكثير ، ولكنه عديم الضمير ! أما اليوم بعد أن بلغ السبعين من العمر فربما استيقظ

ضميره عندما أخذ في التشكيك باقتصاد السوق المحررة من القيود والضوابط .

حكومة قوية

قال الاقتصادي الألماني ألكسندر روستوف عام ١٩٣٢م : « إن الليبرالية الجديدة التي ندعو إليها اليوم تستلزم وجود دولة قوية ، تعلق على الاقتصاد والمصالح الخاصة ، وتؤدي الوظائف التي هي من صلب اختصاصها » .

تعليق : من الصعب وجود حكومة قوية ، رأسمالية أو اشتراكية ؛ لأن الأولى ستخضع للشركات ، والأخرى ستخضع لها الشركات . ولو خيرت الحكومة بين التجار والجمهور لاخترت الشركات في السر أو في العلن . ولن تبيع الجمهور إلا الكلمات المعسولة . من أين نأتي بحكومة قوية مستقلة عن التجار ، تحكم للضعيف على القوي ؟ إننا نحتاج إلى حكومة أنبياء . قل لي : في أي عهد انتصرت الدولة للحق على الباطل ؟ للفقير على الغني ؟ للضعيف على القوي ؟

٢٢ اقتراحًا

١- لا يجوز للدولة أن تسعف المصارف إلا بشرط إخضاعها لاحقاً لتوجيه حكومي أكثر صرامة .

٢- يجب القضاء كلياً على مصارف الظل التي يتم اللجوء إليها للتفلت من القيود والضوابط .

٣- يجب فرض ضوابط صارمة على صناديق التحوط التي أفرطت في الاستدانة .

- ٤- يجب منع المتاجرة بالمشتقات والمنتجات المالية العالية المخاطر .
- ٥- يجب أن تخصص بعض وكالات التصنيف بالتصنيف فقط ، والبعض الآخر بتقديم المشورة للمصارف .
- ٦- يجب وضع سقف للرواتب والتعويضات التي يحصل عليها رؤساء الشركات .
- ٧- تحتاج أسواق المال إلى سلطة رقابية عالمية . ويمكن توسيع صلاحية صندوق النقد الدولي لكي يقوم بهذه المهمة .
- ٨- الواحات الضريبية يجب أن تختفي من الوجود .
- ٩- يجب إلزام البلدان الصناعية بتطبيق هذا الحظر على واحاتها الضريبية ، وهو ما اقترحه جوزيف ستيغلزس الحائز على جائزة نوبل .
- ١٠- يجب التخلي عن السرية المصرفية ، من أجل تحديد الضرائب المستحقة .
- ١١- يجب زيادة العبء الضريبي على الأثرياء .
- ١٢- يجب زيادة المعدلات الضريبية المفروضة على التركات .
- ١٣- يجب فرض ضريبة على قيمة التعاملات في البورصات .
- ١٤- يجب تحديد حد أدنى لأجر العامل .
- ١٥- يجب فرض هذا الحد الأدنى بالنسبة لجميع العاملين .
- ١٦- يجب تقديم تعليم أفضل للشرائح الدنيا من المجتمع .
- ١٧- يجب أن يحظى التعليم بنفس الأهمية التي تحظى بها الرعاية الصحية .

- ١٨ - يجب على الحكومة أن تمن على الاستثمار بتسهيلات ضريبية مختلفة ، مثل قبول معدلات اهتلاك (اندثار) أعلى .
- ١٩- يجب منح المشاريع قروضاً ميسرة الفوائد ، لاسيما في أوقات الركود .
- ٢٠- يجب على الدولة أن تتوسع في الإنفاق في حالات الركود ، مع التركيز على المجالات التي تؤدي إلى نتائج أسرع .
- ٢١- على الدولة في أيام الرخاء أن تدخر ، وأن تكف عن الاقتراض ؛ لأن الدولة غير المدينة تستطيع التحرك بحرية أكبر في أيام الركود .
- ٢٢- يجب تحقيق أعلى مرونة ممكنة في الاقتصاد . ذلك أن برامج الإنعاش لا يمكن أن تعمل بنجاح تحت وطأة قوانين من شأنها تحجر البنية الاقتصادية وشل النشاط الاقتصادي .

المشعوذون

ستنشأ على أنقاض الأزمة أحزاب يمينية ويسارية جديدة ، يقودها مشعوذون يجيدون التلاعب بمشاعر العامة ، ويتقنون إقناع البسطاء من الناس بأن الطريق للخروج من الأزمة غاية في السهولة واليسر ، مع العلم بأن كسر طوق هذه الأزمة ليس بالأمر الهين ، بل يتطلب جهوداً شاقة .

مستقبل النظام الرأسمالي

يتوقف على مدى التغير الذي سيطراً على الأخلاقيات السائدة في المجتمع ، وعلى إدراك الجميع أن مبدأ المسؤولية الاجتماعية لا يقل أهمية عن مبدأ السوق الحرة . وإذا تجاهل المجتمع هذه الحقيقة فإن اقتصاد السوق المتحرر من القيود والضوابط ، ومن أبطاله فريدمان

وهايك ، سيتعرض لنفس المصير الذي تعرض له الاقتصاد الاشتراكي :
الانهيار والاختفاء من الوجود .

المراجع

المراجع ذكرت على حسب فصول الكتاب ، ولم يقتصر المؤلف على
المراجع الألمانية ، بل رجع أيضًا إلى الكثير من المراجع باللغة
الإنكليزية .

الترجمة

الدكتور عدنان عباس علي ليس مترجمًا فحسب ، بل هو مؤلف
للعديد من الكتب الاقتصادية ، وهو نفسه الذي سبق أن ترجم كتاب « فسخ
العولمة » الذي نشره عالم المعرفة أيضًا عام ١٩٩٨م ، وراجع رمزي
زكي ، ولا أدري عن مدى جدية هذه المراجعة . أما كتابنا الجديد هذا
فهو ترجمة بلا مراجعة ، ولكن في موضع ما من الكتاب ورد هامش ذكر
فيه أنه من عمل المحررة . فهل كان هناك تحرير ؟ ولد المترجم في
العراق عام ١٩٤٢م ، وولد المؤلف في ألمانيا عام ١٩٦٧م ، فبينهما
فارق في العمر : ٢٥ عامًا . عمر المترجم : ٦٨ ، وعمر المؤلف : ٤٣ .

الترجمة ناجحة وسريعة (الأصل الألماني ٢٠٠٩م ، والترجمة مطلع
٢٠١٠م) ، ولكن لي عليها بعض الملاحظات القليلة بالنسبة لحجم
الكتاب :

- السطر العلوي الذي يذكر فيه في الصفحة اليمنى : عنوان الكتاب ،
وفي الصفحة اليسرى : عنوان الفصل ، فيه مشكلة في الإخراج ، فالبنط
فيه كبير وأسود ، ولو جعل البنط أصغر وأفتح ، لكان أفضل ، فهو في
صورته الحالية بدا كأنه عنوان فقرة تشوش القارئ !

- هناك هوامش من المترجم مقبولة ، إلا هامشاً واحداً طويلاً كان من المستحسن الاستغناء عنه .

- إيراد العديد من هوامش المترجم داخل متن الكتاب ، وكان من الأفضل تنزيلها إلى أسفل الصفحة ، كغيرها من الهوامش .

- لم يترجم المترجم عبارة Over-the-Counter ، وترجمتها : سوق التداول خارج البورصة .

- ثمة مصطلحات تكررت كثيراً يحسن ترجمتها بعبارات أخرى ، مثل صناديق المخاطر Hedge Funds ، والصواب : صناديق التحوط من المخاطر ، أو صناديق التحوط .

- هناك عبارات متكررة يحسن العدول عنها إلى ما هو أفضل منها ، مثل بضائع مالية ، والأفضل : منتجات مالية ، ومثل : حقاً وحقيقة (تكررت كثيراً) ، كان يكفي واحدة فقط ، وهي عبارة دارجة في اللهجات العامية في العراق وسوريا وربما في غيرهما من البلدان العربية .

- قروض معدومة أي : ديون مشكوك في تحصيلها ، والصواب : قروض مشكوك في تحصيلها ، فالديون المعدومة غير الديون المشكوك فيها ، ولا أدري هل هذا من المؤلف أم من المترجم ؟

- هناك أخطاء في بعض العبارات الإنكليزية ، أما الألمانية فلا أدري عنها لأنني لا أعرف الألمانية .

- هناك بعض الأخطاء ، وإليك أمثلة عنها :

- تكاد لا تقل شأنًا ، الصواب : لا تكاد تقل .

- تحويل الاسم الأجنبي : جوزيف إلى يوسف ، ولو ناديته بهذا

الاسم ما ردّ عليك ، مثل : جوزيف آكرمان ، أو هرمان جوزيف آبس .

- من هو ذا الذي ، الأفضل والأخف : من هو الذي ، أو : من ذا هو الذي .

- موسكو لم تعد قادرة على خدمة ديونها إلا بالكاد ، والصواب :
موسكو لم تعد قادرة على خدمة ديونها إلا قليلاً .

- فاقوا زملائهم ، والصواب : زملاءهم .

- سبعمئة مليارًا دولارًا ، والصواب : سبعمئة مليار دولار . وهو خطأ فاحش .

- تحويل مدخراتهم إلى نقدًا سائلًا ، والصواب : إلى نقد سائل .
وهو خطأ فاحش .

- دخول وثروات الأغنياء ، والصواب : دخول الأغنياء و ثرواتهم .

- أطلقت عليهم لقب « الأربعمئة المحظوظون » ، والصواب :
الأربعمئة المحظوظين .

- اقتصادياتها الوطنية ، والأفضل : اقتصاداتها .

- بوصفهم مستهلكين ومدخرين وأيديًا عاملة ، والصواب : أيدي .

- يبدو أنهم في العراق يقولون : تجار المفرد ، وفي مصر : تجار
التجزئة ، وفي سوريا : تجار المفروق . فالمصطلح قد يختلف من بلد
عربي إلى آخر .

- وفي العراق يقولون : اندثار ، وفي غيره : اهتلاك .

* * *

رَفَع
عبد الرحمن العجمي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رأسمالية السوق

رأسمالية السوق بلا أخلاق ! ترى هل هذا من طبيعة النظام ، أم من طبيعة أنصار النظام الذين يريدون التفلت من الدين والخلق ، وأي رقيب آخر ؟

رأسمالية السوق بلا قيود ! ترى هل هذا من طبيعة النظام ، أم من طبيعة أنصار النظام الذين يريدون التفلت من كل قيد ؟

رأسمالية السوق بلا استقرار ! الأزمات فيها دورية وكثيرة ! هل السوق تصحح نفسها كما يقولون ، أي الأمر متروك لليد الخفية ؟ نتصرف كما نشاء : ننهب ونسرق ونرشو ونفعل كل ما يحلو لنا بدون رقيب ، أما البيت فإن له ربًا يحميه ! إنها اليد الخفية ! ترى هل هذه اليد الخفية التي تصلح ، أم اليد الخفية التي تسرق : اليد الخفيفة ؟

الاقتصاد الاشتراكي اقتصاد أوامر ، واقتصاد تخطيط مركزي معقد ، والاقتصاد الرأسمالي عندما يقع في أزمة ، والأزمات متكررة ، يحتاج إلى تدخل حكومي لا يقل تعقيداً عن التدخل الحكومي في الاقتصاد الاشتراكي .

والتعقيد في الاقتصاد الرأسمالي يزداد يوماً بعد يوم ، بحيث إن الفهم والإصلاح يتقاعدان أمام هذا التعقيد ، وينتظران الفرج ! كل واحد بمفرده لا يستطيع أن يفعل شيئاً ، وكل واحد يفعل ما يفعله الآخرون ، ولا أحد قادر على فعل شيء . . . إلى أن تنفجر الفقاعة أو الأزمة !

* * *

رَفَعُ
عبد الرحمن المحمدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

هل يمكن أن تكون غنياً بـمال غيرك ؟

الأصل أن تكون غنياً بـمال نفسك ، لكن توجد اليوم سرعات حديثة يمكن معها أن تكون غنياً بـمال غيرك أيضاً ! فإذا كنت من ذوي الجاه والولاء وصرت صاحب بنك ، أو صاحب صندوق استثماري ، وحصلت على امتياز الترخيص بالبنك أو بالصندوق ، ومن ثم امتياز جمع أموال الغير (المودعين) التي تبلغ أضعاف رأس المال ، فإنك تصبح غنياً بـمال نفسك ، وغنياً أكثر وأكثر بـمال غيرك . وتنهال عليك الأموال من الكثيرين ، وإذا سحب أحد ماله كله أو بعضه ، فإن هناك أموالاً أخرى من آخرين تأتيك لتعويض ما سحبه الساحبون .

وقد يكون مال الغير أقل كلفة من مال النفس أو مال الشريك . فإنك إذا وظفت مالك الخاص في مشروع ما فإنك لاشك تحسب لنفسك عائداً في مقابل هذا المال ، وكذلك إذا دخل معك بـالمال شريك أو شركاء آخرون ، فإنك تحسب لهم عائداً ، قد يكون في شكل حصة من الربح الصافي . وقد يكون هذا العائد مرتفعاً نسبياً .

أما لو لجأت إلى أموال الدائنين أو المقرضين فإنك قد تحصل عليها بعائد زهيد ، أو مجاني ، أو سالب . وعندئذ لا تكون غنياً بـمال غيرك فحسب ، بل يكون هذا المال أقل كلفة عليك من مال نفسك أو مال شريكك . فلماذا لا تلجأ إلى الاقتراض من الآخرين . قد لا يقرضك الأغنياء ، فيتعين عليك أن تلجأ إلى أموال الفقراء ، تغريهم بالادخار والاستثمار ، وتجذب أموالهم ، ولا تعطهم بعد ذلك إلا الفتات ، أو

لا تعطيهم شيئاً ، بل ربما هم الذين يعطونك !

قد يرى التاجر أن يحتفظ بماله خارج تجارته ، بحيث يشتري به أراضي أو عقارات أو ذهباً أو مجوهرات ، وقد يرى أن يستثمر منه القليل في تجارته ، تشجيعاً للغير على الاشتراك معه كشركاء أو كدائنين . نعم يحتفظ بماله ويعمل بمال غيره ! القوانين والأنظمة اللعينة تسمح له بذلك ! ولولا أن القوانين تلزم المنشأة بقدر من رأس المال ما عملت منشأة إلا بمال الغير ! وهؤلاء الدائنون أقل كلفة عليه وإزعاجاً ، إنهم لا يتدخلون في العمل والإدارة ، بل أنت عندما تحصل على أموالهم تصبح مالكا لها ، وتتصرف فيها تصرف المالكين ؛ لأن عقد القرض من العقود الناقلة للملكية . ماذا تريد أحسن من هذا ؟!

وقد لا تكون محتاجاً إذا ما أردت الاكتفاء بمال نفسك وشريكك ، وجعلت توظيفاتك واستثماراتك في حدود هذا المال . لكن إذا كانت القوانين والأنظمة الاقتصادية والمالية والمصرفية تسمح للأغنياء بالاقتراض ، والاقتراض قليل الكلفة أو عديمها أو سالبها ، فإنك ستشعر أنك فقير باعتبار ما تطمح إليه من طموح في الثراء لا يقف عند حد .

وباب الاقتراض مفتوح للأغنياء ، دون الفقراء الذين لا أحد يقرضهم ، أما الأغنياء فلديهم الثروة والدخل والسلطة والجاه والنفوذ ، والمال تحت تصرفهم ! فلماذا لا يقترضون ، ويقترضون ، ويزيدون ثراءهم بمال غيرهم ، إضافة إلى مال أنفسهم ؟ بل لماذا لا يبالغون في هذا الثراء بمال الغير ، ويتنافسون مع أقرانهم لتعظيم ثرواتهم بكل سبيل ؟

ثم إذا ما وقعت أزمة فسيكون رأسك بين الرؤوس ، بل ستجد نفسك مشطوب الدين ، وحاصلاً على أموال جديدة من الحكومة ، بطريقة أو بأخرى ، بالاقتراض أو بالإصدار النقدي الجديد . عند الغنم فإنك تستأثر

بالغنم وحدك ، وتكون رأسماليًا ، وعند الغرم تهجر الرأسمالية وتتجه إلى الاشتراكية ، فالغنم لك والغرم على غيرك ! حتى الدول النفطية ذات الفوائض النقدية الكبيرة تقترض وتستدين وتصدر سندات ؛ لتكون الفوائض للحكام والديون على الشعوب ، ليس على الجيل الحالي فحسب ، بل على الأجيال اللاحقة المسكينة أيضًا !

ولكن عليك أن تحذر ، فربما تصبح الديون في لحظة ما عبئًا عليك وتضطر إلى إعلان إفلاسك ، فتخسر كل أنواع المال ، مالك ومال شريكك ومال دائنك ! أما عالم الثراء المسيطر فإنه ضامن أنه لو وقع لوقع معه سائر العالم . وبهذا كانت الشراة ، شراة الأفراد والشركات والحكومات ، إلى الديون في عالمنا المعاصر لا تقف عند حد ، فهي والشراة إلى الثراء واحدة لا فرق بينهما . إنها من الحيل الحديثة والظواهر اللافتة ، لكي يزداد الغني غني والفقير فقيرًا ، ولكي يمكن القضاء على الغني وتفجيره ، في أي لحظة ، عند اللزوم .

إنها لعبة الديون القذرة التي يروج لها اليهود في نظرياتهم الاقتصادية والمالية ، والعلماء المسيحيون والإسلاميون ، التابعون فكريًا لليهود ، من حيث يعلمون أو لا يعلمون ، غير قادرين على فحصها منهجيًا وعلميًا ، بل نحن عنها غافلون نائمون ! ألا ترى الآن إلى الورطة التي وقعت فيها بعض البلدان ؟ ديون لا حاجة لها ، ومشروعات فخفخة من النوع الثقيل ، كل ذلك بانتظار اللحظة التي يعلن فيها الإفلاس ، ولا ندري من الذي سيتولى تصفية الشركة أو التركة !

الديون هي لعبة الفكر الاقتصادي الحديث ، هي طريق الدول إلى الإفلاس والاستعباد والاحتلال ! فكن على حذر مما تقرأ وتتعلم في المدارس والجامعات ، والصحافة والإعلام ، والمؤتمرات والندوات !

فالفكر الاقتصادي يسيطر عليه اليهود وجمعياتهم السرية ، أما النصارى ،
وما أكثرهم عددًا في العالم ، فإنهم مقصرون ومغلوبون على أمرهم ،
وتابعون لليهود ولهم خانعون !

* * *

الفائض للحاكم والدين على الشعب !

هناك بلدان غنية جداً بالنقود ، نتيجة ثروة نفطية أو ثروة طبيعية ، ولكن يتداخل فيها المال العام مع المال الخاص ، حيث يسيطر المتنفذون على أموال الدولة والأموال العامة ، وربما يعتدون أيضاً على الملكيات الخاصة للناس ، بالابتزاز والسرقه والاعتصاب ، دون أن يوجد قضاء مستقل وفاعل في البلد قادر على رد المظالم لأصحابها . وقد يتظاهر الحكام بأنهم يريدون الإصلاح والقضاء على الفساد ، ويعلنون هذا في الخطب والإعلام والصحف ، وحقيقة الأمر أنهم كمن يقتل القليل ويمشي في جنازته ؛ لأنهم هم رؤوس الفساد ، ولا مصلحة لهم في الإصلاح ولا في القضاء على الفساد ؛ لأن الفساد يسمح لهم بتحويل الأموال العامة إلى أموال خاصة ، يهدرونها ويسرفون فيها ويبددونها ، ويعيشون فيها حياة السرف والترف والبذخ والتبذير .

ولعلمهم يفعلون ذلك على قاعدة (الفائض لنا والدين على الشعب) . فإذا استمروا في الحكم وحدثت أزمة كان في استطاعتهم أن يخرجوا بأموالهم المسروقة أو المنهوبة بما يدرأ عنهم الأزمة . أما إذا أزيحوا من الحكم بانقلاب أو غيره فإنهم يهربون بالأموال المسروقة والمنهوبة ، ويتركون البلد في حالة دين وعجز وإفلاس وكرساح . ومع ذلك فإن الشعب صار يتمنى رحيل الحاكم ، ولو أصيب البلد بعده بالإفلاس والكرساح ؛ لأن رحيله خير من بقائه ؛ ولأن تداول السلطة خير من الاستئثار بها ؛ ولأن هناك أناساً آخرين بمقدرة الحاكم وأحسن ، ولكن

الحاكم يرّوج لنفسه ويسوّق ، مستخدماً كل وسائل الإعلام لصالحه ، ومتلاعباً بنتائج الانتخابات ، إذا وجدت هذه الانتخابات الصورية المزيفة . قد يظنون أنهم وصلوا إلى الحكم بشطارتهم وقوتهم ، ومن ثم فكل خيرات البلد لهم ، وما يعطون الناس شيئاً إلا من قبيل المنّة والمكرمة ، ومن جيوبهم الخاصة ! وكأنما كانت لهم جيوب عندما وصلوا إلى الحكم !

هذا أول التوسع في الديون ، ولكن السفه المالي في البلد قد يجرّ البلد والشعب في لحظة ما إلى الإفلاس والانهيار . في الماضي كان يقال لنا ونحن صغار : الدولة لا تفلس . أما اليوم فإننا نشاهد أن عدداً من الدول تفلس كما تفلس المنشآت والشركات ، ونشاهد عدداً آخر في الطريق إلى الإفلاس . على الناس أن ينتظروا دائماً ما هو أسوأ إذا لم يهبوا لفرض الإصلاح فرضاً على من شاء أو أبى .

* * *

أكاذيب الاقتصاد

- مؤلف الكتاب جون كينيث غالبريث John Kenneth Galbraith .
النسخة الأصلية لهذا الكتاب نسخة أمريكية بعنوان :
The Economics of Innocent Fraud Truth for our Time ، نشر :
Houghton Mittlin Company ، ٢٠٠٤ م .

والنسخة الفرنسية بعنوان : Les Mensonges de l'Economie pour
Verite notre temps ، ترجمة بول شملا ، نشر Bernard Grasset ،
باريس ، طبعة أولى ٢٠٠٤ م ، طبعة معادة ٢٠٠٧ م ، ٩٠ صفحة قطع
صغير . العنوان الفرنسي فيه تصرف ، ولكن المضمون واحد . العنوان
الأمريكي معناه : اقتصاديات الاحتيال البريء أو المبرراً . وربما يكون
معنى « البريء » هنا أي : الذي ينجو من عقوبة القانون ، مع أنه قد يكون
من الجرائم .

وهناك نسخة عربية بعنوان : أكاذيب الاقتصاد ، ترجمة هشام
متولي ، دار طلاس ، دمشق ، لا أعلم تاريخها ولم أطلع عليها . وهي
بالتأكيد ترجمة للنسخة الفرنسية .

والنسخة التي اعتمدت عليها هي النسخة الفرنسية التي تكرم د .
عبد الرزاق بلعباس بتوفيرها لمكتبة المركز مشكوراً .

غالبريث

١٩٠٨-٢٠٠٦ م ، اقتصادي أمريكي شهير على المستوى العالمي ،

ينتمي إلى المدرسة المؤسسية ، انشغل بتدريس علم الاقتصاد ، وشغل عددًا من الوظائف العامة والسياسية ذات البعد الاقتصادي ، وكانت له جولة ما في الصحافة والإعلام . له عدة كتب مترجمة إلى الفرنسية ، منها :

- الرأسمالية الأمريكية ، ١٩٥٨ م .
- نظرية الفقر الجماهيري ، غاليمار ، ١٩٨٠ م .
- كل شيء عن الاقتصاد ، سُوي ، ١٩٨١ م .
- صوت الفقراء أو ما يقوله الفقراء لنا عن الاقتصاد ، غاليمار ، ١٩٨٤ م .
- عصر الوفرة ، كالمان ليفي ، ١٩٨٥ م .
- تشريح السلطة ، سُوي ، ١٩٨٥ م .
- الأزمة الاقتصادية ١٩٢٩م ، تشريح الكارثة المالية ، بايو ، ١٩٨٩ م .
- من أجل مجتمع أفضل : برنامج للإنسانية ، سُوي ، ١٩٩٧ م .
- وله كتاب « تاريخ الفكر الاقتصادي : الماضي صورة للحاضر » ، ترجمه إلى العربية أحمد فؤاد بلبع ، عالم المعرفة ، الكويت ، ٢٠٠٠ م .
- هذه هي المسائل التي يتعرض لها كتاب « أكاذيب الاقتصاد » :

الأفكار السائدة

- الأفكار السائدة والمقبولة لا يشترط بالضرورة أن تكون صحيحة أو مطابقة للحقيقة .
- الحقائق هي المهمة .

- لكن ما يهم في الحياة الواقعية ليس الحقيقة ، بل الفكرة الدارجة والمصلحة المالية .

- الحقائق قد تحجبها الميول الاجتماعية أو الفردية ، أو المصالح المالية لهذه المجموعة أو تلك ، في المجال الاقتصادي أو السياسي ، أو في أي مجال آخر .

- الضغوط المالية والسياسية وأساليب الزمن والنظم الاقتصادية والسياسية تزرع أو تفرض رؤيتها للحقيقة . وهذه الرؤية لا تطابق الحقيقة بالضرورة .

الكذب البريء

- قد لا يكون أي واحد بعينه مذنباً أو مسؤولاً أو مخالفاً للقانون .

تعليق : لعل الكذب البريء أو المبرأ هو الكذب الذي لا يجرمه القانون ولا العرف السائد ؛ ذلك لأن العرف يتأثر بالقانون ، والقانون في واقع الأمر قانون نسبي ، وليس قانوناً موضوعياً ؛ لأنه مفصل حسب مصالح واضعيه .

الشركة المغفلة

- الحياة الاقتصادية الحديثة تسيطر عليها الشركات المغفلة ؛ التي تحولت السلطة فيها من المالكين (المساهمين) إلى المديرين .
- مجلس الإدارة يختاره المديرون .

- ويزعمون أن مجلس الإدارة يمثل المساهمين !

- الهيئة العامة للمساهمين تدعى مرة في السنة : الخطابات شعائرية كما في احتفالات الكنيسة ، لا أحد يعترض ! أكاذيب مقبولة ! وإذا شذَّ أحد واحتجَّ أصابه التهميش .

تعليق

سبق أن كتبت عن مزايا ومساوئ شركات المساهمة المغفلة في كتابي : مصرف التنمية الإسلامي .

وارن بفيت

وارن بفيت Warren Buffett الملقب بـ « حكيم أوماها » هو واحد من أثري أثرياء الولايات المتحدة ، يسكن بعيداً عن نيويورك ، في مدينة نبراسكا التي ولد فيها ، ويؤمن بمبدأ أساسي ، مبدأ القيمة الجوهرية للمشروعات ، والاستثمار في المشروعات التي تبخسها السوق . وشركته Berkshire Hathaway هي الاستثناء الوحيد المهم الذي تجد فيه مقترحات المساهمين (الهيئة العامة) في الغالب استجابة من المديرين ، حتى إن البعض لم يصدق ذلك ، بل فكر في أنه قد يكون هناك اتفاق مسبق بين المديرين وهؤلاء المساهمين !

وارن بفيت أيضاً هو القائل بأن المشتقات المالية إنما هي قنابل موقوتة ، وأسلحة دمار شامل !

محاسبون قانونيون فاسدون

تواطؤ المحاسبين مع المديرين (مثال : شركة إنرون) .

المشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة

- سيطرة المشروعات الكبيرة أدت إلى موت المشروعات الصغيرة .

- الشركات العملاقة هي محور الاقتصاد الحديث .

فضائح المشروعات

- أصبحت مادة إعلامية خصبة تنصدر الصحف .
- شركة إنرون
- شركة ورلدكوم .

سلطة المديرين

- تحولت السلطة من المالكين (المساهمين ، المستثمرين) إلى المديرين PDG .
- وكان تحولاً لا رجعة فيه ، كما بين الكتاب الشهير (المنشأة الحديثة والملكية الخاصة) ، لمؤلفين من جامعة كولومبيا هما : أدولف بيرل ، وغاردينر مينتز .
- المالكون هم آخر من يعلم .
- المديرون هم الذين يسيطرون على المصانع والتجهيزات والأراضي والأموال الواقعة في قبضتهم .
- سوء استخدام السلطة (التعسف) .
- يجب التدخل لفرض حدود على سلطة المديرين .

مكافآت المديرين

- المديرون يحددون رواتبهم بأنفسهم .
- ملايين الدولارات في السنة !
- رواتب عاجلة ، وأسهم آجلة (يحصلون عليها بأسعار تفضيلية) .
- فليس صحيحاً أن المساهمين أو ممثليهم في مجلس الإدارة هم الذين يحددون لهم رواتبهم .

- الإثراء الشخصي .

- الإثراء الذاتي Auto-Enrichissement : قدرة للمديرين غير محدودة في هذا الباب ، حتى لو انخفضت المبيعات والإيرادات ! وهي الظاهرة التي سميت Hold-up . وهذا ما بينته مجلة Fortune ، بالرغم من أنها قليلة الميل لنقد الثقافة السائدة للمشروع .

- تضخم مكافآت المديرين صار يعدّ مقياسًا للنجاح !

الرأسمالية

- أسماء تلطيفية متعددة : الرأسمالية ، المشروع الحر ، اقتصاد السوق .

- الرأسمالية ليست عبارة دالة على نظام اقتصادي محدد فحسب ، بل هي دالة أيضًا على محتكري السلطة الاقتصادية والسياسية أيضًا : الرأسمالية التجارية ، الرأسمالية الصناعية ، الرأسمالية المالية .
- الرأسمالية هي نظام الشركات المغفلة .

- الرأسمالية الاحتكارية عبارة اختفت من القاموس العلمي والسياسي ، بعد أن كانت عبارة شائعة .

الأزمات

- عام ١٩٠٧م ، أمام بروز خطر إفلاس عام في وول ستريت ، صار هناك اقتناع بأن الرأسمالية ليست استغلالية فحسب ، بل هي بطبيعتها مدمرة أيضًا .

- أزمة ١٩٢٩م كان لها انعكاسات عالمية ، واستمرت ١٠ سنوات .

الاحتكار

- في عالم الواقع ، تسهم التجارة والصناعة إسهامًا كبيرًا في تحديد الأسعار وخلق الطلب .
- ويتم هذا بطريق احتكار الواحد ، أو احتكار القلة ، وتصميم المنتجات ، وتمييزها ، والإعلان ، وسائر أساليب الترويج الأخرى في البيع والتجارة .
- ثم يقال لك بعد ذلك : السوق غير شخصية impersonnel !
- المحتكر يتحكم تمامًا بزبائنه ، وغالبًا ما يتحكم أيضًا بعماله ، إذ في الغالب لا يكون للعمال أرباب عمل آخرون .

سيادة المستهلك

- يقولون : المستهلك هو السيد ، والصحيح أن السيد هو المنتج .
- دور الدعاية والإعلان والإعلام وأساليب التسويق في التأثير على المستهلك وتوجيهه .
- المحتكر يتحكم بالمستهلك .
- ليس صحيحًا أن السوق تحقق الديمقراطية الاقتصادية : سيادة المستهلك .
- الاعتقاد بأن المستهلك هو الملك في اقتصاد السوق : كذبة كبيرة .

النتاج المحلي الإجمالي

- إن زيادة الإنتاج الكلي لمجموع السلع والخدمات ، وهو ما يسمى الناتج المحلي الإجمالي ، صارت مقياس التقدم الاقتصادي ، بل والاجتماعي أيضًا .

- صحيح أن نمو الناتج المحلي الإجمالي يجلب نعمًا كثيرة ، كالدخول والوظائف والسلع والخدمات المفيدة في الحياة ، والمولدة للرفاه .
- لكن مستوى هذا الناتج ، ومحتواه ، وأهميته ، هي منشأ للكثير من الأكاذيب . فمحتوى الناتج لا يحدده الناس ، بل المنتجون ، وهو يقاس بإنتاج السلع والخدمات المادية . فلا مجال فيه للتعليم ، ولا للأدب ، ولا للفنون ، بل للسيارات ، بما في ذلك سيارات الترف والريضة .
- هناك منجزات فنية وأدبية ودينية وعلمية حدثت في مجتمعات كانت هي مقياس نجاحها .

العمل

- العمل ضروري للفقراء ، وتركه ممدوح بالنسبة للأثرياء .
- العمل نشاط تفرضه أبسط ضرورات العيش ، فهو ما يجب أن يفعله الناس ، بل ما يجب أن يعانوه ؛ لكي يكون لديهم ما يقيهم على قيد الحياة ، حتى لو كان هذا العمل تكرارًا ، ومنهكًا ، وليس له فائدة ذهنية .
- العمل ينطبق على العمل المنهك والمملّ والكريه ، كما ينطبق في الوقت نفسه على الذين يجدون فيه المتعة ، ولا يشعرون فيه بأي إكراه .
- العمل ينطبق على واجب مفروض على البعض ، كما ينطبق على ما هو مصدر للمتعة والراتب العالي .
- استخدام نفس اللفظ للدلالة على الحالتين لا ريب أنه ضرب من الكذب والخداع والاحتيال .
- الفراغ أو البطالة خيار مقبول بالنسبة للأثرياء ، وخطر أخلاقي أو معنوي بالنسبة للفقراء .

- العمال في مركز لا يساعدهم على قوة التفاوض ، ومن ثم فهم مستغلون ومقهورون ومستعدون .

- ينقل كينز هذه الكلمات التي نقشتها إحدى الخاديات الكبيرات في السن على قبرها ، للتعبير عن تحررها بعد الموت من حياة كلها عمل :

لا تبكوا عليّ يا أصدقائي
لا تبكوا عليّ أبدًا
لأنني لن أعمل شيئًا بعد اليوم
إلى الأبد

أي: لا تبكوا عليّ فقد استرحت ! لقد أراحني الموت من عناء الحياة .

أجر العمل

- الأجر القليل للعمال الذين يمارسون أعمالاً شاقة ومتكررة ورتيبة .
والأجر الكبير لمن يستمتعون بأعمالهم ، ويكون العمل بالنسبة لهم مجرد متعة .

- الأجور القليلة لمن يعملون ، والعالية لمن لا يعملون .

فبلن

- في عام ١٨٩٩م ، كتب فبلن كتابه (نظرية طبقة الفراغ) ، حيث رأى أن الانعتاق من العمل هو الأمر المعتاد بالنسبة للأثرياء ، وزوجاتهم ، وأسرهم . القصور الفاخرة التي يبنونها ، حياة التفاخر والتباهي التي يعيشونها .

خرافة القطاعين الخاص والعام

- وجود قطاعين مجرد وهم أو خرافة .

- التمييز بين القطاعين أمر خطاب (مجرد كلام) لا أمر واقع .

القطاع الخاص يسيطر على القطاع العام

- القطاع الخاص هو الذي يتدخل ، وليس العكس !
- هذا الموضوع غير مسموح بطرحه ومناقشته : محرّم !
- الخصخصة هي حلقة من حلقات السيطرة .
- السيطرة حتى على وزارة الخزانة .
- حتى على سياسة البيئة .
- حتى على السياسة الاقتصادية .
- حتى على الميزانيات العسكرية في مجال التسلح والحروب :
فيتنام ، العراق .
- الحدود بين القطاعين آخذة في التلاشي .
- في الحرب كما في السلم ، الخاص أصبح عامًا !
- هذا الكذب ، من الناحية الاجتماعية ومن الناحية السياسية ، ليس مبرراً ، ليس فيه شيء من البراءة .
- وأنا أكتب هذا الكتاب لاحظت أن قادة الشركات يرتبطون ارتباطاً حميمياً بالرئيس الأمريكي ، ونائب الرئيس ، ووزير الدفاع .
- وجوه كبيرة بارزة في عالم الأعمال تحتل أعلى المناصب في الإدارة الأمريكية ، واحد منهم من شركة إنرون .

دور الدولة

هل يجب أن يكون هناك نظام صحي ممول من الدولة ؟ مساعدة من الدولة للفقراء والمحتاجين والمتقاعدين ، معونة عامة للتخفيف من تكاليف التعليم الذي يعود نظرياً في الأصل للقطاع الخاص ؟

الاحتياطي الفيدرالي وآلان غرينسبان

- أنشئ الفيد Fed في عام ١٩١٣م لرسم الحدود في عالم التمويل .
- مجلس إدارة الاحتياطي الفيدرالي ليس له أثر ملموس .
- الاحتياطي الفيدرالي ليس له دور حاسم .
- إذا انتعش الاقتصاد نسب (الفيد) ذلك النجاح إلى نفسه .
- غرينسبان مقدر جداً حسبما ذكر المؤلف في البداية ، لكن يبدو أن هذا المديح هو من وجهة النظر السائدة ، وليس من وجهة نظر المؤلف .

معدل الفائدة

- معدل الفائدة ليس سوى تفصيل .
- في الفترات العصيبة ، لا أهمية لمعدل الفائدة .
- المهم هو آفاق الأرباح .
- ومستوى إنفاق المستهلكين .
- ومستوى استثمار المنتجين (المشروعات) .
- المشروعات تقترض عندما تلوح لها آفاق المكاسب والأرباح ، لا عندما تكون معدلات الفائدة منخفضة .

المضاربة

المضاربات المجنونة في البورصة انفلتت بطريقة مدمرة ، ولها آثار مخيفة في الغد .

تخفيض الضرائب

يزيد في مكافآت المديرين التي هي خيالية أصلاً .

الانتخابات

التأثير على الناخب ، مثل التأثير على المستهلك ، من خلال التلفزيون ، والمبالغ الضخمة التي تنفق لأجل هذا الغرض .

الحروب

- خلال الحرب العالمية الأولى انتشرت نظرية تبين أن أصل النزاع ، وما يترتب عليه من آثار خطيرة ، هو الخصام بين المصانع الفرنسية والمصانع الألمانية للأسلحة والفولاذ . وكان وراء القتال والقتل مصانع تصنع المدافع بحثًا عن الأرباح !

- في ميزانية ٢٠٠٣م ، خصصت الحكومة الأمريكية حوالي نصف اعتماداتها المالية (غير المخصصة) لأغراض عسكرية ، أو للدفاع كما يقال تليطياً . واستخدمت الحكومة قسماً كبيراً منها لشراء أسلحة ، أو لصنع أسلحة جديدة . فالغواصة الواحدة ذات الدفع النووي تكلف مليارات الدولارات ، والطيارة الواحدة تكلف عشرات الملايين .

- نفقات التسلح لم تتقرر بتحليل حيادي داخل القطاع العام ، كما يقال دائماً ، بل تقررت بمبادرة من شركات تصنيع السلاح ، والناطقين الرسميين باسمها ، في القطاع الخاص .

- هذه الشركات ، بحكم سلطتها ونفوذها ، تمنح من يدعمها مناصب رفيعة ، ورواتب كبيرة .

- هذه الشركات تتدخل في السياسة الخارجية وشن الحروب ، كحرب فيتنام والحرب الأخيرة على العراق . هذا يعني أن هناك سيطرة عسكرية على السياسة الخارجية .

- ومن ثم فإن التمييز الشائع بين القطاعين ليس له أي معنى .

الحرب على العراق

- في الوقت الذي أكتب فيه هذه السطور كانت الولايات المتحدة وبريطانيا تُعدّان للحرب على العراق ، للموت المنظم للشباب ، لهلاك الرجال والنساء من كل الأعمار .

- التقدم البشري تسيطر عليه الوحشية وسيطر عليه الموت !

- القتل الجماعي بالجملة صار الهدف الأعلى للمدنية !

التقدم بين المنجزات والمآسي

- يرون أن التقدم هو مزيد من السيارات ، مزيد من التلفزيونات ، مزيد من الأشياء الاستهلاكية ، مزيد من الأسلحة الفتاكة ذات التدمير الشامل .

- أما التلوث ، وتدمير المناظر الطبيعية ، والتضحية بصحة الناس ، وحياتهم بالأسلحة والقتل الجماعي ، فهذا لا يهم !

أثر المدرسة المؤسسية في الاقتصاد الإسلامي

كتابات فبلن وغالبريت وغيرهما من اقتصاديي المدرسة المؤسسية كان لها أثر في أدبيات الاقتصاد الإسلامي ، لاسيما المكتوبة باللغة الإنكليزية ، مثل كتابات محمد عمر شابرا . كما تأثر بها عدد من الاقتصاديين العرب ، بإشارة أو بغير إشارة ، مثل جلال أمين وغيره . فاستفاد منها الطرفان في انتقاد التيار الاقتصادي الرأسمالي السائد . وإني أرى أن رجال الاقتصاد عندنا من مسلمين وعرب لا زالوا بحاجة إلى النقد الأصيل .

مقالات ذات صلة

- سبق أن ترجمت مقالاً للاقتصادي الفرنسي جاك أتالي بعنوان : شن الهجوم على أكاذيب العلوم ، ١٩٨٠م ، نشرته في مجلة الأمان اللبنانية ، ثم نقلته في كتابي : بحوث اقتصادية . والطريف أن العنوان الأصلي للمقال : محمودية الحقيقة .

- سبق أن كتبت مقالاً بعنوان : الاقتصاد المؤسسي وأثره في الاقتصاد الإسلامي ، ١٩٩٩م ، نشرته في صحيفة الشرق الأوسط ، ثم نقلته في كتابي : بحوث في الاقتصاد الإسلامي .

النسخة العربية

حصلت مؤخراً على النسخة العربية ، نشر دار طلاس ، دمشق ، ٢٠٠٧م (١١١ صفحة قطع صغير) ، فوجدت أنها تحتوي على ما يلي :

- حلّ إهداء المترجم محل إهداء المؤلف : إلى زوجتي الدكتورة ملك ضحى الرحال المتولي .

- استهلال للمترجم هشام متولي ذكر فيه نبذة عن المؤلف (٤ صفحات) .

- حوار مع المؤلف (٧ صفحات) ، أجرته مجلة لونوفيل أوبسرفاتور في عددها ٢٠٨٧ ، عام ٢٠٠٤م ، بمناسبة صدور النسخة الفرنسية من كتاب المؤلف . ولكن هذا الحوار لا يسمن ولا يغني من جوع : مختصر جداً وقليل الفائدة ، وتكرار مشوه للكتاب .

- نبذة عن المترجم (صفحة واحدة) .

- قائمة بأعمال المترجم من تأليف أو ترجمة (٦ صفحات) .

بعض المآخذ على النسخة العربية

- ارتفاع سعر الكتاب : ١١٠ ليرات سورية ، أي ما يقارب ١٠ ريالات ! تاريخ شراء الكتاب ٢٠/٤/٢٠١٠م من الناشر نفسه بدمشق .
- الناشر دار طلاس يكتب على منشوراته العبارة التالية : « ريع الدار لهيئة مدارس أبناء وبنات الشهداء في الجمهورية العربية السورية » . ولا ندري هل تتأكد الدولة من مصداقية هذه العبارة ؟ وإلا أمكن لكل دار نشر أن تدعي مثلها ، أم يقصد منها مجرد الترويج لمنشورات الدار ؟
- لم يذكر في مطلع النسخة العربية العنوان الأصلي للكتاب ، فلا يكاد يعرف القارئ هل هو ترجمة للنسخة الإنكليزية أم الفرنسية ؟ المعروف عن المترجم هشام متولي أنه يترجم عن الفرنسية ، وعنوان النسخة العربية مطابق للنسخة الفرنسية ، ولكن العبارات الأجنبية في متن الترجمة كثير منها مكتوب باللغة الإنكليزية !
- شعرت كأن هناك اختلافاً بين النسخة الفرنسية والعربية : هل مصدره تصرف المترجم أم شيء آخر ؟ يجب التأكد .
- هناك أخطاء لغوية منها :
 - المدراء ، لعل الصواب : المديرون . وهو خطأ متكرر .
 - بعضهم الذين يكونوا أكثر اطلاعاً ، والصواب : يكونون .
 - فالأساتذة الجامعيين ، والصواب : فالأساتذة الجامعيون .
 - كلما ازداد عدد مرؤوسيه كلما تحسن تقييمه ، والصواب : حذف « كلما » الثانية .
- بأن للمالكين أو المساهمين دور في إدارة الشركة ، والصواب : دوراً .

- إن آراء ومقترحات ومواقف المساهمين مالكو أسهم المنشأة إنما تكون خاضعة ، والصواب : إن آراء المساهمين مالكي أسهم المنشأة ومقترحاتهم ومواقفهم .

- يعرضها المدراء العاملين ، والصواب : يعرضها المديرون العاملون .

- لم تتوانى هذه المجلة ، والصواب : لم تتوان .

- حاجات الفقراء والمعوزين ، والصواب : المعوزين .

- هناك أشخاص مرموقين ، والصواب : مرموقون .

- ليس لإجراءات المصرف المركزي إلا تأثيرًا هامشيًا ، والصواب : تأثير هامشي .

- هؤلاء المحاسبين ، والصواب : المحاسبون .

- إتباع الشفافية ، والصواب : اتباع ، بحذف الهمزة .

- وهناك أخطاء مطبعية في العبارات العربية والأجنبية .

* * *

هل تحولت علوم الاقتصاد إلى خرافات على يد جلال أمين ؟

الحاجات غير المحدودة خرافة !

المستهلك الرشيد خرافة !

التقدم والتخلف خرافة !

هل الحاجات غير المحدودة خرافة ؟

تقوم المشكلة الاقتصادية الأساسية على أن الموارد محدودة والحاجات البشرية غير محدودة . وليس المقصود بالحاجات أساسيات العيش وضروراته وحاجاته فحسب ، بل المقصود : الضرورات ، والحاجات ، والكماليات ، بل السرف والترف والتبذير . فالحاجات مصطلح اقتصادي يشمل كل هذا ، ولا يقتصر على ظاهر اللفظ . فهو بالمعنى الاصطلاحي مختلف عن المعنى اللغوي . فالإنسان يحتاج إلى الغذاء والكساء والدواء والإيواء . ولكنه لا يقتصر على هذه الضرورات ، بل يطمح إلى ما هو أكثر من هذا ، يطمح إلى الحاجات : الصحة ، والتعليم ، والرياضة ، والهاتف ، والمواصلات ، والإذاعة ، والتلفزيون . بل يطمح إلى ما هو أكثر : يطمح إلى الكماليات : السيارة ، الطائرة ، الثلاجة ، الفاكس ، الكمبيوتر ، الإنترنت ، الفن ، المسرح ، الترفيه . بل إن هذا الإنسان قد يقع في السرف والترف والتبذير ، وأطماعه في التملك قد لا تقف عند حد ، فهو يحب أن يملك

الأصول السائلة ، والمتداولة ، والثابتة ، والمزارع ، والمصانع ، والأسهم ، والقصور ، والمعادن الثمينة ، والحلي ، والمجوهرات . هذه الحاجات بالمعنى الاقتصادي لا ينظر إليها من الجانب المثالي ، بل ينظر إليها من الجانب الواقعي ، من جانب الشهوات البشرية التي لا تقف عند حد . قال تعالى :

- ﴿لَا يَسْئَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت : ٤٩] ، والخير هنا هو : المال . ودعاء الخير : طلب المال .

- ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات : ٨] ، أي : الإنسان شديد الحب للمال .

- ﴿وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾ [الفجر : ٢٠] .

- ﴿زَيْنَ النَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ﴾ [آل عمران : ١٤] .

- وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لو كان لابن آدم واد من ذهب لتمنى أن يكون له واد آخر » .

إن إنكار الحاجات غير المحدودة ، والموارد المحدودة ، إنما يعني إنكار المشكلة الاقتصادية من أساسها ، ومن أنكر المشكلة الاقتصادية فقد أنكر علم الاقتصاد . فكيف كان جلال أمين يعلم الاقتصاد لطلابه !؟

هل المستهلك الرشيد خرافة ؟

هذا الاعتراض على المستهلك الرشيد اقتبسه جلال أمين من المدرسة المؤسسية ، وفي الأمر نظر ، فالرشد في الإنسان أمر نسبي ، وليس أمرًا مطلقًا . والإنسان وإن لم يكن رشيدًا بالمطلق ، إلا أنه يسعى دائمًا إلى

المزيد من الرشد في جميع تصرفاته الاستهلاكية والإنتاجية والاستثمارية . ولا يعني هذا بالضرورة أنه لا يخدع بأساليب الاحتيال المختلفة والإعلانات الكاذبة وما إلى ذلك . الرشد مصطلح اقتصادي وفقهي شائع . فالرشد خلاف السفه ، أو المغفل . ومتى بلغ الإنسان سن الرشد فإنه يفترض أن يكون رشيداً ، ويستعين على ذلك بالتعلم والتدرب والخبرة والاستشارة والاستخارة . قال تعالى : ﴿ وَأَبْلُوا إِلَيْنَا حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ﴾ [النساء : ٦] . تفيد الآية أن البلوغ غير الرشد . فقد يصير الإنسان إلى سن البلوغ دون أن يكون راشداً ، كالفه والعمه والمجنون .

هل التقدم والتخلف خرافة ؟

ألف جلال أمين كتاباً بهذا العنوان : « خرافة التقدم والتخلف » ، وهو عنوان الفصل الأول من فصول كتابه . لكن من العسير أن نقبل أن التقدم خرافة ، والتخلف أو التأخر خرافة . فالتقدم حقيقة مجرّبة ومشاهدة لا يمكن إنكارها . نشاهدها على الصعيد العسكري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، كما نشاهدها على الصعيد العلمي والتكنولوجي . وكذلك التخلف نشاهده في كثير من البلدان على أصعدة مختلفة . نعم يمكن أن يقال : إن الغرب مثلاً تقدم على المستوى المادي وتأخر على المستوى الأخلاقي . وهذا يقوله العديد من عقلاء الغرب أنفسهم . ويمكن أن يقال : إن هذا البلد متقدم في هذا الجانب ، ومتخلف في جانب آخر . ويمكن أن يقال : هذا البلد تقدّم في الماضي وتخلّف في الحاضر . إنّ تقدّم الزمن لا يعني بالضرورة تقدّم الحضارة ، وكذلك تأخر الزمن لا يعني بالضرورة تأخر الحضارة . لكن من الصعب على كل حال أن يقال : إن التقدم أو التخلف خرافة ، هكذا بإطلاق ! إنه

عنوان صادم قد يكون من شأنه أو نتيجته تواكل العرب والمسلمين ،
وانتظار التقدم بدون عمل ولا سعي . كما قد يكون من شأنه أن تقدم
المتقدم ليس تقدمًا ، وتأخر المتأخر ليس تأخرًا ، ومن ثم فلا نصدق أن
المتقدم متقدم ، ولا المتأخر متأخر ! ليس أحد أحسن من أحد ، ولا أحد
أسوأ من أحد !

لدى جلال أمين الكثير من الإيجابيات ، ولكنه قد يبالغ أحيانًا في
السلبيات ، كما قد يغامر في أمور لا نستطيع أن نتابعه فيها ، ولا أن نقرّه
عليها . ويبدو أنه لاسيما مع التقدم في السن أخذ ينحو منحى الابتعاد عن
الاقتصاد ، يساعده على ذلك قلمه الأدبي ، وإقبال القراء . فقد ينفر
القراء من قوانين الاقتصاد وتعقيده ، ولكنهم يسرّون جدًا ويتفلسفون عندما
تقول لهم : إن هذا العلم خرافة أو أسطورة !

* * *

فلسفة علم الاقتصاد مناقشة كتاب جلال أمين

والده أحمد أمين صاحب مجموعة كتب فجر الإسلام وضحى الإسلام وظهر الإسلام . ولد جلال أمين في ٢٣ يناير ١٩٣٥ م ، وهو تاريخ نشر هذه المناقشة ، وحصل جلال على شهادة الحقوق من جامعة القاهرة ١٩٥٥ م ، وابتعث للحصول على الماجستير والدكتوراه من جامعة لندن في الفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٤ م ، وعمل أستاذاً للاقتصاد بجامعة عين شمس في الفترة ١٩٦٤ - ١٩٧٤ م ، ومستشاراً اقتصادياً للصندوق الكويتي للتنمية ١٩٧٤ - ١٩٧٨ م ، وأستاذاً زائراً في جامعة كاليفورنيا ١٩٧٨ - ١٩٧٩ م ، وأستاذاً للاقتصاد في الجامعة الأمريكية بالقاهرة منذ ١٩٧٩ م حتى الآن . كان ميالاً إلى الاشتراكية والماركسية في البدء ، ثم تراجع عن ميله هذا أثناء وجوده في لندن للدراسة العليا . قضى حياته في التدريس والبحث ، وهو واحد من الاقتصاديين القلائل الذين يكتبون بلغة عربية سليمة ، على الرغم من أنه يدرّس الاقتصاد بالجامعة الأمريكية باللغة الإنكليزية . له كتب باللغة العربية والإنكليزية . من هذه الكتب :

- تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية ؟ خرافات شائعة عن التخلف والتنمية وعن الرخاء والرفاهية ، ١٩٨٣ و ١٩٩٥ م .
- العولمة ، ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ م .
- العولمة والتنمية العربية ، ١٩٩٩ و ٢٠٠١ م .

- التنوير الزائف ، ١٩٩٩ و ٢٠٠٥ م .
- كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية ، ٢٠٠٢ م .
- خرافة التقدم والتخلف ، ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧ م .
- كتاب « فلسفة علم الاقتصاد : بحث في تحيزات الاقتصاديين وفي الأسس غير العلمية لعلم الاقتصاد » لجلال أمين ، من نشر دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٨ م ، ٢٩٢ صفحة .
- يتألف الكتاب من مقدمة و ١٣ فصلاً :
- ١- التحيز في العلم .
 - ٢- التحيز في علم الاقتصاد .
 - ٣- الإنتاج .
 - ٤- السكان .
 - ٥- الملكية الخاصة .
 - ٦- الاستهلاك .
 - ٧- الأثمان .
 - ٨- الناتج القومي والعمالة .
 - ٩- توزيع الدخل (١) أو الرأسمالية العلمية .
 - ١٠- توزيع الدخل (٢) أو الاشتراكية العلمية .
 - ١١- التنمية الاقتصادية .
 - ١٢- التجارة الدولية .
 - ١٣- تحليل النفقات والمنافع .

مقدمة الكتاب

يقول جلال أمين : المعنى الذي أقصده قريب جدًا مما تقصده الأستاذة جوان روبنسون بكتابها المعنون : « الفلسفة الاقتصادية » . ويقول : « كانت هذه الأفكار دافعي الأساسي لكتابة هذا الكتاب ، ولكنني قبل أن أشرع في كتابته ، تمكنت من إدخال مقرر جديد ، وإن كان اختياريًا ، في منهج دراسة الاقتصاد بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ، تحت عنوان : فلسفة علم الاقتصاد . قمت بتدريسه لأكثر من ١٠ سنوات ، وعبرت فيه عما تكوّن لدي من أفكار حول هذا الموضوع . وقد شعرت بأن معظم تلاميذي الذين ألقيت عليهم هذه المحاضرات قد فوجئوا بما تتضمنه من نقد لعلم الاقتصاد ، وشعر كثير منهم بخيبة أمل في هذا العلم بأسره . وتساءلوا عما إذا كانوا قد أضاعوا وقتًا ثمينًا في دراسة علم اتضح لهم الآن ، أو يقال لهم : إنه ليس علمًا أصلاً (. . .) . ولكن كثيرًا منهم أيضًا ، رغم هذا الشعور بخيبة الأمل فيما تعلموه من هذا العلم ، قد شعروا بمثل شعوري بالتححرر » .

الفصل الأول : التحيز في العلم

يقول جلال : « عالم أو دارس الاقتصاد هو في نهاية الأمر واحد من البشر ، وهو كواحد من البشر لا يرى الأشياء نقية صافية ، بل يراها كما يراها سائر البشر ملونة أو معكرة أو مختلطة بما في ذهنه من أفكار مسبقة أو بما في قلبه من مشاعر دفينة » .

الفصل الثاني : التحيز في علم الاقتصاد

- افتراض الرشد .

- الإنسان لا تحركه إلا مصلحته الخاصة .

- سعي الإنسان لتحقيق مصلحته الخاصة يؤدي إلى تحقيق المصلحة العامة .

- استقلال علم الاقتصاد عن سائر العلوم الاجتماعية مشكوك في نفعه .

تعليق : الأساس في الاقتصاد هو المصلحة الخاصة ، ولا يضحى بها إلا عند التعارض مع المصلحة العامة ، وبالقدر الذي يزيل هذا التعارض . أما استقلال علم الاقتصاد فله ما يسوغه من الناحية النظرية البحثية ، وهذا لا يتنافى مع مراعاة تأثيرات العلوم الأخرى عليه .

الفصل الثالث : الإنتاج

- دوافع الإنتاج : تعظيم الربح .

تعليق : تعظيم الربح لا يتعارض مع رعاية عوامل أخرى . إن تعظيم الربح إنما يكون في ظل افتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها . وبعد رعاية جميع العوامل ما أمكن ، يمكن تعظيم الربح . والسعي إلى الربح وتعظيمه هما من الفطرة . وهما مشروعان ، طالما أن مصدرهما مشروع .

الفصل الرابع : السكان

- نظرية مالتوس : تشاؤم ، تحيز طبقي ، إعفاء الرأسماليين من أي مسؤولية عن فقر الفقراء .

الفصل الخامس : الملكية

- الملكية والحيازة : الملكية المؤقتة .

- المشاركة في الوقت Time Share .

- الاستئجار بدل التملك : السيارة ، المنزل .

الفصل السادس : الاستهلاك

- تعظيم المنفعة ، تعظيم الإشباع .
- المستهلك الرشيد : جهل المستهلك ، تضليل المستهلك ، استغلال المستهلك .
- سيادة المستهلك : سيادة المستهلك في النظام الرأسمالي مثل سيادة الشعب في النظام الديمقراطي .
- تعليق : أصل فكرة المستهلك الرشيد جيد ، التلاعب والاحتيال مسألة أخرى . فالإنسان يمكن أن يخدع في البيع ، ولكن هل نلغي البيع لأجل الخداع؟! واعتراض جلال أمين على المستهلك الرشيد مستمد من المدرسة المؤسسية في علم الاقتصاد .

الفصل السابع : الأثمان

- الطلب على الضروريات ، الطلب على الكماليات .
- تشكيل رغبات المستهلكين : الدعاية والإعلان .
- تعليق : جمعيات حماية المستهلك . كل تأثير يقابله تأثير مضاد .

الفصل الثامن : الناتج القومي والعمالة

- المصالح : تغيير المصالح يؤدي إلى تغيير النظريات .
- تعليق : القيم والمصالح لها أثر في اختيار النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية ، ولهذا كان هناك اقتصاد رأسمالي ، واقتصاد اشتراكي ، واقتصاد إسلامي .

الفصل التاسع : توزيع الدخل (١) أو الرأسمالية العلمية

- الفقر : العجز عن إشباع الحاجات الضرورية ، الشعور بالحرمان .
- الفقر مشكلة نمو .
- الفقر مشكلة توزيع .
- الفقراء مسؤولون عن فقرهم .
- الفقراء ينالون ما يستحقون .
- لا تجوز المقارنة بين الفقراء والأثرياء .
- التحيز لصالح الأثرياء : سمة النظام الرأسمالي .

الفصل العاشر : توزيع الدخل (٢) أو الاشتراكية العلمية

- استغلال الرأسمالي للعمال سرقة .
- ماركس : رأس المال غير منتج ، وإن كان يزيد من إنتاجية العامل : هذا تلاعب بالألفاظ .
- الربح دخل غير مشروع .
- الأحكام الأخلاقية لا يمكن إثبات صحتها أو خطئها .
- تطور مفهوم الاستغلال : من استغلال العامل إلى استغلال المستهلك ، الاستغلال لم يعد يشمل اقتضاء فائدة على رأس المال .
- موقف جلال أمين من الفائدة : يقول : « لو كان أرسطو يهتم مثلما يهتم اقتصاديو اليوم بزيادة الناتج القومي إلى أكبر حجم ممكن (. . .) لربما وصل إلى تحبيذ هذا العمل بدلاً من نقده » . ويقول أيضاً : « إن مفهوم الاستغلال قد تغيّر باستمرار مع تغيّر الظروف الاقتصادية والاجتماعية . إن سان توما الأكويني في القرن الثالث عشر اعتبر اقتضاء

فائدة على القروض استغلالاً يجب تحريمه . وقد كان هذا التحريم مفهوماً ومعقولاً في عصر كان المقترض فيه عادة أشد الناس حاجة ، كشخص أصاب بيته حريق أو فقد محصوله أو عائلته . ولكن نمو التجارة والصناعة في أوروبا جعل المفكرين يرون أن من حماقة أن يحرم المقرض من مشاركة المقترض فيما يحققه من أرباح التجارة أو الصناعة . ومن ثم تغيّر مفهوم الاستغلال بالتدرج حتى أصبح لا يشمل اقتضاء فائدة على رأس المال » .

تعليق : مشاركة رب المال إنما تكون بالمشاركة في الربح ، لا بالفائدة .

الفصل الحادي عشر : التنمية الاقتصادية

- مؤشر متوسط الدخل : عيوبه .
- إعادة التوزيع مع النمو .
- تكاليف النمو : حدود النمو .
- المعونات الأجنبية ، الاستثمارات الأجنبية .
- تدخل الدولة ، الخصخصة (بيع القطاع العام) .
- الحاجات الأساسية .
- نظريات متشائمة ونظريات متفائلة .
- التنمية البشرية .

الفصل الثاني عشر : التجارة الدولية

- نظرية المزايا النسبية .
- الغرض منها تبرير سياسة حرية التجارة الدولية .

يورد جلال أمين بعض الانتقادات ، منها أن التكاليف في بلد ما قد تكون أقل من بلد آخر ، نتيجة دعم الدولة ، أو نتيجة وجود مشروعات البنية الأساسية ، وأن هناك تكاليف غير اقتصادية .

تعليق : هذه العوامل يمكن النظر إليها ، مع بقاء النظرية صالحة ، فليس من شأنها نقض النظرية . كما يمكن إيراد عوامل أخرى ذات طبيعة غير اقتصادية ، وهو ما يذكره علماء النظرية أنفسهم .

الفصل الثالث عشر : تحليل النفقات والمنافع

- تقييم المشروعات .

- التخطيط .

- منافع وتكاليف غير قابلة للقياس .

- التفضيل الزمني : صعوبة اختيار معدل حطيطة لحساب القيم الحالية لتيار التكلفة والمنفعة عبر السنين . ويرى جلال أمين أن تحليل التكاليف والمنافع يقوم على أساس تفضيل الكثرة ، ولكن الكثرة ليست هي الأفضل من وجهة نظر الإنسان .

تعليق : يمكن أخذ عوامل أخرى بعين الاعتبار ، وهذا يعني أن التحليل المذكور يعتمد على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، وهذا الفرض يسمح بالنظر إلى هذه الأشياء الأخرى .

تعليق عام

- ليس مستغرباً أن يكون لرجل الاقتصاد نقد لعلم الاقتصاد ، فقد ينقد نظرية بأخرى ، أو مؤلف بآخر ، أو نظام بنظام ، أو رأي برأي . وقد يضيف نقداً من عنده إذا استطاع .

- جلال أمين كاره لعلم الاقتصاد منذ البداية ، ومن ثم عاد في النهاية إلى البداية .

- المسائل التي يثيرها تشبه المسائل التي نثيرها نحن الباحثين في الاقتصاد الإسلامي . لكن في حين أنه يعتمد على تكوينه الشخصي فإننا نعتمد على القرآن والسنة وأعمال علماء المسلمين . ولا يظهر من كتابات أمين أنه مطلع على كتابات الاقتصاد الإسلامي ، مع أنه ابن أحمد أمين صاحب التصانيف الإسلامية ، وليس هو ضد الدين والأخلاق ، لكن يبدو أنه لا يرى حشرهما في علم الاقتصاد . وفي رأبي أنه لو اطلع على بعض أدبيات الاقتصاد الإسلامي ل جاءت كتابته أفضل .

- من الغريب أن نعلم الطلاب علم الاقتصاد في السنوات الأولى ، ثم نهدم كل ما تعلموه في السنوات الأخيرة . لا بأس أن نناقش وننقد بعض المسائل ، مع البقاء في دائرة علم الاقتصاد والخلاف الواقع في بعض فروعهِ وتفصيلاته ، أما أن ينتهي الأمر إلى إعلان إفلاس جميع العلوم الاقتصادية فهذا شأن آخر ! ولعل النتيجة التي وصل إليها جلال أمين هي أن علم الاقتصاد إما أنه بدهي وتحصيل حاصل ، وإما أنه تحيزات وأحكام مسبقة ، بل مغالطات وأساطير وخرافات ! ذكرني هذا بأستاذ اجتماع مصري أيضاً توصل إلى أن علم الاجتماع كله أساطير وخرافات ! هذا مع أن ابن خلدون مؤسس علم الاجتماع !

- لو قيل لجلال أمين : إن شهادتك في الاقتصاد من لندن هي مجرد خرافة لما بالى ، ولو قيل له : إن شهادات طلابك هي خرافة ، أو قسم الاقتصاد في الجامعة الأمريكية خرافة ، لما اعترض .

- كأنني أشعر أن جلال أمين يرفض الاقتصاد ؛ لأنه خلافي ، وغير مجمع عليه ، ولا يقين فيه . وهذا الموقف غير صالح في العلوم التي

تقوم على الظن ، ولا تقوم على اليقين ، وتحتمل الخلاف في المذهب والرأي . علم الاقتصاد علم ظني ، وليس علينا أن ننظر إليه على أنه من العلوم الدقيقة أو العلوم القطعية اليقينية .

- أتمنى على جلال أمين أن يكتب كتابًا يبين فيه ما تبقى له من علوم الاقتصاد في صورة قوانين وقواعد لا ترقى إليها الشبهات والخرافات .

- ربما لم يقصد جلال أمين بالعنوان الفرعي لكتابه أن هناك تحيزات وأسسًا غير علمية في بعض جوانب علم الاقتصاد ، بل قصد أن علم الاقتصاد كله من ألفه إلى يائه تحيزات وأهواء لا حظ لها من العلم على الإطلاق !

- يلاحظ تأثر جلال أمين بالمدرسة المؤسسية في نقد علم الاقتصاد السائد ، كالمستهلك الرشيد ، والمستهلك السيد ، وتعظيم الأرباح .

- ربما أخطأ جلال أمين في تسمية كتابه « فلسفة علم الاقتصاد » ، كان عليه أن يسميه « نقض علم الاقتصاد » أو « خرافة علم الاقتصاد » !

بعض الأخطاء اللغوية

- طُول أو قصر قامته ، والصواب : طول قامته أو قصرها .

- كلما قل تدخل الحكومة كلما كان هذا أفضل ، والصواب : حذف « كلما » الثانية .

- الشركات المساهمة ، والصواب : شركات المساهمة .

- ليس هذان التحيزان هما التحيزان الوحيدان ، والصواب : التحيزين الوحيدين .

- الملفت للنظر ، والصواب : اللافت .

- ما دام الأغنياء هم وحدهم القادرون على الادخار ، والصواب :
القادرين .

- الغنى والفقر ليسا إلا دليلان ، والصواب : دليلين .

- ليست النظريتان إلا تطبيق لنظرة عامة ، والصواب : تطبيقاً .

- إن كون لسلعة ما قيمة معناه ، والصواب : أن يكون لسلعة ما قيمة
معناه .

- إن كلا السلعتين ، والصواب : كلتا .

- ليست في الحقيقة إلا مزيد من شرح ، والصواب : مزيداً .

- دراسة القابلية للتنفيذ ، الأفضل : دراسة الجدوى Feasibility
Study .

وهي كما ترى أخطاء قليلة إذا ما قورن بغيره من كُتَّاب الاقتصاد .

* * *

رَفَعُ
عبد الرحمن بن محمد بن عبد
المنعم بن عبد الوهاب بن
www.moswarat.com

الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم ؟ مناقشة كتاب غسان إبراهيم ومنذر قحف

غسان إبراهيم ، كما جاء على غلاف الكتاب ، من مواليد صافيتا (سوريا) ١٩٥٨م ، حصل على الدكتوراه في الاقتصاد من ألمانيا الشرقية ١٩٨٩م ، يدرّس الاقتصاد في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق . وله عدد من المؤلفات ، منها :

- نقد الخطاب الاقتصادي الإسلامي المعاصر ١٩٩٣م .
- بنية الدولة الشرقية ، بالاشتراك مع علي شاش ١٩٩٣م .
- نقد الخطاب ١٩٩٩م .

ومنذر قحف من مواليد دمشق ١٩٤٠م ، أمريكي من أصل سوري أيضاً ، حصل على البكالوريوس في التجارة من جامعة دمشق ١٩٦٢م ، ودبلوم في التخطيط من دمشق ١٩٦٧م ، والدكتوراه في الاقتصاد من جامعة يوتا بالولايات المتحدة الأمريكية ١٩٧٥م . وله العديد من الكتب والبحوث العلمية المنشورة باللغتين العربية والإنكليزية ، منها :

- الاقتصاد الإسلامي ١٩٧٩م .
- النصوص الاقتصادية من القرآن والسنة ١٩٩٥م .
- تمويل العجز في الميزانية العامة في النظام الإسلامي ، المؤتمر الاقتصادي الأول ، حلقة النقاش الأولى لاستكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي ، الديوان الأميري ، الكويت ، ١٩٩٣م .

- مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي ١٩٩١ م .

- الأوقاف ، أكثر من كتاب وبحث .

منذر قحف إسلامي ، وغسان إبراهيم ماركسي . والحوار بينهما أشبه ما يكون بالحوار في الاتجاه المعاكس بالجزيرة ، قد يبدو غير مفيد ، لكنه يعطي فكرة عن التعددية الفكرية في مجتمعاتنا ؛ التي قد لا يتمخض عنها شيء ذو بال ، بل قد ينشأ عنها أن القوى البشرية تتلاعى ولو جزئياً .

اشترك الباحثان في كتاب « الاقتصاد الإسلامي : علم أم وهم » ، نشر دار الفكر ، دمشق ، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م ، في سلسلة « حوارات لقرن جديد » . ويقع هذا الكتاب في ٢٤٨ صفحة من القطع الصغير ، توزعت فيه الحصص كما يلي :

المتن :

- حصة غسان إبراهيم : ٧٩ صفحة .

- حصة منذر قحف : ١١٣ صفحة .

التعليق :

- حصة غسان إبراهيم : ١٢ صفحة .

- حصة منذر قحف : ١٦ صفحة .

من المحتمل أن القحف زاد ، أو الإبراهيم نقص . فهناك فرق كبير بين الحصتين .

التعليق :

ما كتبه منذر واضح ، لكن قد أتهم بأن شهادتي له مجروحة ؛ لأنني مثله من أنصار الاقتصاد الإسلامي . وما كتبه غسان غير واضح ، فلا هو

يخدم الاقتصاد الإسلامي ، ولا هو يخدم الاقتصاد الاشتراكي . فلا ريب أن في الاقتصاد الاشتراكي حسنات كان بالإمكان لغير غسان أن يجليها بصورة أوضح . ونحن في الاقتصاد الإسلامي لا نرى عيباً في الأخذ من الاقتصاد الاشتراكي أو من الاقتصاد الليبرالي ، أو الأخذ من نقادهما ، فهناك من ينقد الاقتصاد الرأسمالي مثلاً من داخله . وقد نضيف إلى الاقتصاد الإسلامي من عندنا باستلهام الشريعة الإسلامية .

والمراجع التي رجع إليها غسان غير كافية ، لا من حيث الكم ولا من حيث النوع ، فربما رجع إلى ما تيسر له على طاولته من كتب حصل عليها بالمجان أو بطريق الإهداء ، فلم ألاحظ أنه حاول الاستقصاء في الباحثين والبحوث ، ولم ألاحظ أنه قد فرّق بين الغث والسمين .

وذهب غسان إلى أن الاقتصاد الإسلامي لا حاجة إليه حتى الآن ؛ إذ لا يزال الكثير في جعبة الاقتصاد الوضعي ! وهذا ما ذكرني بقصة ، هي أنني ذهبت إلى المحافظة أو البلدية في هذا الصيف الفائت ، فوجدت شيخاً مسناً يخرج منها وهو يائس من معاملة الموظفين وفسادهم ، مردداً بعض العبارات المسموعة : المحافظة لا تتدخل بينك وبين جارك حتى ينهدم البناء ، أو يقتل أحدكما الآخر !

وعبارات غسان أشبه ما تكون بمفردات ماركسية غامضة ، لا يفهمها أساتذته ، فكيف بطلابه ؟ من الممكن أن يتسبب هذا في نفور الطلاب من علم الاقتصاد ، وربما يصل بهم الأمر إلى حد الكفر بالعلم كله ! ونحن نعلم أن النظام الأمني في العديد من البلدان كأنه يقول : إما أن يكون ولاؤكم لنا بصورة واضحة صريحة ، أو لا بأس أن تكونوا معارضين لنا ولكن بصورة غامضة غير مفهومة ! ومن هنا يفزع الكثير من الباحثين إلى المنطق والفلسفة ، وعلم الكلام وعلم السياسة ، وعلم الحيوان وما شابه

ذلك ، من علوم غامضة قليلاً أو كثيراً ، بحثاً عن مظلة آمنة ، يظهرون فيها أنهم مفكرون ، والحقيقة أن كثيراً منهم ثرثارون خائفون !

المشكلة في غسان أنه لا يستطيع نقد منذر ، وكما أن هناك مآخذ على غسان هناك مآخذ على منذر ، الذي قدم الاقتصاد الإسلامي لغسان بصورة مثالية لا خلاف عليها . قدم منذر ملخصاً مفيداً من النظام الاقتصادي الإسلامي ، واقترب من التحليل الاقتصادي الإسلامي أكثر من غيره . وربما يقال : إن ما قاله منذر معروف للكثيرين من الاقتصاديين المسلمين ، هذا صحيح ، ولكنه ربط بين مفرداته المعروفة وصاغها صياغة جيدة . ولكن قد يؤخذ عليه أنه قدم عمليات التمويل الإسلامي ، وكأن ليس هناك خلاف عليها ، مثل : المرابحة والإجارة والتورق . ربما فعل هذا ؛ لأنه يؤثر أن يكون مستشاراً خبيراً على أن يكون ناقداً حراً ؛ أو لأن شريكه في الكتاب ليس مختصاً بالاقتصاد الإسلامي ، فهو إن كان مختصاً بشيء فهو مختص بنقض الاقتصاد الإسلامي ، ولكن بعبارات غامضة ، لا تكاد تبين عن شيء ، ولا يكاد يفهم عنها القارئ شيئاً ، حتى لو كان هذا القارئ من أنصاره .

وغسان غير متضلع بالعلوم الإسلامية ، بل غير ملمّ ، فكيف يستطيع النقد والنقض ؟ لعلي أقول : إنه رافض ، وهو رافض بأحكام مسبقة . وهناك من أشياعه من خففوا وغيروا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، أما هو فيبدو أنه بقي متصلباً عند الماضي ! وهؤلاء الذين خففوا وغيروا ، منهم المقتنع ومنهم الانتهازي الذي « يتشقلب » حسب الظروف والمناسبات ، المهم أن يبقى في السلطة : اشتراكي ، رأسمالي ، إقطاعي ، لا يهم !

الخلاصة أن الاقتصاد الإسلامي علمٌ عند منذر ، وهمٌ عند غسان ؛ لأنه يجهله ، والإنسان صديق ما يعلم وعدو ما يجهل ! ولو عنون غسان

ورقته : « الاقتصاد الإسلامي بين الشك والظن » ، بدل الشك واليقين ،
لكان أفضل له ولغيره . فهذه العلوم وأمثالها لا يطلب فيها اليقين ، وإن
كان الاقتصاد الإسلامي قد يكون أقرب إلى اليقين من غيره ؛ لأن من
مصادره الوحي ، ولأن اليقين لا يكون إلا من الله . أما آراء البشر ، ومنها
آراؤهم في الاقتصاد ، ففي الغالب هي مجرد ظنون ، تقوى وتضعف ،
حسب الأشخاص والأحوال والظروف .

* * *

رقعة
عبد الرحمن العجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ما الغرض من نقد المصارف الإسلامية ؟

إذا دخلت المصارف الإسلامية بلدًا من البلدان العربية أو الإسلامية فإنها تصبح منافسة للتجار الذين يجتذبون الأموال من الأقارب والأصدقاء بعوائد أو فوائد غالبًا ما تكون أقل كلفة عليهم مما لو لجؤوا إلى المصارف التقليدية أو الإسلامية . وعمل هؤلاء التجار أشبه ما يكون بشركات توظيف الأموال . فتوظيف الأموال قد تقوم به منشآت فردية أو شركات . وقد يلجأ هؤلاء التجار إلى نقد المصارف الإسلامية ، لا لأنهم يعتقدون ذلك دينيًا أو علميًا ، بل لأنهم يرون فيها منشآت منافسة لهم تسويقيًا في مجال تلقي الودائع الاستثمارية . وبهذا قد يكون النقد نقدًا علميًا نزيهًا ، وقد يكون نقدًا مغرضًا غير نزيه . وقد يستغل هؤلاء التجار النقد النزيه ، ويوظفونه لأغراضهم ومصالحهم الخاصة .

* * *

رقع
عبد الرحمن العجوي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الباحث الرديء والناشر الرديء

- الباحث الرديء هو الباحث الذي يكرر بحوث غيره ، وينقل كلامًا من هنا وهناك ويرصّه رصًا في رسالته ، بحيث لا تكاد تشعر أبدًا وأنت تقرأ رسالته أو بحثه أنك أمام شيء جديد ، بل تشعر بالملل والتثاؤب .

- الباحث الرديء عندما ينقل آراء غيره لا يعرف أقوى الباحثين الذين يمثلون هذا الرأي أو ذاك ، بل ربما ينقل رأي باحث آخر لص ، أو باحث ضعيف مهلهل .

- الباحث الرديء لا يعرف السارق من المسروق ، ولا السابق من المسبوق ، ولا يرتب الباحثين من حيث قوتهم وأمانتهم وأسبقيتهم في البحث .

- الباحث الرديء هو الذي ينقل كلام غيره بالحرف ، ولا يشير إلى صاحب الكلام ، بل يتظاهر بأنه هو أول من قال هذا الكلام !

- ومما يعين على المزيد من التشويه هو وجود ناشر رديء إلى جانب الباحث الرديء ، فقد يذكر الباحث بأمانة أنه نقل هذا الكلام من فلان ، لكن الناشر الخبيث الحقود الحسود الخائن يأتي فيشطب اسم صاحب الكلام ؛ لأنه لا يحبه أو لسبب آخر سخيف ، ويسكت الباحث على هذه الخيانة ، فتنقل الخيانة من الناشر إلى الباحث !

- الباحث والناشر كل منهما يعرف من اختياراته ، فإما أن يكون جيدًا أو يكون رديئًا . وقد يوضع الباحث أو الناشر في مكان لا يستحقه .

باحثون مزيقون

هناك باحثون ينقلون أقوال المؤيدين وأقوال المعارضين ،
ثم يرجحون مع من شأؤوا من المرجحين ،
ويحسبون أنفسهم أنهم قد صاروا من المجتهدين !

خدع بحثية

كما أن هناك خدعًا سينمائية هناك أيضًا خدع بحثية في مجال البحث العلمي . ولكن الخدع السينمائية قد تكون مغتفرة ، أما الخدع البحثية فأمرها أخطر بكثير . ففي مجال الاقتصاد الإسلامي ، هناك « باحثون » يقتطفون كلمة من هنا وكلمة من هناك بدون أدنى رابط أو ترابط . فإذا كان السامع أو القارئ غير ضليح بالبحث العلمي فإنه ينخدع بهذه الثثرة ، ويظن أنه أمام بحث علمي جاد ، قد يزينه صاحبه ببعض الرسوم ، أو ببعض التساؤلات اللغوية الفارغة لكي يصرف الناس عن المائدة الأصلية ، ويشغلهم بأمور جانبية لا أهمية لها . ولكنها قد تصادف هوى عند بعض السامعين أو القارئ !

هناك كتابات في الاقتصاد الإسلامي لو جردت مما فيها من « إضافات إسلامية » مزعومة لصارت نسخة مشوهة من الكتابات الغربية الأصلية التي تم النقل عنها . وبالمقابل هناك كتابات ليس فيها ذكر لآية أو حديث أو إسلام هي أكثر إسلامية وأصالة من تلك ، بل هناك كتاب غربيون من ذوي الضمائر الحرة ، أو الاستقلالية الفكرية ، قد يخدمون الاقتصاد الإسلامي ، والحقائق العلمية ، عن غير قصد ، أكثر مما يفعل كثير من « الباحثين » في الاقتصاد الإسلامي . مثل هؤلاء الباحثين المزيقين كمثّل من أتى بسيارة مرسيدس ، ووضع عليها شريط لاصق ، يتضمن عبارة

إسلامية ما ، ثم هتف قائلاً : أسلمناها ، أسلمناها ، أسلمناها !
أنا أعرف باحثاً من هذا القبيل ينقل مختارات من الكتابات الغربية
الإنكليزية ، ثم يسعى عن طريق بعض الأصدقاء أن يضيف كلمة إسلامية
من هذا الرجل أو ذاك ، من هذا الكتاب أو ذاك ، ثم يبسمل أول البحث ،
ويحمدل آخره ، فإذا بالبحث صار إسلامياً . وهناك من عمد إلى أن
يضيف إلى كتابه ، مستعيناً ببعض المساعدين ، كتباً كثيرة بالعربية ،
إسلامية وفقهية ، من أمهات الكتب ، لكنه لم يطلع عليها ، ولا يمكنه
قراءتها ، كل ذلك من أجل أنه كان يعدّ كتابه لجائزة ، وفعلاً تم له
ما أراد : أضيفت الخدع ، وانطلت الخديعة على أهل الجائزة ، وحصل
على الجائزة ، وصار من أهل الجوائز العلمية !

إذا توافرت الأمانة ، ونقلنا عن غيرنا ، وعزونا إليهم لا بأس ، لكن
ليس هذا إلا أول الطريق في الاقتصاد الإسلامي . فما لم يتكون لدينا
باحثون يستطيعون مناقشة المسائل الاقتصادية والشرعية ، ويكونوا أنداداً
لنظرائهم من رجال الاقتصاد الغربيين ، ومن رجال الفقه المسلمين ،
سنكون واهمين جداً في أن يكون لدينا شيء اسمه : اقتصاد إسلامي
حقيقي . إنه مجرد فقاعات فارغة !

* * *

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

انظر كيف اختزل الاقتصاد الإسلامي !

هل هذا هو النموذج الذي نسعى إليه ؟

الاقتصاد الإسلامي اختزل في التمويل الإسلامي ، والتمويل الإسلامي اختزل بالحيل . فلننظر إلى التطبيق كما يجري على أرض الواقع . المودعون من الناحية النظرية يشاركون في الأرباح والخسائر ، ولكنهم من الناحية العملية التطبيقية يحصلون على معدل فائدة مستتر يساوي معدل الفائدة في السوق ، أو يقلّ عنه ، مع أن المفروض أن المودعين باعتبار أنهم مخاطرون ، أي : يتحملون الخسارة إذا وقعت ، كان من الواجب أن يحصلوا على علاوة مخاطرة ، أي : يجب أن يكون العائد الذي يحصلون عليه أعلى من معدل الفائدة ، ولكن هذا لا يحصل ، فالمسألة في هذا الباب صورية ، أي : لا تختلف عن البنوك التقليدية إلا في التخريجات والأسماء والصور والأوراق ، حيث تستعمل أسماء شرعية ليست لها حقيقة شرعية مختلفة .

وفي الجانب الآخر فإن البنوك عندما تقوم بالتمويل فإنها لا تلجأ إلى عمليات المشاركة والقراض ، بل تلجأ إلى المداينات ، تحت أسماء مختلفة ، مثل بيع التسيط وبيع المرابحة والإجارة التمويلية والعينة والتورق وما إلى ذلك . فالمسألة في جانب التمويل كالمسألة في جانب التمول مسألة صورية ، والحقيقة أنها كما في البنوك التقليدية عبارة عن عمليات مشابهة ومعدلات فائدة مستترة ومتخفية تحت أسماء أخرى .

هذا في البنوك ، أما في الصناديق فإن صاحب الصندوق يتلقى الودائع النقدية ويقلبها من أصول نقدية إلى أصول عينية ، كالأراضي والعقارات والشاليهات والفنادق وغيرها ، ويحقق أرباحاً رأسمالية خيالية بالتعاون مع ذوي النفوذ وتقاسم الغنائم والرشاوى ، ولا يعطي منها المودعين إلا الفتات ، وهو ما يساوي معدل الفائدة أو أقل . ولأجل ذلك يتحكم صاحب الصندوق بالإيرادات والمصاريف ، بحيث يعطي المودعين في النتيجة ٤٪ مثلاً ، في حين أنه حقق أرباحاً رأسمالية قد تبلغ ٤٠٠٪ ! والتمويل كله من المودعين ، ولم يشارك معهم في شيء ، وإذا شارك بأرض مثلاً فإنه يحسب لها قيمة مرتفعة جداً ، دون أن يتمكن أحد من أن يحاسبه أو يعترض عليه ، لا محاسب ولا مراقب ولا مراجع ولا مدير ولا شرعي ولا غير شرعي . المال يُخرس الكثيرين !

أقول : إن هذا الذي يمارس باسم الاسلام والاقتصاد الإسلامي هو أمر صوري ، ولا يعبر عن حقيقة الإسلام والاقتصاد الإسلامي . وهناك من رجال الأموال والأعمال من يتحكم بالاقتصاد الإسلامي والتمويل الإسلامي ويراقبه عن كثب ، ويخنقه بالحيل والمصالح الخاصة ، فلا يمرر منه إلا ما هو موافق لهذه المصالح . فإذا فشل الاقتصاد الإسلامي والتمويل الإسلامي لا قدر الله فمردّ ذلك إلى الذين يمارسونه على طريقتهم وحسب مصالحهم وأهوائهم ، وليس مردّه إلى الإسلام والاقتصاد الإسلامي الصحيح ، بل الإسلام والاقتصاد الإسلامي منه براء .

والهيئات الشرعية طالما أنها تتقاضى أجوراً على الفتوى ، فإنها لا تستطيع أن تجهر بالحق كي لا تنقطع أرزاقها . الهيئات مستفيدة ، ورجال الأموال والأعمال في الداخل والخارج مستفيدون ، ولكن رسالة

الاقتصاد الإسلامي رسالة خاسرة . لاشك أن الهيئات الشرعية قد حرّمت الربا كلّه لتبيحه كلّه بالحيل ! ولا ريب أنها قد حققت ثروات من وراء الفتوى وأختام الشرعية المزيفة . أجل ، لقد أخذت مبالغ كبيرة جدًا فماذا أعطتنا في مقابل ذلك ؟ لم تُعطينا إلا الحيل والسكوت والتعتيم . لا بد من تصحيح المسيرة واستنقاذها من براثن المنتفعين ، والله المستعان على ما يقولون ويفعلون .

* * *

رَفَعُ
عبد الرَّحْمَنِ النَّجْدِيُّ
أُسْتَاذُ الدِّينِ الْفَرُوقِ
www.moswarat.com

البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي هل هو آخذ في التدهور ؟

نعم ، ما هي الأسباب ؟

- شيوع الحيل السخيفة في الفتوى والبحث . وهي حيل من الفقهاء ،
وأخرى من الاقتصاديين .

- لا توجد أصوات كافية تنكر هذه الحيل ، بل يفضل الكثيرون
الممالة والانتفاع المادي الشخصي والمواظبة على حضور المؤتمرات
والندوات والمجامع ، ولو كانت رديئة .

- يحسب كثير من الفقهاء أن غاية الابتكار هي حمل الشريعة على
القانون ، ويحسب كثير من الاقتصاديين أن غاية الابتكار هي حمل
الشريعة على الاقتصاد !

- تجار الاقتصاد الإسلامي يقربون الرديء ، ويستبعدون الجيد .

- تجار الاقتصاد الإسلامي يضيئون الفاسد ، ويعتّمون على الصالح .

- تجار الاقتصاد الإسلامي يمنحون الجوائز للرديء ، ويحجبون
الجوائز عن الجيد ، ويا ليتهم لم يجشموا أنفسهم ، ولم ينصبوها ، لمقام
منح الجوائز ! كنا في غنى عنهم وعن جوائزهم المغرصة ! إن جوائزهم
لست جوائز علمية ، بل هي أشبه ما تكون بالرشاوى الخبيثة !

- هناك فقهاء وخبراء حصلوا على وظائف وجوائز ، وتردد أنهم علماء
في الاقتصاد والشريعة ، وهم لا يفهمون شيئاً حتى في قضايا الزواج

والطلاق . ولكن صنعتهم بعض الدوائر الخبيثة لكي يفصلوا لها الفتوى التي تريدها ، فالمفتي جاهل ومرتزق ، اجتمعت فيه الخصلتان ! هل تريد مني أن أذكر لك بعض الأسماء ؟

- بعض العلماء في الهيئات الشرعية تكوينهم العلمي الأصلي جيد ، ولكنهم انساقوا وراء المناصب والأرزاق . وبعضهم ليس له أي تكوين علمي مقبول .

- تم جمع التراث ، فإذا جاء باحث جديد يريد جمعه من جديد فإنه سيقع في فخ السرقة .

- كتب عدد من الكتب في النظام الاقتصادي الإسلامي ، فإذا عاد إليها كاتب جديد فلن يضيف إليها شيئاً ، بل ربما يلحق بها الأذى من حيث المنهج والمضمون واللغة .

- عولجت بعض المسائل ، فإذا أعاد باحث جديد معالجتها وقع في التكرار والاجترار والابتذال .

- تم بيان سبق المسلمين إلى بعض الأفكار الاقتصادية ، فماذا بقي للباحثين الجدد ؟

- تم في بعض الأحيان شرح بعض الأفكار بأفضل من الكتب الغربية الشائعة ، وذلك باستلهم الشريعة الإسلامية وأعمال الفقهاء والعلماء المسلمين . فإذا أراد باحث جديد إعادة الكرة فلن يجد أمامه إلا الإغارة على أعمال من سبقه . هذا لا ينفي وجود بعض الاستثناءات القليلة التي تظهر بين الفينة والأخرى .

- هناك فكر سائد في التمويل الإسلامي والاقتصاد الإسلامي ، متضخم من حيث الكم ، ومملّ من حيث النوع ، فإذا انضم باحث جديد إلى الجوقة فلن يزيد الطين إلا بلة .

- إذا أتى باحث جديد وأراد وضع كتاب دراسي فإنه لن يقوى على هذه المهمة ، التي عجز عنها السابقون له .

- ثم إذا فرضنا أنه أمكن الوصول إلى بعض الكتب الدراسية فمن يضمن تدريسها بدلاً من الكتب الدراسية الحالية . فالحكام والتجار عندنا محكومون بالأنماط العالمية ، وحتى لو أراد بعضهم الخروج على هذه الأنماط فإنه سيعجز نتيجة الضغوط الناشئة من الهيمنة العالمية ، التي وصلت إلى حد وضع قرآن بدل القرآن !

* * *

رَفَع
عبد الرحمن العجّري
أسكنه الفردوس
www.moswarat.com

الخطاب الاقتصادي الإسلامي المعاصر : قراءة علمية مناقشة كتاب غسان إبراهيم

الكاتب من مواليد صافيتا (سوريا) عام ١٩٥٨م ، عضو هيئة التدريس في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق . والكتاب من نشر دار الجندي ، دمشق ، ١٩٩٣م . ويقع في ١٧٤ صفحة من القطع الصغير . ويحتوي على ثلاثة أقسام :

- القسم الأول : بعض مكونات الاقتصاد الإسلامي .
- القسم الثاني : نقد الخطاب الاقتصادي الإسلامي المعاصر .
- القسم الثالث : تطبيق للشريعة الإسلامية ، أم تعبير عن الأزمة العامة الراهنة ؟

وتحت القسم الأول يندرج :

- الفصل الأول : مقولات الخطاب الاقتصادي الإسلامي المعاصر الأساسية ، وفيه المباحث التالية :
- البضاعة .
- الفائدة .
- الملكية .
- سمات الاقتصاد الإسلامي .
- علم الاقتصاد الإسلامي .

وتحت القسم الثاني يندرج :

- الفصل الثاني : معالم الاقتصاد الإسلامي .

- الفصل الثالث : الدّين - الدولة - الدنيا في النظام الاقتصادي الإسلامي .

- الفصل الرابع : تفكيك الخطاب الاقتصادي الإسلامي المعاصر .

وتحت القسم الثالث يندرج :

- الفصل الخامس : التأسيس التاريخي للاقتصاد الإسلامي .

- الفصل السادس : نهضة ثقافية جديدة ، أم دعوة إلى نظام إسلامي ؟

- الفصل السابع : الطرح التاريخي والعلمي للمسألة .

لن أطيل في عرض الكتاب ، وسيفهم القارئ مزيداً من الأفكار من خلال مناقشة الكتاب .

مناقشة الكتاب

- المراجع : مراجعك يا غسان محدودة ، لا يمكنك بالاعتماد عليها إلا أن تصل إلى نتائج وتعميمات خاطئة . ومن بين المراجع التي رجعت إليها وانتقدتها : الكتاب والقرآن : قراءة معاصرة لمحمد شحرور ١٩٩٠ م . والمشكلة هنا أنك اعتبرت الشحرور نصيراً للإسلام والاقتصاد الإسلامي . وفي هذا نظر ، فهو مهندس لا اقتصادي ، ولا متحمس للإسلام ، بل يميل إلى نقضه . وقد لقي كتابه ترحيباً ورواجاً كبيراً في الأوساط المعادية للإسلام .

- رجعت إلى أعمال فردية لهذا الكاتب أو ذاك ، ويبدو أنك لم تسمع بمراكز البحث في الاقتصاد الإسلامي ، هذا مع أن مركز أبحاث الاقتصاد

الإسلامي مثلاً قد أنشئ منذ عام ١٩٧٦م . وهناك مراكز ومعاهد بحثية أخرى .

- هناك كتابات سطحية وكتابات رصينة في الاقتصاد الإسلامي وفي سائر العلوم الإسلامية ، لا بد من التمييز بينها .

- حصرت نفسك في الكتب الدراسية للعلوم الاقتصادية ، ولا يبدو أنك مطلع على الكتابات النقدية التي يوجهها علماء الاقتصاد الغربيون أنفسهم إلى نظامهم الاقتصادي .

- لغة الخطاب : لغتك في الخطاب لغة ماركسية ألفتها وتعودت عليها خلال فترة دراستك في ألمانيا الشرقية ؛ التي حصلت منها على الدكتوراه عام ١٩٨٩م .

- لا ترى أن للاقتصاديين المسلمين حقاً في تأسيس اقتصاد إسلامي ، فالاقتصاد الحديث بنظرك اقتصاد علمي له قوانين علمية ثابتة وراسخة ، وإنجازات علمية وعملية هائلة ، ومن ثم فلا يمكن تجاوزه .

- تعتقد أن الاقتصاديين المسلمين لا يعترفون بالعلوم الاقتصادية الحديثة ، بل يرفضونها جملة وتفصيلاً .

- تظن أن الإسلام إذا طبق في الجانب الاقتصادي ، أو في جوانب أخرى ، فإن المسلمين سيكونون مقيدين بالتراث التاريخي ، فلا يمكن أن يحددوا عنه ، وكأنه لا مجال للاجتهاد الإسلامي الحديث .

- تظن أن الجدل في الاقتصاد الإسلامي وفي الفقه المالي أمر محرّم ؛ لأنه ضرب من ضروب الجدل في الدين . ورأيك هذا فيه نظر ؛ لأنك غير مطلع على المناقشات والمناظرات القديمة والحديثة .

- أنت تميل إلى أن تكون الهيمنة لعلم الاقتصاد ، وهذا أمر غير صحيح ، فلا بد من النظر إلى العلوم الأخرى وبيان التأثيرات المتبادلة بين

العلوم . وإذا كان هناك موضوع تتداخل فيه العلوم ، فلا بد من معالجته بجميع هذه العلوم ، وقد تختلف الأهمية النسبية لكل علم من هذه العلوم في هذه المعالجة . ولا بد من القول بأنه إذا تم الفصل بين العلوم من الناحية النظرية لغرض تسهيل الدراسة والبحث ، إلا أن الدارس يجب ألا تغيب عنه صلات علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى .

- تدافع عن الفائدة ، ولم تتعرض للأسواق المالية وما ينتشر فيها من مضاربة وقمار وخداع .

- تعرضت كثيرًا إلى الفائدة والربح والربح ، ويفهم من كلامك أنك تساوي بينها جميعًا في أنها ربيع مالية مستنكرة ! فلماذا ينكر المسلمون الفائدة ولا ينكرون ربيع الأرض وبيع التجارة ؟ هناك من بحث في هذه الأمور من الاقتصاديين المسلمين وأنت غير مطلع على أعمالهم . لكن الربح لا يمكن مساواته بالفائدة ، إلا في الفكر الماركسي !

- لماذا تعيب أن يتفحص المسلمون العلوم الاقتصادية وأعمال المصارف والبورصات وشركات التأمين وغير ذلك ، لإبداء الرأي الاقتصادي والشرعي فيها ، والمساهمة في الفكر الاقتصادي والمالي الحديث ، ومحاولة التأثير على العلوم النظرية والتطبيقية والسلوكيات السائدة ؟ وهذا ما يقوم به رجال اقتصاد غربيون يحملون جوائز علمية كبيرة . ولكن يبدو أنك غير مطلع على كتاباتهم وأعمالهم المؤلفة ولا المترجمة .

- يجب أن تنتبه إلى الفرق الكبير بين العلوم النظرية عند الغرب والسلوك العملي ، ففي حين أنهم يتحدثون عن المنافسة في الكتب الدراسية نجد أنهم يمارسون أبشع أنواع الاحتكار والاستئثار والهيمنة والاستبداد والغطرسة في الواقع العملي .

- لا تخشَ علينا يا غسان من أن نجعل من مشكلات الماضي مشكلات الحاضر ، فنحن نرجع إلى الماضي لا لكي نعيد الماضي ، بل لكي ننتفع من تجارب الماضي ، شأننا في ذلك شأن العقلاء من جميع الأمم .

- ونحن نعود إلى كتب التراث ، لا لكي نتشبت بها ونقدسها ، بل لكي نناقشها ونأخذ منها الدروس والعبر والمبادئ ، ولكي نستفيد من تجارب الماضي في صنع الحاضر والمستقبل .

- لا تخشَ علينا يا غسان من الزكاة في العصر الحاضر ، فعندنا من الآليات ما نستطيع بها سد الحاجات ، ألم تسمع بالتوظيف (التكليف) المالي الإضافي ؟ ألم تسمع بحديث : « إن في المال حقاً سوى الزكاة » ؟

- أنت تطالب رجال الاقتصاد الإسلامي بنظام اقتصادي إسلامي متكامل ، مع أنه لا يوجد في العالم كله نظام بشري متكامل ، إنما هي تطبيقات قابلة للتجربة والخطأ والتصحيح والإصلاح والترقيع ، وما إلى ذلك ، وهذا لم يعد يخفى على أحد في أيامنا هذه ، بعد الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ م .

- أنت تعلم أن العلوم الاقتصادية ليست من العلوم القطعية ، بل هي من العلوم الظنية ، وتختلف من مذهب اقتصادي إلى آخر ، بحسب القيم الظاهرة أو الخفية التي تسيطر على المنظرين فيها . ولكن يبدو أنك غير مطلع على هذا الأمر بعد . حتى الرياضيات كان المسلمون يستخدمونها في توزيع التركات والمواريث ، في حين أن الغربيين اليوم يستخدمونها في القمار والخداع والنهب والحرب والعدوان . فعلىنا أن نكون حذرين من العلوم الاجتماعية ، بل حتى من العلوم الدقيقة وتوجيهاتها لأغراض مشبوهة .

- أنت تعلم أن الكبار والمتنفذين وعصابات المافيا قد يستخدمون

المفكرين والمنظرين من أجل أن تأتي العلوم والتشريعات والمؤسسات خادمة لمصالحهم الخاصة الضيقة . ومن ثم لا تخلو العلوم من أكاذيب ومخاتلات ومظالم ، يجب على الباحث الحر الأمين أن يكشف عنها . وللاقتصادي الشهير غالبريت كتاب عن الكذب في علم الاقتصاد . وكنتُ كتبت في السابق مقالاً مترجماً لرجل الاقتصاد الفرنسي جاك آتالي بعنوان : شن الهجوم على أكاذيب العلوم .

- كثيراً ما تردد في كتابك تعجبك من دعوى المسلمين بأنهم هم الذين يمتلكون الحقيقة فقط دون غيرهم ، هذا مع أن العالم المسلم عندما يُصدر رأياً فإنه مأمور بأن لا ينسب رأيه لله والرسول ، بل يقول : هذا رأيي وهذا ما فهمته من النصوص الشرعية . فهو بذلك يسمح للآراء الأخرى بالمرور والمناقشة والمفاضلة والترجيح . كما أن المسلمين يأخذون عن غيرهم ، ولا يرون في ذلك حرجاً ، فالحكمة ضالتهم أنى وجدوها فهم أولى بها .

- أنا أدعوك لأن تدرس الإسلام دراسة صحيحة ، وأن لا تسلم بكل ما يكتبه المسلمون ولا غيرهم ، وأن ترجع إلى القرآن والسنة وأعمال الأئمة الكبار ، وأن تساهم مع المسلمين في بناء علم اقتصاد إسلامي رصين وأمين . والبناء لا يأتي كله دفعة واحدة كما تظن ، بل لا بد فيه من الدأب والمثابرة والصبر ، فدع عنك هذه الاستمارة الماركسية الجاهزة في النقد ، واشترك معنا ، بعقل منفتح وقلب صاف ، في معركة البناء والنهضة والعمران ، ودفع الظلم والعدوان ، وألق من يديك معاول الهدم والتثييط .

- لم تحسن الظن بعلماء المسلمين ، ولم تبحث عنهم وعن أعمالهم العلمية ولم تتعلم منهم . لا تظن أنك وحدك الذي تملك العلم والمنهج والحق . وعليك بالمقابل ألا تحسن الظن كثيراً بالعلوم الغربية ، بل

عليك أن تكون حيالها من أصحاب الشك العلمي المنهجي .

- إذا أتى علماء المسلمين بهذا الذي تذكره وتنكره ، فبم أتيت أنت ؟ هل ابتكرت نظرية جديدة ، هل أسست علمًا ، هل نقحت فكرة أو مؤسسة أو تشريعًا ؟ هل كشفت كذبًا أو خداعًا أو تزويرًا ؟

- إن التنمية التي تبحث عنها تحتاج إلى علوم مناسبة ، كما تحتاج إلى حوافز ملائمة ، ولعل الدّين يأتي في رأس القائمة ، فالدّين هو المحرك للنهضة والتقدم إذا أحسنّا فهمه ، فلنبحث عن الفهم بدل أن نبحث عن الهدم . ولنتعلم الدّين من داخله ، لا من خارجه ، من خلال الفكر الماركسي وغيره .

- إن هؤلاء الذين تتحدث عنهم بأنهم ألبسوا الفكر الغربي أردية دينية هم موضع انتقاد شديد منا نحن ، قبلك أنت ، وأنت تعلم أن العلماء من أهل الرصانة والأمانة إنما يحاربون الحيل والخرافات والخزعبلات والشعوذات ، ولكنك تحتاج إلى الاطلاع على أعمالهم .

- عليك أن تتخلى عن الأحكام المسبقة التي اخترنتها من الاقتصاد الماركسي ، وأن تتحلى من جديد بصفاء الرؤية وروح الاستقلالية العلمية والانفتاح نحو الدين والأخلاق والقيم التي غيرت في السابق مجرى التاريخ ، وأنجبت الفحول والأفذاذ من العلماء والمفكرين . لقد اعترف علماء الغرب أنفسهم بأن الغرب قد تقدم مادياً ، وتأخر أخلاقياً !

- أدعوك يا غسان إلى إعادة النظر في كتابك ، وإصدار طبعة جديدة منه ، تستفيد فيها من الكتابات التي فاتتك ، وتستعين فيها بالدخول على الإنترنت ، من أجل مزيد من المراجع والكتابات . فخطابك يا غسان أولى بالنقد من خطابنا . خطابنا أصيل وخطابك دخيل . خطابنا واضح وخطابك غامض . خطابك يُجهد القراء ولا طائل تحته . هل الغرض من

خطابك الترقية العلمية في الجامعة أم الوصول إلى الحقائق العلمية ؟
خطابنا يستفيد من علم الله بالإضافة إلى علم البشر ، وخطابك يقتصر على
علم البشر ، وما أوتوا من العلم إلا قليلاً .

- يا غسان ليس خصمك على هذه الدرجة من السذاجة التي تتخيلها
فيه أو تفترضها ، لكي تتقده بعد ذلك بسهولة ويسر وسلاسة وسرعة !
- إن كنت تميل إلى الفلسفة فأنا أذكرك فقط بأربعة من رجالاتها
المعاصرين : عبد الرحمن بدوي ، وروجيه غارودي ، وعبد الوهاب
المسيري ، ومصطفى محمود اللذين غيَّبهما الموت تبعاً في سنة واحدة
٢٠٠٩م . ألا ترى معي أن الإسلام يفهمه العوام ، ويفهمه أصحاب
العقول الكبيرة والفطر السليمة والنوايا الحسنة ، أما أنصاف المتعلمين
فربما يصعب عليهم الوصول إلى الحقائق ، وربما يكون العلم عليهم عبئاً
ثقيلاً يرزحون تحته . ويغلب على ظني أنك لو اطلعت على العلوم
الإسلامية لزداد علمك ، ليس في الإسلام فقط ، بل في الاقتصاد أيضاً ،
ولا يبعد أن تكون واحداً من المبدعين .

* * *

ملاحظات على من يكتب في الاقتصاد الإسلامي قادمًا من الاقتصاد الوضعي

- هل الزكاة ضريبة ؟
- هل للزكاة سلبيات ؟
- الزكاة : هل تفرض على الأرباح الصافية ؟
- هل يأخذ الإسلام بمبدأ المنافسة الكاملة ؟
- التجارة لم تطور فيها الإسلام شيئًا !
- هل نحدد الربح بنسبة من التكلفة ؟
- الربا الحرام : هل هو الربا المضاعف ؟
- التمييز بين الربا والفائدة .
- المصارف الإسلامية : هل عزفت عن الأعمال المصرفية ؟
- حصة الممول وحصة المنظم .
- المزارعة : تقسيم الربح أم تقسيم الناتج ؟
- أن تراث الدولة من لا وارث له : هل يعدّ هذا من الضرائب غير الشرعية ؟
- انظر كيف يستشهد بعض الباحثين بنصوص القرآن ؟
- هل صحيح أن لا مسؤولية جماعية في الإسلام ؟
- المتخصص .
- الشناء على شخص ؛ لأنه يوافقني في الرأي (مصطفى الزرقا) .

هل الزكاة ضريبة ؟

يقول أحد الباحثين : « الزكاة ضريبة تدفع للدولة مقابل قيامها بالخدمات العامة ، كالصحة والتعليم والرياضة وإقامة دور العجزة واليتامى ورعاية المكفوفين والإنفاق على المرافق العامة ، والإنفاق على الفقراء وتشغيل العاطلين أو تقديم الإعانات لهم » . ويقول أيضاً : « أما في الإسلام فإن الضريبة مبدأ أساسي وركن من أركان الإسلام » . وفي موضع آخر ، يعرف الزكاة بأنها : « فريضة مالية يدفعها المكلف للدولة إذا توافرت لديه الإمكانيات اللازمة ، بصورة نهائية ، وذلك للحفاظ على التكافل الاجتماعي وخدمة الأهداف العامة للدولة ، وتأمين الإيرادات العامة للدولة » . وعاب الباحث على الدولة الإسلامية بأنها لم تأخذ بمبدأ شيوع الإيرادات .

- ليس صحيحًا أن الزكاة ضريبة ، لا من حيث الاسم ولا من حيث الموضوع ولا من حيث الأهداف . ويبدو أن الباحث متأثر بالضريبة الوضعية ، ويرى أن يستبدل الضريبة بالزكاة . فالنموذج المحتذى عنده ما تقوله الكتب الدراسية الوضعية !

- الزكاة لها بيت مال خاص ، أما الفرائض المالية الأخرى فتدخل في بيت المال العام . سبب ذلك أن الزكاة تحددت مصارفها بالقرآن الكريم ، فلا بد من أن يفرد لها صندوق خاص وديوان خاص ومحاسبة خاصة .

- الخدمات العامة لا تغطي بموارد الزكاة ، بل بالموارد العامة الأخرى .

- مبدأ شيوع الإيرادات يمكن تطبيقه في الوظائف (الفرائض) المالية الأخرى ، ولا يطبق في نطاق الزكاة ، وهذا لا يعيب الزكاة في شيء ، بل

على العكس من ذلك تمامًا . وعلى الباحثين أن لا يتخذوا من المبادئ
الوضعية معيارًا يحكمون بموجبه على الأحكام والمبادئ الشرعية ،
فالعكس هو الصحيح .

هل للزكاة سلبيات ؟

يقول أحد الباحثين في الاقتصاد الإسلامي ، تحت عنوان « سلبيات
الزكاة » : « الزكاة إيراد مالي فرض منذ مجيء الإسلام ، ومضى عليها
أربعة عشر قرنًا من الزمن » . ثم يقول : « يجب أن تفرض الزكاة على
الأرباح الصافية ، وليس على رأس المال الثابت » .

- يجوز أن يقال : إن للضرائب الوضعية سلبيات ، ولكن لا يجوز أن
يقال مثل هذا بحق الزكاة . فمن يقول هذا يمكنه أن يقول : إن للسنة
النبوية سلبيات ، أو للقرآن سلبيات . معاذ الله . يحسن إذا لزم الأمر أن
يوصف الناس أو الباحثون بأن لهم سلبيات ، لا أن توصف الزكاة بذلك .

- أستطيع أن أقول : إن للميسر حسنة أو مصالح أو منافع
مرجوحة ، ولكن لا أجرؤ أن أقول إن للزكاة سلبيات أو مفسد أو أضرارًا
ولو مرجوحة . الميسر جاء فيه قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ
وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا ﴾ [البقرة :
٢١٩] . الميسر محرم ولو كان فيه نفع ؛ لأن ضرره أكبر من نفعه ، ونفعه
خاص وضرره عام ، والعام مرجح على الخاص . والزكاة واجبة ، وربما
يقال أيضًا : إن لها مصالح ومفاسد ، مصالحها أكبر من مفسدها ،
مصالحها لا تخفى ، أما مفسدها فهي تتمثل فيما يتحملة المكلف من
تكاليف يجب أن يخرجها من أمواله ، فهي نقص على الدافع وزيادة
للقابض . ولهذا جاء فيها الحديث : ما نقص مال من صدقة ، أو
ما نقصت صدقة من مال . وذلك لإشعار المكلف بأن الزكاة وإن كانت

تنقص ماله في الحال ، إلا أنها تزيده في المآل ببركة الله وثوابه .

- يقول العزبن عبد السلام : « اعلم أن المصالح الخالصة عزيزة الوجود » (القواعد الكبرى ٩ / ١) . « المصالح المحضة قليلة ، وكذلك المفساد المحضة ، والأكثر منها ما اشتمل على المصالح والمفساد » (نفسه ١٩ / ١) . وعقد فصلاً بعنوان : « فيما لا يمكن تحصيل مصلحته إلا بإفساده أو بإفساد بعضه أو بإفساد صفة من صفاته » (نفسه ١٢٩ / ١) .

- الزكاة تفرض على عروض التجارة ، التي يمكن أن يقال عنها تجوزاً بأنها : رأس مال متداول ، أو أصول (موجودات) متداولة .
- لا تفرض الزكاة عند جمهور الفقهاء على رأس المال الثابت الذي يمكن أن يوصف بأنه من الموجودات (الأصول) الثابتة .

الزكاة هل تفرض على الأرباح الصافية ؟

يقول أحد الباحثين في الاقتصاد الإسلامي : « تفرض الزكاة على الأرباح الصافية ، بعد احتساب النفقات واحتياطي التوسع الصناعي وتجديد الآلات وغيرها ، بمعدل ٥ ، ٢٪ ، فهي قليلة جداً إذا ما قارناها بالمعدلات الضريبية المعمول بها في المجتمعات الحديثة » .

يؤخذ على هذا الكلام ما يلي :

- يبدو من كلام الباحث ، في مواضع أخرى من كتابه ، أن هذا اقتراح منه ، فيجب في رأيه أن تفرض الزكاة على الأرباح وليس على العروض التجارية . ومن المعلوم أن الأرباح أموال باطنة تساعد على التهرب المالي . كما أن الوصول إلى الأرباح الصافية أصعب من الوصول إلى الأرباح الإجمالية ، وهذه أصعب من الإيرادات ، وهذه أصعب من

الموجودات . وهذا ما يقلل من احتمال وجود مال يزكى ، ويلحق الضرر بالفقراء . ومن المهم أن نشير هنا إلى أنه ليس من الضروري أن يكون كل ما عند الغرب صواباً وعدلاً . فالرأسماليون يختارون الضرائب التي يستطيعون التهرب منها ؛ لتقع على رؤوس الفقراء . ومن ثم فإن الأمر بحاجة إلى دراسة أعمق وأدق . وهناك من عقلاء الاقتصاديين من يطالب بإلغاء الضرائب على الدخل ، والأخذ بالضرائب على رأس المال . ومن هنا فإن ادعاء بعض الاقتصاديين بأنهم متخصصون خلافاً للفقهاء ادعاء غير صحيح ؛ لأن التخصص لا يكفي ، بل يجب أن يقترن بالقدرة على الاجتهاد في المسائل الاقتصادية ، فضلاً عن المسائل الشرعية .

- الأرباح يتم التوصل إليها بطرح النفقات من الإيرادات . والنفقات يدخل فيها الاهتلاك ، ولكن لا تدخل فيها الاحتياطيات . فالاحتياطيات تدخل في حساب توزيع الأرباح ، وليس في حساب الأرباح والخسائر .

- هب أن اقتراح الباحث تم الأخذ به ، وانتقلنا من الزكاة على الأصول إلى الزكاة على الدخل (الأرباح) . إذا تم هذا فليس من المعقول أن يبقى المعدل ٥, ٢٪ ؛ لأن هذا المعدل هو أدنى معدلات الزكاة . ولا أدل على ذلك من أن الزكاة عندما تصبح زكاة على الناتج الزراعي فإن معدلها يرتفع ليصبح ٥٪ على الزروع المسقية ، و ١٠٪ على الزروع المسقية . هذا على الناتج ، فإذا صارت على الأرباح فإنها ترتفع أكثر ؛ لأن وعاء الزكاة يضيق ، ويضعف احتمال تحقيقه . فليس من الصحيح القول بأن الزكاة هي بمعدل ٥, ٢٪ على الأرباح الصافية .

- التهرب من الزكاة غير التهرب من الضريبة ؛ لأن الزكاة دين ، كما أن التهرب من زكاة الأموال الباطنة أكبر من التهرب من زكاة الأموال الظاهرة . كما أن الصغار هم الذين يدفعون الضرائب ، أما الكبار فإنهم

يتهربون ، والضريبة التي يختارها هؤلاء الكبار تساعدهم على ذلك . فإذا انخفض معدل التهرب الزكوي ، فإن معدلات زكوية أقل تكون كافية لسد الحاجة .

هل يأخذ الإسلام بمبدأ المنافسة الكاملة ؟

يقول أحد الباحثين : « يؤمن الإسلام بمبدأ المنافسة الكاملة ، والدولة الإسلامية تدعم نشاط المنافسة الكاملة » . الحقيقة أن المنافسة في الاقتصاد منافستان : منافسة كاملة ، ومنافسة ناقصة (منافسة احتكارية) ، وهي تقع موقعًا وسطًا بين المنافسة الكاملة والاحتكار الكامل . وإذا كان الاحتكار غير مرغوب ، فإن المنافسة الكاملة غير ممكنة التحقيق في عالم الواقع ، حتى إنهم يقولون إن ابتسامة واحدة من بائعة حسنة كافية للقضاء على المنافسة الكاملة . ومن ثم فليس من المعقول ربط الإسلام بما هو مثالي غير قابل للتحقيق في الواقع . المنافسة الكاملة حالة مثالية تتم دراستها في كتب الاقتصاد لمحاولة الاقتراب منها ما أمكن ، وليس للوصول إليها حرفيًا . والمنافسة الناقصة هي النموذج الشائع ، ولا مانع منه .

التجارة : لم يطور فيها الإسلام شيئًا !

يقول أحد الباحثين القادمين إلى الاقتصاد الإسلامي من الاقتصاد الوضعي : « التجارة كانت تخضع لأعراف وتقاليد لم يطور فيها الإسلام شيئًا . أما الزراعة فلم ترد كثيرًا في الفقه الإسلامي » .

- كيف يقال هذا عن التجارة ، والإسلام جاء بالكثير من التشريعات والقيم والآداب التي تنظم المبيعات والمصارفات والمداينات ، والحوالات والسفاج والمؤاجرات ، والجعالات والشركات والكفالات ،

والضمانات ، وحرَم الربا والقمار ، والغرر والجهالة ، والرشوة والاحتكار ، والغش والنجش ، وغير ذلك !؟

- وكيف يقال هذا عن الزراعة ، والإسلام جاء بالكثير من التشريعات والقيم والآداب والحوافز التي تنظم المزارعة والمساقاة والمغارسة وإحياء الموات ، وحرَم تحجير الأرض وتعطيلها ، ودعا إلى إعارتها أو إجارتها أو مزارعتها ، وحض على ذلك حتى إنه جاء في الحديث النبوي : « إذا قامت القيامة وفي يد أحدكم فسيلة فإن استطاع ألا تقوم حتى يغرسها فليغرسها ! »

- إن مثل هذا الكلام يحتاج إلى إثبات ، ولا يقبل إرساله هكذا بدون دليل .

هل يجب أن نحدد الربح بنسبة من التكلفة ؟

يقول أحد الباحثين في الاقتصاد الإسلامي : « لماذا لم يبحث علماء المسلمين في قضايا التكلفة ، ليحددوا على أساسها معدلاً مناسباً من الربح » ؟

- كأن الباحث يرى أن تحديد الثمن على أساس التكلفة مع إضافة معدل ربح هو أفضل طريقة . لكن هذا غير مسلم ، فهناك في الإسلام طريقتان : الطريقة الأولى أن يتحدد الثمن على أساس المساومة وقوى السوق ، وهو ما يطلق عليه في الفقه الإسلامي : بيع المساومة ، ويرى الفقهاء أنه أفضل من بيع الأمانة الذي سنتكلم عنه في الطريقة الثانية . الطريقة الثانية أن يتحدد الثمن على أساس الأمانة ، فيصرح البائع بالتكلفة مع إضافة ربح معلوم ، ويتحدد هذا الربح بمقدار معلوم ، أو بنسبة معلومة من التكلفة ، وهذا ما يسمى في الفقه الإسلامي : بيع المرابحة ، وهو أحد ثلاثة أنواع من بيوع الأمانة ، النوع الثاني : بيع الوضعية أو بيع

الحطيطة ، وهو البيع بثمن الكلفة ناقصًا خسارة معلومة ، أو نسبة معلومة . والنوع الثالث : بيع التولية ، وهو البيع بثمن الكلفة دون ربح ولا خسارة .

- ما يبحث عنه الباحث من قضايا التكلفة يجده في الفقه الإسلامي في بيوع الأمانة ، إذ يبحث الفقهاء عناصر التكلفة ، وما يجب أن يدخل فيها أو لا يدخل . حتى إنهم صرحوا بضرورة أن يبين البائع ما إذا اشترى السلعة بثمن معجل أو مؤجل ؛ لأنه إذا اشترى السلعة بثمن مؤجل ، ثم أراد أن يبيعها بثمن معجل وجب عليه تخفيض الثمن بمقدار الزمن . فقد قال الفقهاء : إن للزمن حصة من الثمن . فهذا عنصر دقيق وعميق من عناصر التكلفة التي تعرض لها الفقهاء الذين يظلمون عند من لم يطلع على أعمالهم وينقب عنها .

- لا يرى الفقهاء وجوب تحديد الربح في الإسلام ، سواء في بيوع لمساومة أو في بيوع الأمانة . فقد يربح التاجر ربحًا كثيرًا أو قليلاً ، وقد يخسر . فالربح والخسارة خاضعان لقوى العرض والطلب . وتحديد الربح مناف للحرية الاقتصادية والرشد الاقتصادي ، والله أعلم .

الربا الحرام هل هو الربا المضاعف ؟

يقول أحد الباحثين القادمين من الاقتصاد الوضعي إلى الاقتصاد الإسلامي : « الربا هو إقراض مبلغ من المال لفترة معينة مقابل الحصول على الضعف أو الضعفين حين استحقاق الأجل » .

- الربا هو أي زيادة مشروطة ، كثرت أو قلت . ولا يشترط أن تبلغ الضعف أو الضعفين حتى تسمى ربا .

- قوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً ﴾

[آل عمران : ١٣٠] ، فيه قولان عند العلماء : القول الأول : إن هذا وصف

لما كان سائداً في الجاهلية ، وليس شرطاً من شروط تحريم الربا . القول الثاني : إن هذه مرحلة من مراحل تحريم الربا ، والمرحلة اللاحقة هي تحريم الربا كله بقوله تعالى : ﴿ فَلَکُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِکُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ۲۷۹] .

التمييز بين الربا والفائدة

يميز بعض الاقتصاديين بين الربا والفائدة ، بغرض تحريم الربا وإباحة الفائدة ، بقوله : « يسدد دين الربا دفعة واحدة عند حلول الأجل ، بينما يسدد دين الفائدة أو دين المصرف على أقساط شهرية أو سنوية حسب طبيعة كل قرض ، فهي لا توقع المدين في العسر ؛ لأنها معلومة المبالغ » .

هذا الكلام غير صحيح :

- لأن الربا أو الفائدة قد تكون ذات معدل مرتفع أو منخفض ، وإن تعارف الناس في هذا العصر على أن الربا ذو معدل مرتفع ، بخلاف الفائدة .

- تسديد الربا أو الفائدة على دفعة واحدة أو على عدة دفعات لا يغير من مفهوم الربا أو الفائدة ، ولا يصلح معياراً للتمييز بينهما .

- تدل الشواهد التاريخية على أن الربا في الجاهلية كان يسدد على دفعة واحدة أو على دفعات متعددة . يقول الرازي في تفسيره : « كانوا يدفعون المال على أن يأخذوا كل شهر قدرًا معينًا ، ويكون رأس المال باقياً ، ثم إذا حلّ الدين طالبوا المدين برأس المال » . ومن البدهي أن دفعات الربا في هذه الحال معلومة المبالغ والآجال . ومن ثم لا فرق في هذا بين الربا والفائدة .

المصارف الإسلامية

هل عزفت عن الأعمال المصرفية ؟

يظن بعض الباحثين أن المصارف الإسلامية قد عزفت عن الأعمال المصرفية إلى الأعمال التجارية ، من بيع وشراء ، بدل التمويل والتمويل . والحقيقة أن هذه النظرة غير صحيحة ، بل الصحيح أن المصارف الإسلامية تمارس نفس الأعمال المصرفية التي تمارسها المصارف الأخرى ، ولكن بالحيلة ، أي : تسمي الأعمال المصرفية المعروفة بأسماء شرعية ، مستمدة من البيع والشراء والتأجير والاستصناع وما إلى ذلك ، فالحقيقة المصرفية واحدة والأسماء مختلفة ومتنوعة .

حصة الممول وحصة المنظم

يقول أحد الباحثين في الاقتصاد الإسلامي ، تحت عنوان « حصة المستثمر » : « إذا لم نحدد حصة النقود في العملية الإنتاجية فإننا نظلم المستثمر ، ونعطي صاحب المال أكثر مما يستحق . ولا يجوز أن نقول : إن صاحب المال يحصل على نصف الربح ، والمستثمر يحصل على النصف الآخر ، كما هو الحال في عقد المضاربة ؛ وذلك لأن التنظيم يحتاج إلى حصة أكبر بكثير من حصة الممول (المصرف) ، ولكي نشجع المستثمر ؛ الذي نفتقده في مجتمعاتنا » .

- إذا حددنا حصة النقود فهذا يعني أننا نلجأ إلى نظام الفائدة .

- في نظام الفائدة يُظلم المستثمر إذا حقق المنظم أرباحاً عالية ، ويُظلم المنظم إذا حقق أرباحاً قليلة أو وقع في خسارة .

- ليس من الصحيح أن الربح في عقد المضاربة يتم اقتسامه مناصفة على الدوام بين رب المال والعامل المضارب (المنظم) ؛ إذ يمكن

الاتفاق بينهما على النسبة التي يتراضيان عليها وفق قوى السوق ، وحسب أهمية كل من المال والعمل (التنظيم) في تحقيق الإيراد والربح .

- في نظام الفائدة يتحكم المصرف المركزي بحصة رب المال ، وقد تكون كثيرة أو قليلة أو سالبة في حال التضخم . أما في نظام المضاربة الشرعية فإن حصته تخضع لقوى السوق .

المزارعة :

تقسيم الربح أم تقسيم الناتج ؟

يقول أحد الباحثين القادمين إلى الاقتصاد الإسلامي من الاقتصاد الوضعي : « المزارعة هي شركة بين صاحب الأرض والمستأجر الذي يزرعها ، ويحدد في العقد مساحة الأرض والأجرة السنوية لها أو تقسيم الأرباح مناصفة أو بالثلث أو غير ذلك » .

- لفظ « المستأجر » غير صحيح في المزارعة ؛ لأن العقد عقد مشاركة وليس عقد إجارة . وكذلك لفظ « الأجرة السنوية » .

- عبارة : « تقسيم الأرباح » صحيحة في المضاربة (القراض) ، وغير صحيحة في المزارعة ؛ لأن الذي يقسم بين صاحب الأرض والمزارع هو الناتج (الخارج) وليس الربح .

أن ترث الدولة من لا وارث له :

هل يعدّ هذا من الضرائب غير الشرعية ؟

يقول أحد الباحثين : « إذا توفي أحد المواطنين دون أن يكون له ورثة يجوز للدولة أن تأخذ ممتلكاته إيراداً إلى بيت مال المسلمين ، وتصرف في مصالح المسلمين . وقد شكلت تركات من يموت دون وارث مورداً مهماً لبيت المال ، على الرغم من أنها تعدّ من الضرائب غير الشرعية » .

ثم يقول : « لقد تباينت الآراء حول هذه الأموال ، فمنهم من طالب بإرجاعها إلى الورثة ، ومنهم من طالب بوضعها في بيت المال لتصرف على المصالح العامة » .

- مقصود الباحث : إذا توفي أحد المسلمين ، لا أحد المواطنين ، لاسيما وأن مصير التركة إلى بيت مال المسلمين .

- هذه التركات التي تعود إلى بيت المال ليست من الضرائب ، ولا يجوز القول : إنها غير شرعية .

- أقوال الباحث متناقضة : فهو يقول أولاً : غير شرعية ، ثم يقول : فيها قولان !

- ردّ التركة إلى بيت المال يحتمل معنيين : المعنى الأول : بيت المال وارث من لا وارث له ، لا من ذوي الفروض ولا من العصابات ولا من ذوي الأرحام (القرابات البعيدة) . المعنى الثاني : إذا ورث أصحاب الفروض ، ولم تكن هناك عصابات ، فإن الباقي من التركة يردّ إلى بيت المال عند بعض العلماء ، ولا يردّ على أصحاب الفروض .

انظر كيف يستشهد بعض الباحثين بنصوص القرآن !

يقول أحد الباحثين : « يعدّ أجر العامل أمانة لدى صاحب العمل ، يجب الوفاء به عند أداء العامل لعمله ، وهو حق يحصل عليه العامل من جراء قيامه بالعمل . يقول تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ ﴾ [فصلت : ٨] . وحسب هذه الآية لا يقدم صاحب رأس المال ، أو صاحب العمل ، الأجر بمئة ، وإنما حسب عمل العامل وجهده » .

- لو حذف الآية لكان أفضل .

- الآية في الثواب الأخروي ، وكلام الباحث في أجر العمل

الديني .

- لو كان العامل غير مؤمن ، هل يمكن ألا نعطيه ما يستحقه من أجر

على عمله ؟

- الأجر غير الممنون ؛ أي : المستمر غير المقطوع . وهذا في

الآخرة ، لا في الدنيا . فإذا انقطع العامل عن العمل لدى رب العمل في

الدنيا انقطع أجره .

- هناك أفكار لا تحتاج إلى تأييدها بالنصوص ؛ لأنها واضحة ومقبولة

بالحس الإسلامي العام . ما يحتاج إلى ذلك هو الخلافات الفقهية التي

يحتدّ فيها الجدل والخلاف بين العلماء ، ومن البدهي ألا يتم الاستشهاد

إلا بالآيات المناسبة .

هل صحيح أن لا مسؤولية جماعية في الإسلام ؟

يقول أحد الباحثين في الاقتصاد الإسلامي : « إن الفرد لم يخلق لكي

يخدم المجتمع ، بل على العكس من ذلك فإن المجتمع هو الذي ينبغي له

في النهاية أن يكون خادماً للفرد ؛ لأنه لا توجد مسؤولية جماعية في

الإسلام ، فلا يقف أفراد المجتمع معاً يوم القيامة بين يدي الله تحاسب

كوحدة واحدة . وكذلك فإن الهدف النهائي والغاية الكبرى لوجود الحياة

الاجتماعية نفسها إنما هو سعادة الفرد وراحته ، وليست سعادة المجتمع

ومتعته » .

هذا الكلام غير صحيح ، ولعله ردة فعل للنظم الجماعية الاشتراكية ،

وربما يعبر عن النظم الفردية الرأسمالية . فالمسؤولية في الإسلام

مسؤوليتان : مسؤولية فردية ، ومسؤولية جماعية . وإذا كانت هناك

مسؤولية جماعية فإنها تقسم عند المساءلة الفردية إلى حصص فردية تدخل كل منها في المسؤولية الفردية . ففروض الكفاية هي من المسؤوليات الجماعية ، إذا قام بها البعض سقطت عن الآخرين ، وإذا قصر فيها المجتمع أثم فيها كل فرد قادر عليها . كذلك فإن الإسلام وازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع ، وهو يغلب مصلحة المجتمع عند التعارض . كذلك الأمر بالنسبة لسعادة الفرد وسعادة المجتمع . فليست سعادة الفرد مقدمة على سعادة المجتمع ، ولا سيما عند التعارض .

المتخصص

كثيراً ما نسمع أو نقرأ أن هذا الموضوع هو من شأن المتخصصين ، كرجال الاقتصاد مثلاً ، ولا علاقة للفقهاء به . قد يكون « الفقيه » غير فقيه وغير مؤهل ، ولكن ليس هذا موضوعنا ، بل نفترض هنا أن الفقيه مجتهد ومؤهل . موضوعنا الآن هو النظر في المتخصص : هل هو قادر فعلاً على البحث والنظر والاجتهاد أم أنه مجرد حافظ عن ظهر قلب ، يردد مقولات الاقتصاد الذي تعلمه : اقتصاد رأسمالي ، أو اقتصاد اشتراكي ؟ هذا ما عنده ، هذا ما تعلمه ، هذا ما هو مطبق في الغرب .

هب أن البحث يتعلق بالاقتصاد الإسلامي ، ونحن أمام باحث اقتصادي درس الاقتصاد في الغرب ، وهو يرى أن كل ما تعلمه في الغرب هو مثل يحتذى ، وهو المعيار الذي يتم على أساسه اختيار الآراء والأحكام . وربما يظن أن كل فكرة وكل مؤسسة في الغرب هي شيء ناجح ، يجب اقتباسه وتقليده ، دون تمييز بين الأشياء التي صنعت نهضة الغرب والأشياء التي تهدد أو تغتال هذه النهضة ، وتوقع الغرب والعالم كله في الأزمات والكوارث بين الحين والآخر .

وكما أن لدينا اقتصاديين يرون هذا الرأي ، فإن هناك فقهاء للأسف

يتخذون من القوانين الغربية معايير لاجتهادهم وبحوثهم ، ويصورون للناس أنهم مجتهدون مستنيرون ، والحقيقة أنهم مخربون ، من حيث يدرون أو لا يدرون ، يطوِّعون الأحكام الشرعية ويلوون أعناق النصوص المقدسة، ويتلاعبون ويخبِّصون ويبعبصون . فهم خبَّاصون ومبعبصون ، يريدون أن يصوروا للناس بأنهم علماء مجتهدون مبدعون !

* * *

رقع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

هل هناك اقتصاد إسلامي ؟

العاملون في الاقتصاد الإسلامي فئتان : فقهاء وخبراء . الفقهاء بينهم تفاوت في درجة العلم من حيث الفقه واللغة والفهم والدقة والعمق والذكاء والإحاطة بالمذاهب والقدرة على الاستدلال والترجيح والمناظرة .

كذلك الخبراء هناك بينهم تفاوت في ذلك ، وفي الإحاطة بالعلوم الاقتصادية ومدارس الفكر الاقتصادي والنظريات الاقتصادية والسياسات الاقتصادية .

لكن غاية ما عند فقهاءنا المعاصرين هو حمل الفقه الإسلامي على القانون الوضعي ، وغاية ما عند اقتصادييننا هو حمل الاقتصاد الإسلامي على الاقتصاد الوضعي . أنا لا أعرف فقيهاً واحداً حتى الآن ولا اقتصادياً واحداً يستطيع مناقشة مسألة فقهية أو اقتصادية على وجه الاستقلال والابتكار والوقوف على المرامي الحقيقية والأسرار . الجميع مجرد نقلة ، وربما لا يدرون ما ينقلون . والإسلام في هذا كله مجرد تمويه !

فمتى ننتقل في الطريق الموصل إلى اقتصاد إسلامي حقيقي ، وتمويل إسلامي حقيقي ، وتأمين إسلامي حقيقي ؟ كل ما تم فعله حتى الآن هو اقتصاد إسلامي صوري ، وتمويل إسلامي صوري ، وتأمين إسلامي صوري ، وبحث علمي صوري .

متى نستطيع اتخاذ الآليات والسياسات المناسبة في اختيار رجال البحث والإدارة ورفع مستوى البحث العلمي والتحكيم العلمي ،

ومستوى الذكاء والصفاء ، بحيث لا تكون المسألة مجرد ارتزاق بالمال
والمنصب ؟

ومع ذلك يزعم بعض هؤلاء أنهم من المجددين ؛ الذين يبعثهم الله
على رأس كل ١٠٠ سنة ليجددوا للناس دينهم ! إن كانت الحيل الفقهية
والاقتصادية والخطب الفارغة بنظرهم تجديدًا ؛ فقد نجحوا نجاحًا باهرًا !

* * *

كيف نفهم الاقتصاد الإسلامي ؟

كثير من الباحثين في الاقتصاد الإسلامي يفهمون الاقتصاد الإسلامي بأن نأتي إلى منتج من المنتجات الغربية ، ثم نكتب عليه « إسلامي » أو « لا إله إلا الله » ، فيسلم أي : يصير إسلاميًا ، ثم يصرخون بأعلى أصواتهم : الله أكبر ! الله أكبر ! الله أكبر ! يُمنح الباحث شهادة الماجستير أو الدكتوراه بأعلى تقدير مع مرتبة الشرف الأولى ، والتوصية بطباعة الرسالة وتداولها .

وقد يفعلون هذا عن قصد أو غير قصد ، فإذا فعلوه عن قصد كان الغرض منه هو التيسير على أنفسهم ، والتظاهر بأنهم باحثون أمام قوم جهال . أو يفترضون أن سامعهم مسلم بسيط ، فأى شيء يقوله عن الإسلام سينال إعجابه وتصفيقه الحار .

* * *

رَفَعُ
عبد الرحمن العجدي
أسكنها الفردوس
www.moswarat.com

تجارة العملات عبر الإنترنت (فوريكس)

فوريكس Forex منحوتة من كلمتين باللغة الإنكليزية Foreign Exchange ، ومعناها العملات الأجنبية ، أو صرف العملات الأجنبية . وهذه المعاملة جديدة وموجهة لبلدان الخليج خصوصاً ، ولمن عندهم فائض نقدي يريدون استثماره ، من أجل متابعة شفت أموال المواطنين والمقيمين فيه ، لصالح جهات أجنبية خفية ، كالجهات الأجنبية المستفيدة من البورصات التي يتم نشرها في جميع بلدان العالم . ويتم الترويج لهذه المعاملة حالياً بكل الوسائل : الإنترنت ، المواقع ، القنوات الفضائية التي تحمل اسم المعاملة . . . إلخ .

وتتم هذه المعاملة بأن يقوم شخص بإيداع مبلغ من المال في حساب خاص لهذا الغرض ، مثلاً ٥٠٠ دولار ، وهو المبلغ الذي يخاطر به العميل (مبلغ الخطر) ، ويعزز هذا المبلغ (الهامش) بقرض ٥٠٠ ألف دولار مثلاً ، لا يسمونه بهذا الاسم ، مراعاة للبيئة الإسلامية ، وهو عبارة عن « رافعة » لأرباح وخسائر العميل ، وأهم من ذلك أنه رافعة لعمولات البنك وفوائده الخفية . وهذا القرض مضمون الاسترداد هو وفوائده ؛ لأنه يبقى في حساب العميل ضمن البنك ، يسترده البنك عند تصفية العملية التي تقع تحت سمعه وبصره من ألفها إلى يائها ، وهذا من الهندسات المالية الجديدة التي تحمي البنوك من القروض المتعثرة .

ويتقاضى البنك عمولة (تختلط بالفائدة ، ولكنها تسمى باسم آخر « عمولة » مراعاة لمشاعر المسلمين في بلدان الخليج) ، ويتقاضاها

البنك عن كل عملية بيع وشراء للعملات الأجنبية من قبل العميل . وقد تبدو العمولة في معدلها المصرح به تافهة جدًا ، ولكن هذا المعدل ليس معدلًا سنويًا كمعدل الفائدة ، بل هو معدل يومي ، بل لحظي ، يؤخذ على كل عملية بيع وشراء . ويطبق هذا المعدل على الرافعة ، أي : على المبلغ الكبير ، فتصبح عمولات فاحشة ، هي في حقيقتها عبارة عن عمولات تخفي في باطنها معدلات فائدة على مبلغ الرافعة (القرض) ، سرعان ما تقضي على مبلغ « الهامش » أو مبلغ الخطر الذي أودعه العميل في البنك . هل تصدق أيها المسلم أن مثل هذه الجهات الخبيثة يمكن أن تمنحك قرضًا بدون فائدة ، حتى لو كان بمبلغ تافه ؟!

ثم من أجل أي شيء يمنحك مثل هذا الشخص قرضًا بلا فائدة ؟ هل تعتقد أنه أسلم ؟ أم تعتقد أنه يتفانى في خدمتك وخدمة دينك ؟ هل يمنحك قرضًا بلا فائدة من أجل غذاء أم دواء أم من أجل ضرورة من ضرورات الحياة ، يملئها عليه ضميره الحي ؟ إنه يمنحك قرضًا بلا فائدة من أجل أن يعينك على لعب القمار لكي تصير مدمنًا ! ألا ترى كم هي الغاية نبيلة ، وكم هو نبيل ؟ وكم هو محسن ؟ إنه ذو إحسان مركّب مثل تركيب الفوائد المركّبة ، ومثل تراكب الفواحش التي يجرّ بعضها بعضًا !

هذه المعاملة هي عبارة عن عمليات مضاربة على الأسعار (قمار) ، كالتي تحدث في البورصات ، لا علاقة لها أبدًا بتجارة العملات ، فليس هناك تجارة عملات حقيقية ، إنما هناك عمليات وهمية لا تقابض فيها (لا قبض ولا دفع) ، وهي مجرد فروق أسعار صرف ، وتدخل في الاقتصاد المالي الوهمي المضاربي غير الحقيقي ، وهو الاقتصاد الذي أشعل الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ م . وقد جاء التعامل بها في وقت غير مناسب أبدًا لحل الأزمة ، بل هو مناسب لتأجيل الأزمة . واختيرت هذه العبارة « تجارة العملات » للإيحاء بأن المعاملة مشروعة إسلاميًا ، فالإسلام

يجيز التجارة بالعملات ما دامت المعاملة عاجلة غير آجلة .

هذه العملية عبارة عن ربا وقمار وخداع ونهب وابتزاز ، وهناك فتوى منشورة على الإنترنت باسم خالد الرفاعي ، وهو نكرة اسمًا وعلمًا ، وقد يكون اسمًا مستعارًا ، هذه الفتوى في غاية السذاجة من الناحية الفقهية والمنهجية ، وترمي لترويج هذه المعاملة المشبوهة في أوساط السذج أو الذين يقعون في فخ القمار في عالمنا الإسلامي . نعم ربما يكون هناك من يساعد هذه الجهات الخبيثة على خداع المسلمين ، في مقابل مبالغ مالية (أجور فتوى !) . وكثيرًا ما يعتمد فن التسويق اليوم ، لاسيما تحت حكم الرأسمالية الخادعة وسيطرتها على العالم ، كثيرًا ما يعتمد على الخداع ، حتى صار يسميه البعض : علم الخداع ، أو فن الخداع ! نسأل الله العافية من الخداع ، وممن يساعدون على الخداع ، ممن يرتدون ثياب العلم وأهله !

ومن الصرعات الحديثة اليوم فتح أبواب التعليق على الفتاوى من جمهور الناس ، الذين قد يندسّ بينهم الكثيرون ممن يعملون خفيةً لصالح تلك الجهات الخبيثة ، لقاء أجر ، من أجل التشغيب على الفتاوى التي لا يريدونها ، وتضرّ بمصالحهم اللعينة !

* * *

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

أرباح إصدار النقود

Seignorage أو Seigniorage ترجمتها في معجم المورد : رسم سك الذهب أو الفضة ، أو بعبارة أخرى : رسم سك النقود . وكانت هذه الترجمة صالحة يوم كانت النقود نقوداً لا تختلف قيمتها النقدية عن قيمتها الذاتية . أما نقود اليوم فهي نقود ائتمانية تزيد قيمتها النقدية على قيمتها الذاتية زيادة جوهرية . وبهذا فبعد أن كان الحديت يجري عن تكلفة إصدار النقود فإن الحديت اليوم يجري عن ربح إصدار النقود ، وهو الفرق بين القيمتين .

الأصل في تراثنا الإسلامي أن النقود هي نقود الذهب والفضة : الدينير الذهبية ، والدرهم الفضية . وهذا لا خلاف عليه بين الفقهاء . لكن هناك خلافاً بين الفقهاء القدامى على النقود الفضية (الدراهم) المغشوشة أي المخلوطة بمعادن خسيصة ، ونقود الفلوس المصنوعة من النحاس ، وكذلك النقود الورقية . فبعضهم يرى عدم جوازها ، وبعضهم يرى جوازها ، على اعتبار أن النقود نقود اصطلاحية . ويقل الخلاف على الفلوس إذا اتخذت نقوداً مساعدة ، ولم تتخذ نقوداً رئيسة .

أكد العلماء القدامى أن النقود وظيفة من وظائف الدولة ، لا يجوز لغير الدولة ضربها .

وبهذا فإن أرباح إصدار هذه النقود تعود إلى الدولة ، أو الجماعة . غير أنه تنشأ مشكلة النقود الكتابية التي تصدرها المصارف التجارية ، فإذا كانت مملوكة للدولة فإن أرباح خلق هذه النقود الكتابية تعود تلقائياً إلى

الدولة . وهناك من علماء الغرب وعلماء الاقتصاد الإسلامي المعاصرين من ينادي بقصر خلق النقود على الدولة ، ومنع المصارف التجارية الخاصة من خلق النقود ، وتحويل هذه المصارف من مصارف واسعة إلى مصارف ضيقة Narrow Banks ، بأن يطلب منها احتياطي نقدي ١٠٠٪ ، لاسيما وأن خلق النقود من المصارف واستثمارها بأرباحه الكبيرة يغيرها بالتوسع الائتماني والاستثمار من النقود السهلة والرخيصة وإحداث التضخم .

الأحد في ٢٥ / ١ / ١٤٢٩ هـ

٢٠٠٨ / ٢ / ٠٣ م

رفيق يونس المصري

مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي

* * *

هل الديون نقود ؟

في لقاء مع مجلة المصرفية الإسلامية ، الإثنين ١/٣/٢٠١٠م ، قال الشيخ عبد الله المنيع : « لا شك أن التعامل بالديون مغاير لهدف المصرفية الإسلامية ، فإن أغلبية أهل العلم ، إن لم يكن كلهم إلا من شذ ، يكادون يجمعون على حرمة التعامل بالديون بيعًا وشراءً ؛ لأن الديون هي في الواقع نقود ، والنقود لا يجوز التعامل لها والمتاجرة إلا إذا اشتملت على شرطين أساسيين : أحدهما : وجود التماثل بين العوضين في حالة اتحاد الجنس ، الذي هو محل البيع أو الشراء ، والأمر الآخر : وجوب التقابض في مجلس العقد » . هل هذا الكلام صحيح ؟

الشيخ المنيع ولد في المملكة العربية السعودية عام ١٣٤٩هـ ، حصل على الشهادة الجامعية من جامعة الإمام محمد عام ١٣٧٧هـ ، والماجستير من المعهد العالي للقضاء عام ١٣٨٩هـ ، وكانت رسالته عن الورق النقدي . وعين عضوًا في هيئة كبار العلماء عام ١٣٩١هـ ، وعين نائبًا عامًا للرئيس العام للبحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد عام ١٣٩٦هـ ، ثم عين قاضي تمييز عام ١٣٩٧هـ ، وعين خبيرًا في مجمع الفقه الإسلامي في جدة عام ، وهو عضو في عدد كبير جدًا من الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية . حصل على جائزة البنك الإسلامي للتنمية عام ١٤٢٨هـ ، وعين أخيرًا مستشارًا في الديوان الملكي .

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

حازم الببلاوي في النقود والفائدة

- من مواليد مصر ١٩٣٦م ، حصل من جامعة القاهرة على ليسانس في الحقوق ١٩٥٧م ، ودبلوم الدراسات العليا في الاقتصاد السياسي ١٩٥٨م ، ودبلوم القانون العام ١٩٥٩م ، ودبلوم العلوم الاقتصادية من جامعة غرونوبل في فرنسا ١٩٦١م ، ودكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية من جامعة باريس ١٩٦٤م . ونال جائزة مؤسسة التقدم العلمي في الاقتصاد على مستوى الوطن العربي ١٩٨٣م . يعمل حالياً مستشاراً لصندوق النقد العربي في أبو ظبي . وسبق أن عمل مستشاراً لوزير المالية في الكويت ، ومديراً لإدارة البحوث الاقتصادية في وزارة المالية بالكويت ١٩٧٦-١٩٨٠م ، ومديراً للإدارة الاقتصادية في بنك الكويت الصناعي ١٩٨٠-١٩٨٣م ، وأستاذاً في كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية ١٩٦٥-١٩٨٢م . من مؤلفاته باللغة العربية :
- دروس في النظرية النقدية ١٩٦٦م .
 - النظرية النقدية ، الكويت ، ١٩٧١م .
 - أصول الاقتصاد السياسي ١٩٧٥م .
 - التغيير من أجل الاستقرار ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٢م .
 - دليل الرجل العادي إلى التعبير الاقتصادي ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٣م .
 - دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي ، دار الشروق ، ١٩٩٥م .

كتب حازم الببلاوي عن النقود بقصد إباحة الفائدة عليها المقالات التالية :

- صحيفة الأهرام ١٩/٨/١٩٩١م بعنوان : النقود ليست من المثليات . ورددت عليه في مقال لي بمجلة النور ، الكويت ، العدد ٩٣ ، نيسان ١٩٩٢م ، ص٤٨-٥٠ (منقول في كتابي : بحوث في الاقتصاد الإسلامي) .

- أعاد نشر مقاله في كتابه « التغيير من أجل الاستقرار » ، ص١٨١ و٢١٧ .

- وربما أعاد نشر هذا المقال في كتابه « محنة الاقتصاد والاقتصاديين » ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٨٩م ، ص٢٢٣-٢٢٥ .

- وفي كتابه « دور الدولة في الاقتصاد » ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٨م ، ص١١٣-١١٤ .

النقود الحديثة ليست سلعة : هذا متفق مع آراء علماء المسلمين حتى القدامى منهم . وقد يكون من المفيد الرجوع إلى مقالي : النقود هل تطلب لذاتها ؟ منقول في كتابي : « فشل الأسواق المالية » .
النقود ليس لها قيمة ذاتية : المقصود النقود الحديثة ، بخلاف النقود السلعية .

النقود الحديثة حق أو دين على الاقتصاد القومي : نعم هناك بعض التكييفات القانونية للنقود ، لاسيما في بعض أطوارها ، على أنها سندات دين على جهات إصدارها ، أو على الاقتصاد القومي . لكن العلماء المسلمين المعاصرين لم يرضوا بهذا التكييف ؛ لأن النقود إنما وجدت للتداول ، وتكييفها على أنها دين يجعل تداولها وتبادلها خاضعاً لأحكام تبادل الديون ، وهي أحكام أشد من أحكام النقود .

النقود ليست مثلية : النقود في الأصل من المثليات ، لكن هذه المسألة طرحت في عصرنا ، وتم التساؤل لاسيما في حالة الديون الممنوحة وقت التضخم : هل المقصود مثلية الصورة أم مثلية المعنى ؟ مثلية العدد أم مثلية القيمة ؟ عقدت لهذه المسألة ندوة في البنك الإسلامي للتنمية ١٩٨٧ م ، ودرست في مجمع الفقه الإسلامي بجدة .

ولا ريب أن الدولار الأمريكي هو متماثل لأن جهة إصداره واحدة ، ولكنه غير متماثل مع اليورو ، لاختلاف جهة الإصدار . ولا مجال هنا للقول بأن الدولار متماثل مع اليورو ؛ لأنهما ورقيان . فيمكن شرعاً تبادل الدولار واليورو (الصرف) مع الاختلاف بين البدلين ، ولكن يداً بيد بدون تأجيل .

النقود حق على الثروة وليست ثروة : هذا صحيح على المستوى القومي ، فالثروة هي الأصول العينية ، ولكن الأصول النقدية على المستوى الجزئي (الأفراد والشركات) يمكن اعتبارها جزءاً من الثروة ، لاسيما في الحالات العادية ، وليس في حالات التضخم الجامح .

النقود الحديثة ظاهرة جديدة تماماً : أي : مختلفة عن ظاهرة النقود القديمة اختلافاً تاماً ، لعل الببلاوي يريد من وراء ذلك أن القروض النقدية (بفائدة) في عصرنا لا بد وأن تكون جائزة . من المهم هنا أن يبين الببلاوي مدى اختلاف النقود الحديثة عن القديمة ، وتأثير ذلك في الحكم الشرعي . فلا يكفي بيان الاختلاف والاسترسال في تفاصيله ، بل لا بد من تحديد الاختلافات المؤثرة في الحكم الشرعي ، وهذا ما لا يستطيعه الببلاوي ، صحيح أنه درس القانون ، لكنه لم يدرس الشريعة والفقه والأصول دراسة كافية . ولا يستطيع مخاطبة الفقهاء بلغتهم ، والتأثير على بحوثهم وفتاواهم ، ما لم يتمكن من العلوم الإسلامية .

حديث الأصناف الستة : أتى البيلاوي على ذكره لكي يستدل به على أن النقود القديمة كانت نقوداً سلعية ، بخلاف النقود الحديثة . ولعل مراده أن النقود الحديثة ، أو القروض النقدية في عصرنا ، لا تخضع لأحكام الربا ، أي : إن القرض بفائدة جائز عنده .

ضرورة دراسة المعاملات النقدية وبيان مدى اتفاقها أو تعارضها مع مبادئ الدين أو الخلق : هذا تصريح حسن من البيلاوي . ولكن ذلك قد حدث من خلال الجامعات والمجامع ، ولا يزال مستمراً حتى الآن . وإني أدعو البيلاوي إلى الاطلاع عليها ، وإذا كانت هناك مسائل أخرى محددة فإن الجامعات والمجامع ترحب بها .

نجاح نظام السوق يتطلب نظاماً نقدياً سليماً اقتصادياً ومقبولاً اجتماعياً وأخلاقياً : هذا تصريح آخر حسن . وهو ما يحاوله باستمرار ويسعى إليه الفقهاء والخبراء في الاقتصاد الإسلامي .

ضرورة تعاون رجال الفقه مع رجال الاقتصاد : تصريح ثالث موفق . لكن هذا التعاون موجود أيضاً في الجامعات والمجامع والهيئات الشرعية المختلفة . ومن الممكن للبيلاوي أن يشترك فيه ، طرحاً أو تعليقاً ، سواء تم ذلك من داخل هذه المؤسسات أو من خارجها .

* * *

تحريم الربا وفرض الزكاة

كثيراً ما تتردد هذه العبارة في كتابات الاقتصاديين المسلمين ، لاسيما الكتابات الأولى منها ، ولعل السبب في ذلك :

- قوله تعالى : ﴿ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ ﴾ [البقرة : ٢٧٦] .

- قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ٢٨٠] .

- قوله تعالى : ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً ﴾ [آل عمران : ١٣٠] ، ثم قوله تعالى بعد آيتين : ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ ﴾ [آل عمران : ١٣٤] .

- قوله تعالى : ﴿ وَمَا ءَاتَيْتُمْ مِنْ رَبِّا لِيَرْبُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُوا عِنْدَ اللَّهِ وَمَا ءَاتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضَعِفُونَ ﴾ [الروم : ٣٩] .

- الربا في اللغة : الزيادة والنماء ، والزكاة في اللغة : الزيادة والنماء .

- الربا مآله النقص ، وإن كان ظاهره الزيادة . أما الزكاة فمآله الزيادة وإن كان ظاهرها النقصان . ففي الحديث : « الربا وإن كثر فإن عاقبته إلى قلّ » . وفي حديث آخر : « ما نقص مال من صدقة » أو « ما نقصت صدقة من مال » .

- الربا يتضاعف بمرور الزمن ، والزكاة تتضاعف . لكن التضاعف الأول في مال المدين ، والتضاعف الآخر في ثواب الله . فالقرض الربوي

تزداد فائدته بالمبلغ والزمن ، فكلما كبر المبلغ وطال الزمن زادت الفائدة . والقرض الزكوي (القرض الحسن) يزداد ثوابه بالمبلغ والزمن . وزيادة الثواب أكبر بكثير من زيادة الفائدة . ومن هنا قوله تعالى : ﴿ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ ﴾ ، فالمضعفون حقيقة هم المزكّون ، لا المرّبون .

- عقلية المزكّي تتناقض مع عقلية المرابي . الأولى إحسان ، والأخرى ظلم .

- النظام الاقتصادي في الإسلام نظام زكوي ، والنظام الاقتصادي في الرأسمالية نظام ربوي ، فهما إذن متضادان . الأول تطلب فيه الزيادة من الله ، والآخر تطلب فيه الزيادة من المدين .

* * *

حكمة تحريم الربا

حكمة تحريم ربا القروض :

- في سورة الروم ٣٩ جاء الربا في مقابل الزكاة : ﴿ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبِّا لِيَرْبُوا فِيْ اَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُوا عِنْدَ اللّٰهِ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكٰوٰتٍ تُرِيْدُونَ وَجَهَ اللّٰهِ فَاُولٰٓئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ ﴾ .

- في سورة البقرة ٢٧٥-٢٨٠ جاء الربا في مقابل البيع : ﴿ وَاَحَلَّ اللّٰهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ ، والربا في مقابل الصدقة ﴿ يَمْحَقُ اللّٰهُ الرِّبَا وَيُرِي الْاَصْدَقَاتِ ﴾ أو الزكاة ﴿ وَاَتُوا الزَّكٰوٰة ﴾ ، وجاء ذكر الظلم ﴿ لَا تَظْلِمُوْنَ وَلَا تُظْلَمُوْنَ ﴾ ، والحرب ﴿ يَتَايَا الَّذِيْنَ ءَامَنُوْا اتَّقُوا اللّٰهَ وَذَرُوْا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا اِنْ كُنْتُمْ مُّؤْمِنِيْنَ ﴿٢٧٨﴾ اِنْ لَّمْ تَفْعَلُوْا فَاذْنُوْا بِحَرْبٍ مِّنَ اللّٰهِ وَرَسُوْلِهٖ ﴾ ، وإنظار المعسر ﴿ وَاِنْ كَانِ ذُوْ عُسْرٍ فَنظِرَةٌ اِلَى مِيْسِرَةٍ وَاَنْ تَصَدَّقُوْا خَيْرٌ لَّكُمْ اِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُوْنَ ﴾ .

وبهذا يمكن أن نقول إن الحكمة من تحريم الربا هي :

- استبدال العقلية الزكوية بالعقلية الربوية .
 - استبدال البيع الحلال بالربا الحرام ، أي الكسب الحلال بالكسب الخبيث .

- استبدال العدل بالظلم . والظلم واضح في القروض الربوية المقدمة إلى الفقراء ، وأقل وضوحًا في القروض الربوية المقدمة إلى الأغنياء لأغراض الإنتاج . فالتاجر قد يربح وقد يخسر ، وإذا ربح قد يربح قليلاً

أو كثيرًا . والفائدة الثابتة فيها ظلم للتاجر إذا خسر ، وفيها ظلم له إذا ربح قليلاً ، وظلم لرب المال إذا ربح كثيرًا .

- استبدال العدل في توزيع الثروة والسلطة بالظلم والتركز في توزيع الثروة والسلطة . فالربا يؤدي إلى سوء توزيع الثروة ، وتراكم الثروة وتركز السلطة . والإسلام (أو الاقتصاد الإسلامي) يهدف إلى حسن توزيع الثروة والدخل والسلطة ، بحيث لا يتسلط الغني على الفقير ، ولا القوي على الضعيف . قال تعالى : ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾ [الحشر : ٧] .

- استبدال الإحسان بالظلم . فالربا ظلم ، والصدقة إحسان . وليس بينهما ما يمكن أن يكون معدلاً « عادلاً » للفائدة أو الربا .

- استبدال الإنظار (إنظار المعسر) بالزيادة عليه في الربا (الفوائد التأخيرية) ، أو بيعه ، أو بيع أمواله ، أو استرقاقه (استعباده) .

- استبدال الصدقة بالإنظار . فالمعسر إما أن يمهل وإما أن يشطب عنه القرض بعضه أو كله .

- استبدال السلام بالحرب . العقلية الزكوية من شأنها إشاعة السلام في المجتمع ، والعقلية الربوية من شأنها إشاعة الأزمات والدورات التجارية ، والمنازعات والحروب الداخلية والخارجية ؛ التي تبتغي النهب والسلب والاحتلال .

- التوقي من أن يوصم مستبيح الربا « كَفَّارًا » أو « أَثِيمًا » ، هكذا بصيغة المبالغة في الوصفين . قال تعالى : ﴿ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴾ [البقرة : ٢٧٦] .

حكمة تحريم ربا البيوع :

- ربا البيوع هو الربا الوارد في حديث الأصناف الستة : « الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبرّ بالبرّ ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلاً بمثل ، سواءً بسواء . فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم ، إذا كان يداً بيد » .

- ربا البيوع نوعان : ربا فضل ، و ربا نساء .

- ربا الفضل : هو الذهب بالذهب مع التفاضل ، والتعجيل (يداً بيد) .

- ربا النّساء : هو الذهب بالذهب مع التماثل (التساوي) والتأجيل أو التأخير ؛ ذلك لأن المعجل أكبر في القيمة من المؤجل إذا تساويا في المقدار .

- ربا القرض أو ربا النسيئة = ربا الفضل + ربا النّساء . فالذهب بالذهب مع التفاضل والتأجيل هو قرض ربوي أو بيع ربوي .

- الحكمة من تحريم ربا البيوع (ربا الفضل + ربا النّساء) هي سدّ الذريعة إلى ربا القروض .



رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الوجه الآخر لحديث الأصناف الستة إعجاز نبوي

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الذهبُ بالذهبِ ، والفضةُ بالفضةِ ، والبرُّ بالبرِّ ، والشعيرُ بالشعيرِ ، والتمرُّ بالتمرِ ، والملحُ بالملحِ ، مثلاً بمثلٍ ، سواءً بسواءٍ ، يداً بيد . فإذا اختلفت هذه الأصنافُ فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد » (صحيح مسلم) .

هذا الحديث قرأته أنا وغيري مرات ، وحاولت شرحه ، وانصرف ذهني إلى شرحه ، كما انصرف ذهني وذهن غيري إلى فحص هذه الأصناف الستة : هل هي ٦ ؟ أم $٤ + ٢ = ٦$ ؟ ما علة ورود هذه الأصناف الستة مجتمعة في هذا الحديث النبوي الشريف ؟ كيف خطر في بال النبي صلى الله عليه وسلم أن يجمع بينها في حديث واحد ؟ هل هناك علة واحدة لهذه الأصناف الستة ؟ هل هناك علة للصنفين الأولين ؟ وعلة أخرى للأصناف الأربعة الأخرى ؟ انهمكنا في هذه الأمور ، وصرفنا هذا الانهماك عن أمر آخر أو أمور أخرى تتعلق بإعجاز الحديث .

- علماء المسلمين وغير المسلمين حاروا في هذا الحديث منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وحتى عصرنا هذا ، وسيبقى الأمر كذلك في العصور اللاحقة إلى يوم القيامة .

- عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : « ثلاث وددت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد إلينا فيهنّ عهداً ننتهي إليه : الجَدِّ ، والكلالة ، وأبواب من أبواب الربا » ، رواه الشيخان وغيرهما . الجَدِّ والكلالة

يتعلقان بعلم المواريث ، وقد تحدثت عنهما في موضع آخر . ومن ثم فإن الحديث يتعلق بمسألتين : مسائل في الميراث ، ومسائل في الربا .
ومن عرف مسائل الميراث وعرف مسائل الربا أدرك قيمة هذا القول المعروف عن عمر رضي الله عنه . ويلاحظ القارئ أن عمر رضي الله عنه عندما تكلم عن الميراث تكلم عن أمرين محددين تمامًا (الجد ، والكلالة) ، وكذلك عندما تكلم عن الربا لم يتكلم عن الربا كله ، بل تكلم عن أبواب محددة منه . وأغلب الظن أنها أبواب الربا المتعلقة بهذا الحديث : حديث الأصناف الستة .

- يقول عمر أيضًا : « إنا والله لا ندري لعلنا نأمركم بأمر لا تصلح لكم ، ولعلنا ننهاكم عن أمور تصلح لكم ، وإنه كان من آخر القرآن نزولاً آيات الربا ، توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يبيته لنا ، فدعوا ما يريبيكم إلى ما لا يريبيكم » . نلاحظ هنا أن عمر لم يتكلم بلسان رجل السياسة أو رجل الحكم ، بل تكلم بلسان رجل العلم الدقيق المشغوف بالعلم . إن عمر هنا يشحذ ذهنه وذهن غيره لمعرفة الربا ، بل لمعرفة دقائق الربا ، لعلّ العلماء يصلون في الربا إلى غلبة ظن أو يقين ، بحيث لا يحرمون منه إلا ما حرم الله ، وبهذا تتسع دائرة الحلال في الإسلام ، وأنتم تعلمون أن الأصل في المعاملات (وربما الأشياء) هو الحلّ (الإباحة) . وأغلب الظن هنا أيضًا أن البيان الذي كان يطلبه عمر في الربا هو البيان المتعلق بأحاديث الأصناف الستة ، والله أعلم . ويلاحظ أنه كان حريصًا على ألا يقتحم أحد دائرة الحرام ، وكان يحب أن يكون هناك حمى للحرام . ولعله كان يعتقد أن المسلمين ، ولو زادوا في الحرام قليلاً خشية الوقوع فيه ، فإنهم لن يخسروا شيئاً ، ولن يتخلفوا عن ركب الحضارة والتقدم ؛ لأن أمر التقدم أولاً وأخيراً بيد الله ، وما هذه الأمور إلا ابتلاءات من الله ، فمن بذل جهده في حدود الإمكان واتكل على الله كفاه الله .

- يقول أيضًا : « من آخر ما نزل آية الربا ، وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبض قبل أن يفسرها ، فدعوا الربا والريبة » [صحيح مسلم ٨٨١/٥] . ترى هل الربا من الريبة ؟ هل في الربا ما يكون موضع ريبة من العلماء بحيث لا يصلون فيه إلى أمر قاطع ؟ هل أراد الله أن يترك هذا المجال لتسرح فيه عقول العلماء المتفاوتة في العلم والذكاء ؟ فالأمور منها ما هو محكم ومنها ما هو متشابه ، والمتشابه من جملة ما يراد به ، من بين أمور أخرى ، شحذ أذهان العلماء وتدريبهم على التفكير العميق والدقيق . ولذلك فإن الكاتب أو الكتاب الذي لا يحرك الأذهان لا يصلح للناس أن يتلمذوا عليه ، فلو تتلمذوا عليه لصاروا مثله أو أدنى منه ! فعلى أن نحسن اختيار الكاتب والكتاب ، سواء على مستوى التعليم الرسمي أو على مستوى التعليم الحر . وهذا أمر يخفى على كثير من الناس ، ولذلك قد ترى كثيرًا من المتدينين ، ولو كانوا « علماء » ، هم في حقيقتهم من أهل السذاجة ! وسذاجتهم فيها من الخطر والخطورة الشيء الكثير على التعليم والسلوك والتفكير والتعبير والمفاوضة وعلى كل شيء . ويلاحظ أن نفوذ العلماء الأغبياء على العامة أكبر بكثير من نفوذ الأذكياء ؛ لأن العامة يستريحون لما هو سهل ومبتذل ، وقلما يستريحون لما هو صعب ومبتكر ، وهذا ما يؤدي إلى أن يتفاقم الخطر !

- يقول أيضًا : « لقد خفت أن نكون قد زدنا في الربا عشرة أضعافه بمخافته » . ويقول : « تركنا تسعة أعشار الحلال مخافة الربا » [سنن البيهقي ٢٢٥/٦] .

- يقول أيضًا : « إن من الربا أبوابًا لا يكدرن يخفين على أحد » . ومن ثم فإن عمر ليس مشغول البال بأبواب الربا الواضحة ، فالعالم لا يشتغل بالواضحات ولا يرى موجبًا لشرحها ، بل هو مهموم بمعرفة الأبواب الغامضة والخفية .

- يقول أيضاً : « لأن أعرف بابًا من أبواب الربا خير لي من حمر
النعم » . لاحظ كيف قدّم العلم على المال ، وكيف أن باله مشغول
بالتعمق في العلم ، لا بالتعمق في جمع المال !

- يقول الغزالي في شفاء الغليل : « مسألة الربا من أغمض
المسائل » .

- ويقول ابن كثير في تفسيره : « باب الربا من أشكال الأبواب على
كثير من أهل العلم » .

- ويقول الشاطبي في الموافقات : « إن الربا محلّ نظر يخفى وجهه
على المجتهدين ، وهو من أخفى الأمور التي لم يتضح معناها إلى
اليوم » .

- دُعُ عنك الآن صعوبات فهم ما هو مشكل من الربا ، أو ما هو صعب
وعسير من حديث الأصناف الستة ، وفكّرْ معي في حديث الأصناف الستة
نفسه : هل يمكن أن يصدر مثل هذا الحديث عن رجل عالم ، فضلاً عن
رجل أُمي ؟ إنه الإعجاز النبوي في الربا !

- الربا هو كل زيادة في مقابل الزمن ، وهي حرام إذا كانت مشروطة .
ومن ثم فإن كل قرض يشترط فيه المقرض على المقترض زيادة فهو قرض
ربوي . والقرض في الإسلام عقد إرفاق (أو إحسان) ، وشرطُ الزيادة
فيه يُخرجه عن موضوعه ، أي : يُخرجه من الإحسان (أو التبرع) إلى
المعاوضة ، وهو بذلك يصبح بيعاً ، ولا يعود قرضاً . وحديث الأصناف
الستة يمنع الوصول إلى القرض الربوي عن طريق البيع الربوي . والزيادة
المشروطة في هذه المعاملة حرام سواء سمّيت قرضاً ربوياً أو بيعاً ربوياً .
من يستطيع من المشرّعين أو من المنظمّين أو من العلماء ، منفردين أو
مجموعين ، أن يضع هذا النظام (أو اللائحة) ، من أجل حسن تطبيق

حرمة الربا في القروض والديون ، من يستطيع ذلك بهذا الإيجاز المعجز الذي دوّخ العلماء ، بل الصحابة ؟! هذا ما قصدته بالوجه الآخر من حديث الأصناف الستة . لقد شغلنا الفهم عن الإعجاز !

- هل تريد أن أزيدك قليلاً من جرعة الإعجاز ؟ أعد النظر مرة أخرى في حديث الأصناف الستة ، في قوله : « مِثْلًا بِمِثْلٍ ، سَوَاءً بِسَوَاءٍ ، يَدًا بِيَدٍ » . مِثْلًا بِمِثْلٍ ؛ أي : بالتمائل بين البدكين في القدر . سَوَاءً بِسَوَاءٍ ؛ أي : بالتمائل بين البدكين في النوع . يَدًا بِيَدٍ ؛ أي : بتقابل البدكين في زمن واحد . وهذا هو الأصل في المبادلات العادلة . فلا يكفي أن يتساوى البدلان (العوضان) في الكم وفي النوع ، بل لابد من أن يتساويا أيضًا في الزمن . فـ ١٠٠ غ ذهب بـ ١٠٠ غ ذهب هي مبادلة جائزة قرضًا ، غير جائزة بيعًا . لماذا ؟ جازت في القرض ؛ لأن القرض إحسان ، ولم تجز في البيع ؛ لأن البيع عدل . وهذا يفيد أن المعجل خير من المؤجل ، فإذا أردنا التساوي بينهما فلا بد من الزيادة في البدل المؤجل للتعويض عن التأجيل .

- هل تريد جرعة إعجازية أخرى في المعاني المتزاحمة في هذا الحديث ؟ انظر الآن كيف فهم أذكىاء الفقهاء هذا الحديث . قالوا : الذهب بالذهب فيه شرطان : المماثلة ، والتقابل . والذهب بالفضة فيه شرط واحد : التقابض (سدًا لذريعة ربا النسيئة ، حيث يمكن أن يزداد في الفضل لأجل النساء) ، ومن ثم لا تشترط هنا المماثلة ، بل تجوز المفاضلة . والذهب بالبر لا يشترط فيه أي شرط ربوي : لا المماثلة ولا التقابض ، بل تجوز فيه المفاضلة ويجوز فيه النساء (التأجيل) . ويجوز فيه الزيادة في الفضل لأجل النساء (التأجيل) .

- جرعة أخرى ؟ قوله : « إذا اختلفت الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدًا بيد » . يفهم منه أن هناك اختلافًا بين الأصناف ، لكن الاختلاف

في هذا الحديث اختلافان : اختلاف بين الذهب والفضة ، واختلاف بين الذهب والبر ، والثاني أوسع من الأول . فالعلماء الأذكياء مجمعون على تقسيم الأصناف الستة إلى فئتين : فئة الذهب والفضة ، وفئة الأصناف الأربعة الأخرى . غير أن قوله في الجملة نفسها : « يدًا بيد » ، يفهم منه أن المقصود هنا هو الاختلاف الأول (الضيق) : الاختلاف بين الذهب والفضة . وعليه فإن قوله في هذه الجملة : بيعوا كيف شئتم ، لا يعني كيف شئتم بإطلاق ؛ أي : التفاضل والنساء (التأجيل) ؛ لأنه عاد فقيد وقال : « إذا كان يدًا بيد » ، ومن ثم فإن « كيف شئتم » لا تعني هنا أكثر من التفاضل . قد يسأل سائل ذكي هنا : إذا كان حديث الأصناف الستة قد نص على الذهب بالذهب ، ونص على الذهب بالفضة ، واشترط في الأول : التماثل والتقابل ، واشترط في الثاني التقابض دون التماثل (أباح التفاضل) ، من أين استمد العلماء الأذكياء أن مبادلة الذهب بالبر يجوز فيها التفاضل والتأجيل ، مع أن هذا الحديث لا ينص على هذا النوع من المبادلة ؟ الجواب : إن هذا الحديث اختص بالقيود ، وهي هنا قيدان : التماثل ، والتقابل . ومع ذلك لا أقول : إن جواز التفاضل والتأجيل ، في الذهب والبر ، مستمد من أحاديث أخرى ، بل أقول : إنه مستمد من الحديث نفسه ، ولكن من مفهومه لا من منطوقه ، فمبادلة الذهب بالبر هي مبادلة حرّة ربويًا ؛ أي : ليس فيها شرط التماثل ولا شرط التقابض ، بل يجوز فيها التفاضل والنساء (التأجيل) معًا . والتفاضل هنا يجوز لاختلاف الصنفين ، ويجوز أيضًا لاختلاف الزمنين . ويلاحظ أنه في الذهب بالفضة منع النساء ، كي يتم التوصل إلى التفاضل لاختلاف الصنفين فقط ، ولا يتم التوصل إلى التفاضل لاختلاف الزمنين . فإذا سمح باختلاف الزمنين كان المعنى أنه سمح بالتفاضل لاختلاف الصنفين ولاختلاف الزمنين معًا .

- هل أزيد أم أتوقف؟ حديث نبوي تُكتب فيه مجلدات . ألا ترى ماذا كتب فيه شرّاح الحديث وفقهاء المذاهب ، وعلماء الشريعة وعلماء الاقتصاد ، قديمًا وحديثًا؟ سيل من الكتابة لا ينتهي !

- والله لو اجتمع علماء الدنيا ، أحياءُهم وأمواتهم ، منذ النشأة إلى البعث ، ما استطاعوا أن يأتوا بمثل هذين السطرين ، ولو كان بعضهم لبعض ظهيرًا ، لا لن يستطيعوا ذلك ، لا من حيث الفكر ولا من حيث الصياغة ! صلّوا على رسول الله !

* * *

رَفَعُ
عبد الرحمن العجوي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

قضية الفائدة عرض ومناقشة كتاب طارق الديواني

طارق الديواني (+ ١٩٦٣م) ، ولد في لندن من أب مسلم وأم مسيحية ، وهو بريطاني الجنسية ، لا يعرف العربية . تخرج من جامعة لانكستر البريطانية في المحاسبة والتمويل عام ١٩٨٥ م .

كتابه « قضية الفائدة » Problem with Interest ترجمة د . محمد سعيد دباس ، ومراجعة د . عبد الله شحاتة مدرّس الاقتصاد بجامعة القاهرة ، نشر مؤسسة سهيل طرابلسي ، الرياض ، ٢٠٠٥م ، ٣٤١ صفحة . كانت طبعته الإنكليزية الأولى ١٩٩٧م ، والثانية ٢٠٠٢م .
يتألف الكتاب من مقدمة وخاتمة وسبعة فصول :

- الفصل الأول : الربا والنظام المادي ، تعرض فيه إلى موقف علماء المسلمين من الربا .

- الفصل الثاني : إنتاج العملة (النقود) ، تكلم فيه من بين مباحث أخرى عن الاحتياطي النقدي ١٠٠٪ .

- الفصل الثالث : لعبة العملة ، تكلم فيه عن قاعدة الذهب .

- الفصل الرابع : عمل الثروة ونقلها ، تكلم فيه عن القمار والبورصة .

- الفصل الخامس : الأحكام القيمية ، تكلم فيه عن موقف الإسلام من الفائدة ، وعن مبادئ الاقتصاد الإسلامي .

- الفصل السادس : التجارة أم الربا / الفائدة ؟ تكلم فيه عن العقود الإسلامية : عقود المعاوضات ، وعقود الاستثمار ، وانتقد فيه المصارف الإسلامية تحت عنوان : هل هذه خطوة إلى الأمام أم خطوة إلى الوراء ؟
- الفصل السابع : المال والأعمال المصرفية بموجب الإسلام .

خلاصة

- « عالمنا اليوم أضحى أسيراً للفائدة وعبداً مملوكاً للمستفيدين منها » .

- « أهم المشكلات التي تواجه عالم الاقتصاد المعاصر هي التعقيد البالغ لهذا النظام الذي نريد وصفه وتحليله . وإن هذا التعقيد البالغ يجعل أي محاولة لوضع نموذج محدد لهذا النظام أمراً في غاية الصعوبة » .

- « إن هذا النظام المشوش المضطرب معقد جداً لا يمكن أن يفهمه حتى عالم الاقتصاد » .

- « بينما يستمر العالم في استخدام الاحتياطي البنكي الجزئي دون أي تحدّ له ومواجهة ، يخبرنا أورميروود Ormerod صاحب كتاب موت الاقتصاد ١٩٩٤م بأن المؤسسات الأكاديمية لا زالت تناقش الكثير من المصطلحات الجوفاء الغامضة التي لا يفهمها حتى من يأتي بها من الذين يصنفون أنفسهم على أنهم رجال الاقتصاد في العالم الحديث . وهذا الكلام كله هراء في هراء ، وكلام أجوف لا معنى له ، ولا فائدة ترجى منه » .

- « إن رجال الاقتصاد المعاصرين يحاولون الاختفاء وراء هذه المصطلحات التي لا يفهمها أحد ، ولا هم أنفسهم يفهمونها ، لتخويف عامة الناس وإشعارهم بأنهم لا يستطيعون إدراك ما يرمون إليه من

أفكارهم ومصطلحاتهم وآرائهم الاقتصادية الغربية ، كي يحولوا دون تحدي عامة الناس للاقتصاد الربوي » .

- يقول كوبيت Cobbett صاحب كتاب الورق مقابل الذهب ١٨١٢م :
« إن الطريق إلى الحق يؤدي إلى السجن » . ويقول سودي Soddy صاحب كتاب دور النقود ١٩٣٤م : « إنه يؤدي إلى نهاية مزرية لمهنة رائعة » . إن خصوم الحق أقوياء ولهم امتيازات ولا يزال نفوذهم السياسي يتعزز ، وأدبياتهم ومؤلفاتهم الكثيرة تنتشر في معاهدنا العلمية ودراساتنا الأكاديمية .

- « إن النظام البنكي التجاري بشكله الحالي يفرض تكلفة على المجتمع البشري بأكمله (. . .) . وأن الاحتياطي البنكي الجزئي هو السبب الرئيس لغلاء أسعار المعيشة في العالم المعاصر اليوم . كما أن معايير الإقراض التي يعمل بموجبها هذا النظام تشجع ازدهار أسواق البورصة المالية ، وعدم مساواة هائلة في الثروة (ظلم هائل في توزيع الثروة) » .

- « الاقتصاد الإسلامي هو التحدي الجاد الأخير المتبقي للنظام الرأسمالي الليبرالي » .

- « قوانين الفائدة تناقض قوانين الطبيعة » .

- المضاربة في البورصة شكل من أشكال المقامرة .

- يختار الباحث أيضاً فكرة الرجوع إلى الذهب والفضة ، بدل هذه النقود الورقية .

- لماذا ترغب الدولة في أن تستدين نقوداً تخلقها المصارف وتدفع عليها فائدة ، مع أنها قادرة على إصدار نقود حكومية بدون فائدة ؟ لغز لم يجد جواباً حتى اليوم .

مناقشة

- خصم المشروعات وإيجاد قيمها الحالية ، لأجل المفاضلة بينها ، لا أرى فيه عيباً ، خلافاً للمؤلف ، بل هو أمر مفيد ومرغوب بشرط إضافة القيد التالي : إذا تساوت العوامل الأخرى .

- ذكر الباحث فكرة سيلفيو جيزيل في النقود المدموغة ، وهو نفس ما مال إليه محمود أبو السعود ، ولكن الباحث لم يذكره . فكل شيء في الوجود يتناقض فلماذا لا تتناقض النقود ؟! ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ [القصص : ٨٨] . ويبدو أن محمد نجاته الله صديقي يميل إلى الفكرة نفسها ، كما نقل عنه الباحث من كتابه : قضايا في أعمال البنوك الإسلامية (باللغة الإنكليزية) .

- « الخبز يتعفن ويؤول إلى الخراب ، والقروض بفائدة لا تتعفن ولا تؤول إلى الخراب » .

- ما نقله عن الموسوعة البريطانية يفيد أن الإسلام يحرم البيع الآجل بثمان أعلى من الثمن العاجل . وهذا غير صحيح ، فجوازه ثابت في جميع المذاهب ، وليس عند جميع الفقهاء ، بل عند جمهورهم .

- فضل المعجل على المؤجل ، أو الحاضر على المستقبل (التفضيل الزمني الموجب) ، ثابت في الفقه الإسلامي . ويمكن قلب هذه المعادلة الفطرية بمرجح ، مثل زيادة مقدار الآجل على العاجل ، كما في البيع الآجل .

- معدل الفائدة صفر في قروض الاستهلاك الضروري ، لكن رأس المال لا يقدم مجاناً لأغراض الإنتاج ، بمعدل فائدة صفر ، بل بحصة من الربح .

- يختار الباحث فكرة الاحتياطي النقدي الكامل ١٠٠٪ ، ويرفض الاحتياطي النقدي الجزئي . والاحتياطي الكامل فكرة مدرسة شيكاغو منذ ثلاثينيات القرن الماضي . ويترتب على ذلك منع المصارف التجارية من خلق النقود ، وترك هذه الوظيفة للدولة فقط . ومن رجال الاقتصاد المؤيدين للفكرة : جيفرسون ، فرانكلين ، كويت ، نايت ، سايمونز ، هايك . ونقل عن اللورد ستامب Stamp قوله : « إذا أردتم أن تكونوا عبيدًا لأرباب البنوك وأردتم أن تدفعوا ثمن عبوديتكم فاسمحوا لهم بخلق النقود » !

- قسم الباحث الربا إلى ربا فضل و ربا نسيئة ، ثم قسمه إلى ربا قروض و ربا ديون . والصواب أن الربا نوعان : ربا قروض و ربا بيوع . و ربا البيوع نوعان : ربا فضل و ربا نساء . و ربا النساء مختلف عن ربا النسيئة في الاصطلاح .

- ذكر أن العامل المضارب لا يجوز له أن يجمع بين الراتب والحصة من الربح . وهذا فيه نظر .

- ذكر أن هناك شركة اسمها شركة المرابحة . والمرابحة وإن كان وزنها على وزن المشاركة ، إلا أنه ضرب من ضروب البيع ، وليست ضربًا من ضروب الشركة .

نقد المصارف الإسلامية

- « عقود الإجارة (في المصارف الإسلامية) تشبه إلى حد كبير القروض الربوية » .

- نقل عن محمد عمر شابرا وطارق الله خان القول بجواز خصم الدين إذا كان ناجمًا عن عملية إنتاجية . ثم قال : لم أستطع أن أجد أي تفسير لهذا الأمر سوى أنه عين الربا !

- « عملياً لا يوجد فرق كبير بين المرابحة والتمويل بفائدة » .

- أورد احتجاج البعض بأن البيع بثمن آجل هو في الواقع شكل من أشكال الفائدة (المحرمة) . والحقيقة أنه حتى ولو كان الفرق بين الثمنين : الآجل والعاجل ، يعدّ فائدة أو رباً ، إلا أنه جائز بيقين . فالزيادة المشروطة في مقابل الزمن ممنوعة في القرض ، جائزة في البيع .

- ينقل عن أحد البنوك الإسلامية في ماليزيا أنه أعلن في يافطته : « يسعد البنك أن يمنح التمويل من خلال ترتيبات مديونية إسلامية بتكلفة تمويل مقدارها ٩ ٪ سنوياً . ثم يقول : هذه هي لغة أهل الربا !

- « تتسابق شركات التمويل الماليزية حالياً لتحقيق أرباح ، راکبة عربة ما يسمى التمويل الإسلامي . ولا يزال الكثير ينظرون إلى هذه العربة غالباً على أنها مصدر خجل للبنوك الإسلامية التي كثيراً ما تُسأل عن الفرق بين التمويل الربوي والبديل الإسلامي الماليزي » .

- تختار الشركات في ماليزيا التمويل بالمشاركة عندما تكون مخاطر المشاريع عالية . وتختار التمويل بالدين عندما تكون المخاطر غير عالية .

- « لسوء الحظ بما أن النظرية غالباً ما تتبع التطبيق والممارسة الفعلية في عالم التجارة والمال فإن الخطر ينشأ من أن تعريف الربا سيعتمد على ما يمارسه أصحاب البنوك والمؤسسات المالية . وإن هذا ما يحدث في المؤسسات الأكاديمية (. . .) . ومع ذلك فبعد أربعة عقود من الجدل حول هذا الموضوع ، لم تظهر إلى ساحة الوجود نظرية قياسية ، أو بيان عن التطبيق ؛ وذلك لأن كثيراً من أمور هذه المهنة قد أسس على التناقضات والاستمرار في تجنب القضايا الرئيسية المهمة . ولكي يتمكن من إنشاء التمويل والأعمال المصرفية الإسلامية بشيء يختلف عن البنوك

التقليدية المألوفة يجب أن نعلم أن الأمر ليس بتغيير المسميات فقط » .

الترجمة :

ربما كان المترجم يحمل شهادة في اللغة ، لا في الاقتصاد ، وكذلك المراجع . وذكر المترجم أن د . محمد بلتاجي قرأ الترجمة أيضاً .

- السعر المقدم صوابه : السعر الآجل Forward Price .

- تخفيض الوقت صوابه : الحسم الزمني (الحطيطة) Time

. discounting

- تحليل التكلفة - الفائدة صوابه : التكلفة - المنفعة Cost-benefit

. Analysis

- الإنتاجية الهامشية الأفضل : الإنتاجية الحدية ؛ لأن الهامشية قد

تعني ما هو قليل الأهمية .

- تساؤل علمي عن الربا صوابه : بحث مدرسي عن الربا Scholastic

. Inquiry into Usury . والمدرسي نسبة إلى المذهب المدرسي الكنسي .

- الخلط بين « المال » و« النقد » : فالأموال أعم من النقود . وقد

تكرر هذا مرات لا تحصى في الكتاب . وترتب على ذلك أخطاء ، منها

قوله : « الأموال لا تباع بل تقرض » ، والصواب : من الأموال ما يباع ،

ومنها ما يقرض ، ومنها ما يؤجر . ومن الأخطاء أيضاً عناوين بعض

الكتب : الأموال والبنوك ، والصواب : النقود والبنوك . ومنها : قاعدة

مالية ، والصواب : قاعدة نقدية . ومنها : حيادية المال ، والصواب :

حيادية النقود .

- الخلط بين « العملة » و« النقد » . فالنقود أعم من العملات .

- الرسم على السك : لعل الصواب : أرباح الإصدار ، وإن لم يذكر

- المصطلح الأجنبي ، لا في متن الكتاب ، ولا في قائمة آخر الكتاب .
- ربما عزف المترجم عن « خلق النقود » إلى « إنشاء النقود » ،
ولا حاجة له .
- استخدام أسعار بدلاً من « معدلات » : من ذلك : أسعار التضخم
النقدي والصواب : معدلات التضخم النقدي .
- استخدام لفظ « المقاول » بدلاً من « المنظم » . وقد تكرر كثيراً .
- استخدام لفظ « التحكيم » بدلاً من « المراجعة » .
- استخدام عبارة « البيع المختصر » بدلاً من « البيع القصير » .
- التجريد أو التعرية Divestment ، ولعل الصواب : ؟
- الاقتصاديون الإيجابيون ، والأفضل : الاقتصاديون الوضعيون .
- التوجه Gearing والصواب : ؟
- تمويل الدين ، والصواب : التمويل بالدين .
- التمويل بالدين والتمويل بالأسهم ، والأفضل : التمويل بالدين
والتمويل برأس المال ، أو بالمشاركة .
- خارج صفحة الميزانية ، والصواب : خارج الميزانية .

* * *

وجبة سريعة مغذية ولذيذة

كثير من الكتب تصدر في الغرب بادعاء تيسير علم الاقتصاد ، بعضها يترجم إلى العربية ، وبعضها لا يترجم ، وبعضها تتأخر ترجمته ، وبعضها مقبول الترجمة وبعضها سيئ الترجمة . ومن هذه الكتب ما يكون مع التيار السائد لعلم الاقتصاد ، ومنها ما يسبح ضد التيار ؛ لأن المؤلف قد يكون اشتراكياً أو ذا أصل اشتراكي ، وقد يكون صاحب تفكير مستقل ، أو ناقد . وكل من هذه الكتب يحاول أن يعطي القارئ جرعة من علم الاقتصاد الذي وصفه البعض بأنه علم كئيب ومعقد . ولئن حاول هؤلاء العلماء تيسير علم الاقتصاد من خلال أسلوب واضح وحيوي ومشوق ، فإنني سأسعى أن أعطي هذه الوجبة ، كي لا أقول الجرعة ، من خلال مقال صغير ، بدل الكتاب . ولعل هذه الوجبة تكون أنسب من الجرعة التي يقدمها مؤلفون أجنب ، ينتمون إلى نظام رأسمالي أو نظام اشتراكي ، وكثيراً ما يحاولون إخفاء القيم والمبادئ التي يعتنقونها من أجل النظاهر بالحياد العلمي ، ويحاولون تسويق معتقداتهم ومواقفهم الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية . وربما يخدمون مصالح الحزب الحاكم أو أحزاب المعارضة ، أو بعبارة أوضح مصالح الشركات الاحتكارية القابضة التي تقبض أرواح الناس وأعراضهم ، ولا تتورع عن المتاجرة بأي شيء نافع ضار مميت بالفرق أو بالجملة لا يهم ، بل كلما كانت المنتجات أكثر مصادمة للدين والخلق كانت أرباحها أعظمك ! ويسبغون على هذه المصالح الإجرامية أنها من باب القوانين أو الحقائق العلمية . أنا لا أشك في أن الاقتصاد علم ، فلست مع الذين ينكرونه ويجعلون منه خرافات ، كما أنني لست بالمقابل مع الذين يسلمون بكل ما يقوله رجال الاقتصاد ، مع ما فيه

من تناقضات وتحيزات . فالأمر لا يتعلق برفض مطلق ، ولا بقبول مطلق ، إنما فيه تفصيل . ولعل من الأهداف التي نسعى إليها هو الوصول إلى ما هو من باب الحقائق والقوانين الاقتصادية من الوجهة الإسلامية . فليس السؤال : هل الاقتصاد علم أم لا ؟ إنما السؤال : ما مدى علمية هذا العلم ؟

- تعريف علم الاقتصاد
- الموارد المحدودة
- الحاجات والرغبات
- أهمية الإنتاج
- أهمية التجارة والتبادل
- نظرية العمل الممتع
- المنافع الخاصة والمنافع الاجتماعية (العامة)
- التكاليف الخاصة والتكاليف الاجتماعية (العامة)
- تزايد المنفعة وتناقص المنفعة
- تزايد الغلة وتناقص الغلة
- تكلفة الفرصة
- الوفورات الخارجية
- المزايا النسبية
- التمييز سعري
- العرض والطلب
- المخاطرة
- معدل الفائدة ومعدل التضخم
- قيمة الزمن

* * *

الاجتهاد هل يعني حمل الشريعة على القانون ؟

علماء الشريعة عندنا قسمان : قسم درسوا الشريعة ولم يدرسوا القانون ، وقسم درسوا الشريعة ودرسوا القانون . فمنهم من حصل على الشهادات العليا من كليات الحقوق أو القانون ، أو درسوا الشريعة في كليات الحقوق أو القانون . ومنهم من أعد رسالته العلمية أو بحوثه مقارنة بالقانون . وكثير ممن فعلوا ذلك حملوا الشريعة أو الفقه على القانون ، وراحوا يتكلفون الأدلة ، أو الحيل ، لإضفاء الشرعية على القوانين الوضعية . فتجد مثلاً من يحاول إباحة الفائدة كما أباحها القانون ، أو يحمل الزكاة على الضريبة ، أو يحمل التكافل على التأمين ، أو يحمل التجارة على المضاربة في المصافق (البورصات) . ومرة سمعت أحد مشاهير الفقه يصرخ بأعلى صوته في بعض المحافل الفقهية : القانون ، القانون ! إنه بدا مغرماً بالقانون إلى حد الهوس !

المشكلة هنا أن القوانين الوضعية مستمدة من النظم السياسية والاقتصادية الوضعية ، فإذا اجتهدنا في حمل الشريعة على القوانين الوضعية كان معنى ذلك أننا اجتهدنا في حمل الإسلام على الرأسمالية أو الاشتراكية أو غير ذلك من النظم . والنتيجة أن الإسلام يصبح شبيهاً بهذه النظم مع تغيير الأسماء والشعارات فقط ! فهل هذا هو أقصى ما يستطيعه علماؤنا من اجتهاد وابتكار ؟!

* * *

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المفتي الجاهل لماذا ندافع عنه ؟

سُئل أحد المفتين عن معاملة مالية ، فقال : إنها جائزة بشرط ألا يكون فيها جهالة أو غرر أو قمار أو خداع أو ربا أو غش أو تدليس . . .
وهنا موقنان من الفتوى :

الموقف الأول : موقف الدفاع عن المفتي : بأن المستفتي خدعه بسؤاله ، ولم يبين له المعلومات كلها (انظر التسويق التجاري وأحكامه في الفقه الإسلامي لحسين الشهراني ، دار التدمرية ، الرياض ، ٢٠١٠م ، ص ٥١٦ و ٥٢٣ و ٥٢٨ و ٥٣٠) .

الموقف الثاني : موقف الهجوم على المفتي للأسباب التالية :

- أفتى بما لا يعلم .
- فتواه فهم منها المستفتي الجواز ، وكذلك المتعاملون وعموم الناس .
- هذه الفتوى صيغة جاهزة تصلح لكل معاملة ، سواء أكانت حلالاً أم حراماً .
- حقيقة الفتوى أن المعاملة جائزة بشرط ألا تكون حراماً ! أو جائزة بشرط أن تكون جائزة !

- ما فائدة هذه الفتوى ؟ أليس من وظيفة المفتي أن يبين ما في المعاملة من حرام : من جهالة أو غرر أو قمار أو غير ذلك ، وأن يبين

وجه كل من هذه المحرمات ، ليقول أخيرًا : هذه المعاملة جائزة أو حرام .

- ترى هل قبض هذا المفتي أجر هذه الفتوى ؟ هل سيدفع المستفتي الأجر إلا إذا كانت الفتوى في صالحه ؟

- ربما يتساءل أحدنا هنا : لماذا لا يعزل هذا المفتي ؟ الجواب : اعلم أن هذا المفتي سيقرب وسيترقى ! إن هذا التقدير سيكون له شهادة على جبينه لكي يلتفت إليه المسؤولون في عالم السياسة وعالم المال والأعمال ؛ لأن فتواه تدل على أنه سيكون عجينة بيد من يريد أن يشتري منه الفتاوى ! أما علمت أن المفتي الجاهل يطرد المفتي العالم ، وأن المفتي المتحايل يطرد المفتي المستقيم من السوق ! صدقوني أن الفتوى الدينية إذا كان هذا هو حالها فقد تكون العلمانية هي الحل ، لطرد المرتزقة بالدين والفتوى !

* * *

الفتاوى الجماعية هل هي بالضرورة أفضل من الفتاوى الفردية ؟

قبل أن تتخذ قرارك يجب أن تنظر إلى الآتي :

- من يمول المجمع ؟ من يمول هذه الدورة من دورات المجمع ؟ هل

هي البنوك الإسلامية مثلاً والقرار متعلق بها ؟

- من يعين أعضاء المجمع من فقهاء وخبراء ؟ كيف يتم اختيارهم ؟

هل يتم اختيارهم على أساس سياسي أم علمي ؟ هل يتم اختيارهم من بين

الأكثر ترخيصاً وتحايلاً ؟ أم من بين الأكثر رصانة وأمانة ؟ هل يتم عزلهم

واستبدالهم بصورة أمينة ؟

- كيف يتم تعيين رئيس المجمع وأمينه العام ؟ هل يتم على أساس

علمي أم سياسي ؟ على أساس انتقائي تحكيمي أم على أساس نزيه ؟

- هل هناك تدخلات ظاهرة أو خفية من أصحاب السلطات السياسية أو

المالية ؟

- كيف يتم اختيار المستكثبين في الأوراق العلمية المقدمة إلى

المجمع ؟ هل يتم اختيار من نتوقع منهم الموافقة على المطلوب ؟ أم يتم

اختيار الباحثين عن الحقائق العلمية والأحكام الشرعية الصحيحة ؟

- كيف يتم اختيار المعلقين والمعقبين ؟

- كيف تتم إدارة الجلسات العلمية والمناقشات والمدخلات ؟ هل

هناك محاباة أو تحيز ؟ هل يعطى الكلام بصورة عادلة ونزيهة أم بصورة

متحيزة وجائرة ؟

- كيف تشكل لجان الصياغة الفرعية والأساسية ؟ هل يتم اختيار أعضاء يتوقع منهم أن يعبروا عن المطلوب منهم ؟ أم عن آراء العلماء أصحاب الأوراق والمداخلات ؟

- هل تتخذ القرارات والفتاوى على تمهل وأناة ؟ أم تتخذ بصورة عاجلة والمشاركون يتأهبون للسفر والعودة ؟

- هل هناك شخصية أو مجموعة مسيطرة والباقي تبع ؟ أم إن كل عالم ند للعالم الآخر ، ومستقل عنه في الرأي تمام الاستقلال ، ولا يخشى من مناقشة خصمه ؟

- هل هناك من يراقب وينتقد القرارات الجماعية ؟ أم هناك خوف وحذر ؟

- قد تكون الفتوى الفردية أكثر علمًا وجرأة وأمانة وحرية وأقرب إلى الاستقلالية الفكرية ، لا يخشى فيها من عزل أو تضيق أو محاباة أو ظلم أو أحكام مسبقة يراد الوصول إليها . إن المصالح السياسية أو المالية قد تؤدي إلى أن يطرد العالم السيئ العالم الجيد ! لأن المراد ليس هو الجودة ، بل الوصول إلى المطلوب من قبل تلك المصالح ! وكثيرًا ما شاهدنا كيف يتم الترويج ، بالجوائز وغيرها ، لأنصاف العلماء أو لأرباعهم ؛ لأنهم جاهلون ويفعلون ما هو مطلوب ومرغوب . فإذا كنا أمام فتاوى تتعلق بالمؤسسات المالية فقد يكون المرغوب في الباطن هو الوصول إلى منتجات موافقة للمنتجات التقليدية السائدة ، وليس منتجات متوافقة مع الشريعة ، كما هو معلن .

* * *

الفتوى تحت وطأة النظام الرأسمالي السائد بين التمويل والتأمين

التجربة الإسلامية في التمويل (المصارف الإسلامية) جُمع لها علماء من جميع أنحاء العالم الإسلامي ، وتم إغراؤهم بأجور الفتوى ومكافآت الندوات والمؤتمرات وركوب الطائرات الخاصة ومقاعد الدرجة الأولى والنزول في الفنادق الفخمة وما يرافق هذا من زيارات ونزهات في البر والبحر والجو . ثم ماذا كانت النتيجة ؟ كانت النتيجة هي انتشار الحيل والمعدلات الربوية العالية . ولا ريب أن اتجاهات الفتوى كان من شأنها ما يلي :

- إباحة الفائدة بالحيلة شجع علماء آخرين على إباحتها بلا حيلة ، وبعبارة أخرى فإن الفتوى للمصارف الإسلامية كان من نتائجها أن المصارف التقليدية صارت إسلامية من باب أولى ؛ لأنها بلا حيل ومعدلاتها أخف .

- وكان من شأن إباحة الصكوك الإسلامية أن صارت السندات بفائدة جائزة مثلها وربما من باب أولى ، للسبب نفسه المتقدم ذكره آنفاً . فلا يستطيع من أباح الصكوك أن يحرم السندات . فهل وقع هؤلاء العلماء في الفخ الذي نُصب لهم ؟! أم أنهم عوضوا هذا بما قبضوه من مال ؟!

وهنا يطرح سؤال : هل يستطيع الفقهاء أن يفتوا فتاوى صحيحة وسليمة تحت وطأة النظام الرأسمالي السائد في العالم ؟ يبدو أن ذلك مستحيل . وما يظنون أنه فتوى هو من باب اللف والدوران وتشويه الفقه

الإسلامي . وما يظنون أنه فتوى إنما يخدم أرباب هذا النظام ، ويروج لأفكاره ومؤسساته ، بإعطائها غطاءً شرعيًا إسلاميًا .

اليوم تتكرر التجربة في التأمين ، وثمة ميل لدى علماء الفتوى المأجورة إلى أن التأمين التعاوني هو الحلال ، وأن التأمين التجاري هو الحرام ، فهل يريدون مرة ثانية اللجوء إلى الحيل وتقديم نموذج بديل أسوأ من المبدل منه ؟ ويختلف التأمين عن التمويل بأن التأمين يشكو من الغرر ، والتمويل يشكو من الربا ، والمعلوم أن مفسدة الغرر أقل من مفسدة الغرر ، ومن ثم هناك متسع لإباحة التأمين التجاري ، وجعله على عاتق أصحابه طالما أن النظام الرأسمالي هو السائد والمسيطر ، ويضغط على كل ما عداه ، وإن زعم بعض المختلئين أن ليس هناك ضغوط ! فدعوا التأمين لهم ولا تأخذوه على عاتقكم ، وفكونا من التحايل لتخريج كل ما هو رأسمالي ، فما لا يتم اليوم يتم غدًا ، وما لا يبيحه فلان يبيحه فلان ، وما لا تبيحه هذه الهيئة تبيحه تلك الهيئة ، وما لا يباح باسم يباح باسم آخر ، فالوعد الملزم جاهز لإباحة كل معاملة في نهاية المطاف ! الفتوى لا يمكن أن تستقيم ، لاسيما بالنسبة للمؤسسات والحكام والتجار إلا في ظل مجتمع إسلامي تحكمه شريعة الإسلام . فلا يغرنكم أجر الفتوى ، دعوا الأجر والفتوى لهم ، واصبروا واحتسبوا وانتظروا والتفتوا إلى أبواب أخرى من الرزق . فليس المطلوب منكم أن تضعوا الحية أو عمّة أو هيئة شرعية على كل معاملة لكي تصير إسلامية ! لقد اتخذ المروجون من العلماء أدوات للترويج والتسويق مثلما اتخذوا من الوسائل الأخرى : النساء ، وغير ذلك . فالיום نشاهد برامج دينية يظهر فيها شيخ وراءه فتاة حسناء محجبة ومتبرجة ، وليس من المستبعد في وقت قريب أن يظهر مشايخ من الدعاة الجدد يقدمون برامج دينية على طريقة الفيديو كليب ، بحيث تظهر في خلفية الصورة الملونة رقصات خليعة وأغان جنسية . إنهم

مشايخ منهم الشباب ومنهم المسنون العائدون إلى الصبا ، ألوا على أنفسهم أن يخوضوا معركة جهادية فاصلة ، هي معركة شباك التذاكر وعدد المشاهدات ، أخذوا على عاتقهم أن يشتركوا في مسابقة من سيربح المليون ، ومسابقة : اطربْ تُوْجِرْ ! . إنها تجارة عمياء لا تميّز بين راقصة وشيخ ! فالقناة إما أن تجمع بينهما ، أو أن صاحب القناة يجعل قناة لهن ، وقناة لهن ! على طريقة الفصل بين العقود (عقدين منفصلين) ، حتى تحلّ عند أهل الحيل . وقد سمعت مرة شيخًا من شيوخ آخر صيحة يقول لرب عمله : لا بأس أن تظهر المرأة المسلمة في الدراما ، فالحكم في المرأة شخصيًا غير الحكم على صورتها في المرأة أو في الماء ! وهناك مشايخ قدامى يجيزون ذلك ، وقد بحثنا عن فتاواهم بالسراج والفتيلة ! وإذا لم نجد فتوى لهم فيمكن إضافتها إليهم بقياس إبليس ، أو بطريقة التدليس ! ويمكن أن نخرج لهم طبعة أنيقة من كتبهم بالصور والألوان ، فهذه آخر صيحة في عالم الكتب . ومن يعيش ير .

* * *

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

هل يجوز التصويت على الأحكام الشرعية ؟

هناك صرعة جديدة تغزو البرامج الإسلامية في قنواتنا الفضائية ، مثل قناة الرسالة وقناة اقرأ . ففي برنامج « البيّنة » الذي شاهدته هذا اليوم الجمعة ٣٠ / ٤ / ٢٠١٠م (إعادة) ، وهو برنامج إسلامي ، يقدمه دكتور في الدراسات الإسلامية ، عبد الله هضبان الحارثي ، والقناة إسلامية ، والموضوع عن قيادة المرأة للسيارة في المملكة العربية السعودية ، وهو موضوع كثيراً ما يطرح ، ولعله يشبه موضوع زكاة الفطر في رمضان هل يجوز إخراجها نقدًا أم لا ؟ شعرت وأنا أشاهد البرنامج كأن السعودية هي أول دولة في العالم ستكون السباقة إلى إقرار قيادة المرأة للسيارة . وبدا في البرنامج أن هناك تصويتًا من قبل الجمهور على هذا الموضوع : هل توافق على قيادة المرأة السعودية للسيارة أم لا توافق ؟ صوّت ! وصاحب البرنامج يقول لنا : إن المسألة شرعية ، واستضاف أستاذًا في الشريعة !

هب أن نتيجة التصويت : ٦٠٪ وافقوا و ٤٠٪ لم يوافقوا ، هل يعني ذلك أن قيادة المرأة صارت جائزة شرعًا ؟ بغض النظر عني أنا ، هل أنا معها أم ضدها ؟ من المشرّع : الجمهور ! من هم الجمهور ؟ الله أعلم بهم ، قد يكون من بينهم علماء ، أو جهال ، أو طلاب ، أو نساء ، أو ذكور ، أو أميون... إلخ . وبهذا يمكن أن نستغني عن علماء الشريعة والهيئات الشرعية والمجامع الفقهية ، ونلجأ إلى الجمهور ! يا لها من طريقة فعالة ورخيصة !

لو أن تصويتًا جرى على الخمر وقت نزول التحريم ، لأجمع العرب

عليه بهذا التصويت اللعين . ترى لو أجمع الناس على جواز الخمر أو الرشوة ، هل سيمضي الله ورسوله إجازتهم ؟ هل صار الإسلام ديمقراطيًا ؟

لا يجوز التصويت أبدًا على الأحكام الشرعية ، لا يجوز التصويت على الحلال والحرام ، ولا على الحق والباطل ، ولا على الخير والشر ، ولا على الصواب والخطأ . ومن المآسي في عصرنا أنه صار من الممكن أن يحصل شخص ما على الدكتوراه ، بواسطة استبانة يطرح فيها أسئلة على الجمهور ، وبهذه الطريقة العظيمة يتخلص الطالب من العلم والبحث ، ويكل الأمر إلى الجمهور ، والجمهور المسكين ، ومنهم أساتذة جامعات ، يملؤون مثل هذه الاستبانات ويعيدونها إلى هذا الطالب النجيب . أنا عندما تصلني مثل هذه الاستبانة أرميها في الزبالة بلا تردد ، فإذا بي بعد سنة أجد أن صاحبها صار من حملة الدكتوراه ، وصار زميلًا لنا في الجامعة ، يعلم ويدرس ويترجم ويتراأس قسمًا علميًا ويؤلف الكتب الدراسية ويخرج أفواجًا من « العلماء » !

لو أن الله تعالى منع الخمر ، وقد منعه ، هل يمكن أن نصوت نحن المسلمين على منعه ، فنقول للناس : هل توافق على منع الخمر أم لا توافق ؟ صوت !

لو أن عالمًا ذكيًا توصل إلى إضافة علمية كبيرة ، وعرضناها على الجمهور ، فصوّت الجمهور ضدها ١٠٠٪ ، هل هذا يغيّر من القيمة العلمية لهذه الإضافة ؟

لو أن قاضيًا فذاً في العلم والعدالة حكم لإنسان بأنه بريء ، فعرضنا أمره على التصويت ، لو جاءت نتيجة التصويت ١٠٠٪ أنه مذنب ، هل هذا يغيّر من براءته ؟

هل نلجأ في البرامج الدينية إلى التصويت ، لنقلد البرامج الغربية ،
حيث البشر عندهم هم المشرّعون ، أم لنسلّي الجمهور داخل الأستديو
وخارجه ، أم لنضفي مسحة تقنية وحيوية على البرنامج ؟
بعض هذه الأمور لا تجوز حتى في البلدان الديمقراطية ، فكيف
يجيزها بعض الإعلاميين والعلميين عندنا في الإسلام ؟ لا أدري !
الخلاصة ليس كل شيء قابلاً للتصويت حتى في الديمقراطية ، وفي
الإسلام من باب أولى . فهل يتأمل معدّو البرامج الإسلامية هذه الحقيقة
قبل اللجوء إليها ؟

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رُخَصُّ أَمْ حَيْلٌ أَمْ أخطاء ؟

كثيرًا ما يجري الخلط عن قصدٍ أو غير قصد بين :

- رُخَصَّ العلماء ،

- وحِيل العلماء ،

- وأخطاء العلماء ، أو زلَّات العلماء .

وإني أرى أن الرخصة في موضعها كالعزيمة في موضعها . والأخذ بالرخص جائز ، بل عدم الأخذ به قد يكون من باب التكلف والتنطع والنفاق . ففي الحديث : « إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه » . وفي الحديث أيضًا : « ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين إلا اختار أيسرهما ، ما لم يكن إثماً » . وهناك اليوم كثير من العلماء يختارون الأيسر دائمًا ويهملون مسألة الإثم ، فلا يتقيدون بها . وبهذا يصبح الاجتهاد عندهم اجتهادًا سهلاً ، ألا وهو البحث عن الأيسر بكل يسر وسهولة !

ومع ذلك يجب الانتباه إلى أن هناك أمورًا يسر فيها الشارع ، وأخرى شدد فيها . فلا بدّ من معرفة موقع الأمر المجتهد فيه من هذا التصنيف . يقول أبو عبيد : يجب على الناس إحياء سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والافتقار لأمره ، والاهتداء بهديه ، في تسهيل ما سهل ، وتغليظ ما غلظ . فإذا تكافأت أدلة التيسير مع أدلة التشديد فلا بأس في اختيار أدلة التيسير .

لكن الرِّخَص شيء والحِيل شيء آخر . ولا بد من التمييز بينهما .
ففي حين أن الرِّخَص تجوز فإن الحِيل القبيحة التي تفضي إلى الحرام
لا تجوز . وهذا لا ينفي أن هناك حيلًا أو مخارجَ جائزة . وفي أيامنا هذه
يتم الخلط كثيرًا بين الرِّخَص والحِيل . ولعل هذا يكون من باب الإمعان
في الحِيل ، رغبةً في تسمية الحيلة القبيحة رخصة . فإنَّ وَقَعَ لفظ الرخصة
على قلب المسلم هو غير وَقَعَ لفظ الحيلة .

أما تتبَّع الرِّخَص فالشائع عند الناس أنه ممنوع ، والحقيقة أن فيه
رأيين : رأيًا يجيزه ، ورأيًا يمنعه . وإني لا أفهم كيف يجوز عند بعض
العلماء الأخذ بالرِّخَص ولا يجوز تتبَّع الرِّخَص ، فالأول لا بد أن يفضي
إلى الثاني . فلا يمكن القول بأن الأخذ برخصة واحدة جائز وأكثر من
رخصة حرام . كما لا يمكن القول بأن أربع رخص فأقل جائز والخمس
فأكثر غير جائز ، فهذا تحكّم . فلسنا نحن هنا بصدّد تعدّد الزوجات ،
لكي يقال : إن الأربع فأقل جائز ، وما زاد على الأربع غير جائز .

أما الذين يقولون : إنك لو أخذت برخصة كل عالم اجتمع فيك الشرّ
كله ، فهذا قد يكون فيه ترخص في التعبير أو تساهل أو خطأ . فالشرّ
يكون إذا أخذ المسلم بأخطاء العلماء ، وحتى لو أخذ بخطأ واحد فهذا
ممنوع . فالأخذ بالخطأ الواحد قد يجرّ إلى تتبَّع أخطاء العلماء ، وعندئذ
يمكن أن يقال بأن هذا حرام ، واجتمع فيه الشرّ كله .

قالوا : من أباح المُسكّر لم يُبَح المتعة ، ومن أباح المتعة لم يُبَح
الغناء والمُسكّر ، وما من عالم إلا وله زلّة أو أكثر . فمن جمع زلّات
العلماء أو أخطاء العلماء وأخذ بها جميعًا فقد ذهب دينه أو طار . من هذا
ترى أن الكلام يجري هنا عن أخطاء العلماء أو زلّات العلماء ، وليس عن
رُخَص العلماء .

فلا بد من التمييز بين الرّخص والأخطاء . فالرّخص بشروطها جائزة بل مستحبة بل قد تكون واجبة ، ولو كان فيها تتبّع . أما الأخطاء فلا يجوز الأخذ بها أبداً ، قلّ الخطأ أو كثير .

الخلاصة أن الأخذ بالرّخص جائز وكذلك تتبّع الرّخص . أما الأخذ بأخطاء العلماء فهو غير جائز وكذلك تتبّع الأخطاء . وبهذا نستغني عن الحاجة إلى معيار لتتبّع الرخص متى ينقلب العدد من الجواز إلى الحرمة . وهذا يقوِّي قول من قال بجواز تتبّع الرّخص . فالممنوع هو تتبّع أخطاء العلماء وليس تتبّع رخص العلماء . وبهذا ينسجم المذهب بلا تناقض ، فالرخصة جائزة قلّت أو كثرت ، والخطأ حرام قلّ أو كثير . ومن البدهي أن الحرمة هنا في حال الخطأ تزداد كلما ازداد الخطأ ، والله أعلم بالصواب .

* * *

رَفَعُ
عبد الرحمن البخاري
أسكنها الفردوس
www.moswarat.com

السيوطي (٩١١هـ)

« طريقته على ما علمنا من استقراء كتبه أنه كلما وقع له كتاب من الكتب ، في أي فن من الفنون ، واستحسنه ، اختصره ونسبه إلى نفسه ، من دون تمييز بين غث وسمين ، ولا وقوف على حقائق العلوم . ولذلك تراه مضطرباً في كتبه ؛ لأنه لا يحكم فكر نفسه ، وإنما يحكم في كل كتاب فكر مؤلفه هو ، فيضيفه إلى نفسه ببعض تصرف يُحدثه في الكتاب (. . .) . فهو لا يؤلف ، وإنما يلخص كتب الناس وينسبها إلى نفسه . ولقد كان محافظاً على هذه الطريقة ملازماً لها ، لا يصدّه عنها صادّ ، ولا يمنعه منها مانع ، ولا يرحم فيها مؤلفاً ، ولا يُشفق على مؤلف » .

من كتاب التعليم والإرشاد لمحمد بدر الدين النعساني الحلبي (١٩٤٣م) ، بعناية حسن السماحي سويدان ، دار القادري ، دمشق ، ٢٠٠٨م .

* * *

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

حوار مع علي جمعة ودار الإفتاء المصرية في ميراث المرأة

- فوجئت بعلي جمعة يتكلم في قناة الرسالة الفضائية (١) يوم الخميس ٢٠٠٩/٧/٩م عن ميراث المرأة كلامًا غير صحيح . قلت في نفسي : لأنظر في الإنترنت ففوجئت مرة أخرى بأن قسم الأبحاث الشرعية بدار الإفتاء المصرية في عهد علي جمعة (٢) قد توصل إلى ما يلي في ميراث المرأة :
- ٤ حالات فقط ترث فيها المرأة نصف الرجل .
 - أضعاف هذه الحالات الأربع ترث فيها المرأة مثل الرجل تمامًا .
 - ١٠ حالات أو أكثر ترث فيها المرأة أكثر من الرجل .
 - حالات ترث فيها المرأة ولا يرث نظيرها من الرجال .
- أي هناك أكثر من ٣٠ حالة تأخذ فيها المرأة مثل الرجل أو أكثر منه ، أو ترث هي ولا يرث نظيرها من الرجال ، في مقابل ٤ حالات محددة ترث فيها المرأة نصف الرجل . اهـ .

تعليق :

- الخطأ الأول أن علي جمعة عندما يقارن بين الذكر والأنثى في الميراث لا يثبت درجة القرابة ، فيجب في المسائل الإرثية التي تم اختيارها لغرض الدراسة أن تكون درجة القرابة واحدة بين الذكر والأنثى ، وإلا كانت نتائج الدراسة مغلوطة . فقد ترث أنثى أكثر من ذكر ، لا لأنها أنثى ، بل لأنها أقرب إلى المتوفى من الذكر .

- الخطأ الثاني أنه يقارن بين أنثى مفردة وذكر متعدد . إن حصة الذكر قد تقل نتيجة تعدد الذكور ، فتصير حصة الأنثى أكبر لأنها واحدة لم تعدد . ومن ثم يجب في المسائل الإرثية التي تم اختيارها لغرض الدراسة أن تكون الشروط واحدة ، عدا ما يتعلق بالذكورة والأنوثة . لفهم هذه النقطة أحيل القارئ إلى ما سبق أن كتبتة تحت عنوان : « لماذا بُني الإرث على نظام الفريق » (٣) ؟

- الخطأ الثالث أنه يقارن بين حالات إرثية مستمدة من النص القرآني وحالات إرثية مستمدة من القياس . والصحيح أن تكون المسائل الإرثية موضع المقارنة ذات شروط واحدة في هذا الباب .

- الخطأ الرابع أنه لم يُثبت إمكان حصر الحالات الإرثية في ٤ حالات أو ١٠ حالات أو ٣٠ حالة أو أكثر أو أقل .

- الخطأ الخامس أنه أراد أن يُثبت أن للأنثى مثل حظ الذكر ، أو أكثر . وهذا عجيب جداً أمام صريح قوله تعالى : ﴿ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّاتِ ﴾ ، ويعبر عن هزيمة نفسية أمام مشاغبات الأعداء والخصوم .

- الخطأ السادس أن كلام علي جمعة يترتب عليه أن الذكور سيعترضون ، بعد أن كان الإناث يعترضن . وبهذا فإنه بدل أن يحلّ لنا المشكلة سنتحول من مشكلة إلى مشكلة ، قد تكون أكبر منها .

- الخطأ السابع أنه اعتمد في ذلك على كتيب لصلاح سلطان (٤) ، ولم يبذل الجهد الكافي هو وأعوانه في دار الإفتاء للتحقق من صحة هذا الكتيب . وقد سبق لي أن اعترضت عليه وبيّنت ما فيه من أخطاء (٥) ، لكن مشكلة مشايخنا أننا نقرأ لهم ولا يقرؤون لنا . إنهم يظهرون كثيراً ويقرؤون قليلاً ، ومن كثر ظهوره كثر خطؤه ، وهناك عدد من المشايخ يغترون بظهورهم في الإعلام والفضائيات ، وبتعليقات الجمهور

والتصفيق المأجور (يستأجرون من يصفق لهم) ، وكثرة الطلب عليهم ، وتزداد ثقتهم بأنفسهم أكثر من اللزوم ، حتى إن بعضهم وصل إلى حد الكبر والخيلاء والجرأة الزائدة ، وإن أبدى تواضعاً مزيفاً ، ويظنون أنهم إذا كانوا يفهمون في شيء فقد صاروا يفهمون في كل شيء . إنها حرارة الإعلام ! الإعلام نور ونار ، فقد يكون نوراً يضيء ، أو ناراً تحرق . وكان من المفروض أن يكون هناك من يساعد علي جمعة في دار الإفتاء على جمع الدراسات قبل أن يفتي .

- الخطأ الثامن أن علي جمعة ينساق وراء ما يريده أعداء الإسلام ، ويُستدرج ليقع في عدة أخطاء . وربما كان من الأفضل له أن يقول لهم : أرونا ما عندكم من نظم الميراث ، لنقارن بينها وبين نظامنا ، وربما كان هذا كافياً له . والمشكلة هنا أن الغرب يريد لنا أن نقيس الأمور حسب مسطرته ، وأن كثيراً من المسلمين ، حتى من العلماء ، ينخدعون ثم يفتشون عن أي كلام يخلصهم من هذه التهمة !

الصواب :

- إن القرآن الكريم (في سورة النساء ، الآية ١١ والآية ١٧٦) أعطى للذكر مثل حظ الأنثيين في ٤ حالات :

الحالة الأولى : ابن / بنت .

الحالة الثانية : أخ / أخت (لأبوين ، لأب) .

الحالة الثالثة : زوج / زوجة .

الحالة الرابعة : أب / أم (في حال عدم الولد) .

يلاحظ في جميع هذه الحالات أن درجة القرابة واحدة بين الذكر والأنثى . وهذا درس قرآني واضح لمن يريد المقارنة بين الذكر والأنثى .

- إن القرآن الكريم (في سورة النساء ، الآية ١١ والآية ١٢) أعطى للذكر مثل الأنثى في حالتين :

الحالة الأولى : أخ / أخت (لأم) .

الحالة الثانية : أب / أم (حال وجود الولد) .

يلاحظ أيضاً هنا تثبيت درجة القرابة بين الذكر والأنثى .

الخلاصة :

على من يريد دراسة مثل هذه المسألة أن يكون متحرراً من الهزيمة النفسية أمام الغرب ، وأن يستحضر المبدأ القائل بضرورة بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، كما أوضحت ذلك في موضع آخر (٦) ، بمعنى أن عليه أن يحرك نقطة الجنس (ذكر / أنثى) ويثبت سائر العوامل الأخرى ، لكي يكون التأثير للجنس فقط دون غيره . مَنْ جهل هذا المبدأ فقد جهل العلم والبحث العلمي كله . وقد يحفظ الإنسان ويردد ولكنه لا يبحث ولا يبتكر .

والصواب في المسألة أن الأنثى ترث نصف الذكر في معظم الحالات ، ومثل الذكر في بعض الحالات ، ولا يمكن أن ترث أكثر منه بحال من الأحوال ، كما لا يمكن أن ترث هي ولا يرث نظيرها من الذكور . فهذه ادعاءات خاطئة لا دليل عليها ، والأدلة التي قدمها البعض هي أدلة متوهمة وغير صحيحة ، وتدلل على جهل وقصور في مبادئ البحث العلمي ومناهجه ، والله أعلم .

الهوامش

(١) قناة الرسالة الفضائية ، برنامج ديني يستضيف علي جمعة مفتي

مصر .

- (٢) موقع دار الإفتاء المصرية .
- (٣) المجموع في الاقتصاد الإسلامي ، للباحث ، ص ٥١٧ .
- (٤) ميراث المرأة وقضية المساواة ، ص ١٠ وما بعدها .
- (٥) المجموع في الاقتصاد الإسلامي ، ص ٥٣١ .
- (٦) إسهامات الفقهاء في الفروض الأساسية لعلم الاقتصاد ، ص ١٣ .

المراجع

- شرط بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، ضمن كتاب « إسهامات الفقهاء في الفروض الأساسية لعلم الاقتصاد » ، للباحث ، دار المكتبي ، دمشق ، ٢٠٠١ م .
- لماذا بُني الإرث على نظام الفريق ؟ ضمن كتاب « المجموع في الاقتصاد الإسلامي » ، للباحث ، دار المكتبي ، دمشق ، ٢٠٠٦ م .
- الميراث بين الذكور والإناث : هل يليق أن نردّ على أعدائنا بأي كلام ؟ تعليق على كتاب صلاح الدين سلطان : « ميراث المرأة وقضية المساواة » ، ضمن كتاب « المجموع » أيضاً .
- ميراث المرأة وقضية المساواة ، صلاح الدين سلطان ، سلسلة التنوير الإسلامي ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٩٩ م .
- موقع دار الإفتاء المصرية .

* * *

رقع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

نظام يعقوبي هل هو المفتي الأعلى أجرًا ؟

جاء في سيرته المنشورة أنه بحريني ، ولم تذكر سنة ولادته ، وجاء في السيرة أنه مرشح لمنصب الدكتوراه في جامعة ويلز (قسم الشريعة والقانون) ، ولم أفهم هذه العبارة ، لكن لعله كان ينوي متابعة دراسته للدكتوراه . وهو حاصل على الماجستير من جامعة ماك جيل في مونتريال بكندا (الاقتصاد ومقارنة الأديان) ، ولا أدري وجه العلاقة بين الاقتصاد ومقارنة الأديان . خطيب في عدد من مساجد البحرين ١٩٨٠-١٩٩٠ م . له دروس في التفسير والحديث والفقہ في البحرين منذ عام ١٩٧٦ م .

حاصل على الجوائز والأوسمة التالية :

- من البحرين : وسام الكفاءة من الدرجة الأولى للخدمات الإسلامية داخل البحرين وخارجها ٢٠٠٧ م .

- من ماليزيا : جائزة يوروموني للإبداع في الرقابة الإسلامية للمصارف الإسلامية ٢٠٠٧ م .

- من ماليزيا أيضًا : جائزة الإسهام في المصرفية الإسلامية ، لا أعلم في أي سنة .

وهو رجل أعمال ، وعضو هيئات شرعية في المؤسسات المالية الإسلامية التالية :

- بنك البحرين الإسلامي ؛

- مصرف الشامل الإسلامي ، البحرين ؛
- بيت التمويل الخليجي ، البحرين ؛
- شركة التكافل ، البحرين ؛
- المجلس الشرعي بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، البحرين ؛
- إنفستكوروب ، البحرين ؛
- بنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامية ، البحرين ؛
- بنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامية ، لندن ؛
- HSBC لندن ؛
- مؤشر داوجونز الإسلامي ؛
- مصرف أبوظبي الإسلامي ؛
- مصرف الشارقة الوطني الإسلامي ؛
- صندوق الوفرة ، نيويورك ؛
- والعديد من الهيئات الشرعية في البنوك والمؤسسات والصناديق الاستثمارية .

* على الرغم من اهتمامي بالاقتصاد الإسلامي والتمويل الإسلامي والفقهاء المالي الإسلامي ؛

* وعلى الرغم من حصول يعقوبي على هذه المناصب الكثيرة والجوائز الرفيعة في الابتكار والإبداع ؛

* وعلى الرغم من شهادة أحدهم له بأن غزارة علمه مكنته من إيجاد عدة حلول شرعية لقضايا مالية يصعب إيجاد مخرج لها ؛

* وعلى الرغم من أنني التقيت به حوالي ثلاث مرات في ندوات مختلفة ؛

* على الرغم من ذلك كله ، إلا أنني لم أعثر له حتى الآن على أي رسالة أو كتاب أو بحث أو ورقة قدمها للمؤتمرات والندوات والمجالس الشرعية ، في مجال الاقتصاد الإسلامي والفقهاء المالي ، اللهم إلا ورقته التي قدمها في ندوة البركة الخامسة والعشرين ٢٠٠٤م ، والتي علقت عليها في كتابي « المجموع » ، بعنوان : (استثمار مالي فيما لا يقل ربحه عن ١٠ ٪) . أين محاضراته وكلماته التي ألقاها بمناسبة حصوله على تلك الأوسمة والجوائز ؟ يبدو أن الذين منحوه الجوائز ، وشهدوا له بالإبداع ، لم يرغبوا في نشر إسهاماته وحلوله الشرعية وفتاواه الأصيلة !

* * *

رَفَعُ
عبد الرحمن المحمدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الأدنى علماً الأعلى تصنيفاً

قد نختلف حول أعضاء هيئات الرقابة الشرعية ، فأغلبهم علماء تقليديون ، منهم من له أساس متين ، ولكنه انساق وراء المادة ، ومنهم من يدعون الابتكار والاجتهاد ، وحقيقتهم أنهم خباصون مبعصون ، يعبثون بالفقه عبث من لا علم له ولا حياء . لكن قد لا نختلف إذا وجدنا واحداً من أعضاء هذه الهيئات هو الأقل علماً ، ولكنه في السوق الحرة هو الأعلى تصنيفاً والأكبر أجراً . وقد صنعوا منه عالماً يشار إليه بالبنان ، ويمنح الجوائز ، ولا خلاف أنه لا يصلح للفقه المالي ولا للاقتصاد الإسلامي ، بل لا يصلح إمام مسجد ولا مؤذن ، ووراءه تجار يقوونه ويجرثونه ويصدرونه ويقدمونه على غيره ، بكل وقاحة .

وهذا سيؤدي إذا استمر إلى وضع لا تحمد عقباه ، سيؤدي إلى أزمة كالأزمة التي تعيشها الرأسمالية اليوم ، بعد أن استبعدوا التشريعات والأخلاق ؛ لأنهم يعرفون أنفسهم بأنهم لا أخلاق لهم : يغشون ويسرقون ويرشون ويرتشون ويضاربون ويقامرون ويختلسون ويزورون الحسابات ويتلاعبون بالدفاتر والأرقام والتصنيفات ، إلى آخر الحيل التي ما أنزل الله بها من سلطان ، إلى أن وقعت بهم العقوبة ، فتصاغروا وقد كانوا جبابرة متعجرفين متكبرين ، لا يسمعون لأحد .

* * *

رَفَعُ
عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

عبد الرحمن بدوي

إذا كان طه حسين عميد الأدب العربي المعاصر فإن عبد الرحمن بدوي (١٩١٧-٢٠٠٢م) هو عميد الفلسفة العربية المعاصرة . يقرؤه الوجوديون ويقرؤه المسلمون . أنا هنا لا أتكلم عن عبد الرحمن بدوي لأنه وجودي ، بل أتكلم عنه من الجانب الإسلامي ، ومن جانب ما يتمتع به من دأب كبير . فهو يتقن سبع لغات : العربية ، اللاتينية ، اليونانية ، الفرنسية ، الإنكليزية ، الألمانية ، الإسبانية . كان كثير الاعتداد بنفسه ، ويرى نفسه أحق بزعامة الوجودية من جان بول سارتر (١٩٠٥-١٩٨٠م) الحائز على جائزة نوبل للآداب ١٩٦٤م ، وكان بدوي يرى أن سارتر أقرب إلى الأدب منه إلى الفكر . قال : « وقد عبّرت عن رأيي فيه في كتابي (دراسات في الفلسفة الوجودية) ، وقلت عنه : إنه ضئيل القيمة من الناحية الفلسفية ، وأما من الناحية السياسية فأنا لا أقيم له أي وزن ؛ لأنه متقلب يركب الموجة الرائجة ، ولا مبدأ عنده يستقرّ عليه ! » وكان بدوي يعتقد أن « أقوى سلاح فكري ضد الإيديولوجية الماركسية هو الفلسفة الوجودية » ، ذلك « لأن الوجودية تدعو إلى الحرية وتمجّد الفردية » حسب قوله .

ولعل أهم ما تتعلم من هذا الفيلسوف الكبير هو الدأب والمثابرة والصبر على العلم والبحث العلمي . وبالرغم من وجوديته إلا أنه كتب في الإسلام ودافع عن القرآن كما دافع عن رسول الإسلام ، وكان يحب سماع القرآن ولاسيما من بعض القراء . قال عندما كان في طهران : « لا يقطع

استغراقي في العمل في المخطوطات إلا صوت رائع جميل يدوي من ميكروفون مسجد جامعة طهران ، وهو صوت المقرئ عبد الباسط عبد الصمد ، وهو يتلو آيات من القرآن الكريم . آه ! كم كان لتلاوته العذبة من وقع عميق في أرجاء نفسي ، وعلى نحو لم أعرفه من قبل ، في أي بلاد أخرى هاجرت إليها ، إسلامية أو غير إسلامية » ! أقول : نجد اليوم تشجيعاً للتلاوة وفق المقامات الموسيقية في قناة الفجر الفضائية ، ولكنني عجبت لقولهم المتكرر في برنامج « المزمارة الذهبي » : اطربْ تؤجرْ ، فالذي أعرفه : اقرأ وارْتقِ !

ولد بدوي في القاهرة ، ومات فيها ، بعد أن خرج منها ، بسبب مصادرة ثورة يوليو أملاك عائلته ، إلى باريس ليقوم فيها خمسين سنة ، لم يعد فيها إلى مصر إلا ثلاث مرات ، وكان في الرابعة الممات . يقول : « وكانت أسرتي إحدى ضحايا هذه اللجنة العليا لتصفية الإقطاع ، فيما زعموا » . ويقول : « كان سفري إلى باريس يوم ١٨ فبراير ١٩٦٧م يوم بدء غيبتني الكبرى عن الوطن » . « قررت أن أعمل بقول البُستي (- ٤٠١ هـ) :

وإن نَبَتْ بك أوطانٌ نشأتَ بها فارحلُ فكلُّ بلادِ اللهِ أوطانُ
اتصل في فرنسا بالعديد من الشخصيات في معهد الدراسات الإسلامية في جامعة باريس ، مثل جاك بيرك ، وهنري لاووست ، وروبير برنشفينغ .

لم يكن يحب الولايات المتحدة الأمريكية . يقول : « زاد نفوري من نيويورك عدم وجود المقاهي على النحو المعروف في فرنسا وألمانيا وإسبانيا والنمسا وسويسرا وغيرها ، وأنا مولع بالجلوس في المقاهي في كل أوقات فراغي . وكلّ ما هنالك في نيويورك كافتريات لتناول وجبات

خفيفة أو بعض المشروبات ، وعليك أن تغادر المكان فور انتهائك من الطعام والشراب ، وهو نفس الحال التي شهدتُها في لندن ، وأقسمتُ بعدها أن لا أعود إليها إلا مضطراً . وقد رددت في نفسي هذا القسم نفسه وأنا في نيويورك (. . .) . ولهذا رغم مرور ١٧ عامًا ، فإنني لم أفكر أبدًا في زيارة الولايات المتحدة مرة ثانية ، بينما أنا أزور أوروبًا كل عام وبشوق بالغ ولهفة حارة (. . .) . فوداعًا إذن وإلى غير عودة أيها البلد الذي لم يُخلق لي ولم أُخلق له !

ويتقد بدوي الجنازات لاسيما السياسية منها ، ويقول بمناسبة جنازة عبد الناصر : « لا يتوهمنّ أحد أن الاشتراك في تشييع جنازة في مصر يدل على أي شعور بالحزن عند من يشارك ، بل يتخذ أكثر الناس هذه المناسبة فرصة للاجتماع بعضهم ببعض ، خصوصًا إذا كانوا من كبار السياسيين المتخاصمين (. . .) . ولو خطر في بال أحد أن يبيث في مواضع مختلفة من هذه الجنازات الكبيرة أجهزة تسجيل ، واستعرض حصيلتها فيما بعد ، لوجد أن ٩٩٪ من كلام المشييعين لا علاقة له بـ « الفقيد » ، إنما هي أحاديث متبادلة لاستقصاء معلومات أو تبادل منافع أو عقد صفقات ، أو التوصية لدى أصحاب النفوذ (. . .) . أذكر أنني حضرت تشييع جنازة أستاذي العظيم مصطفى عبد الرزاق باشا ، وكان عند وفاته شيخًا للأزهر ، فتصدّر موكب الجنازة صفوف متراصة متوالية من شيوخ الأزهر . ومضت الجنازة (. . .) ، وقدّر لي أن أسمع إلى أحاديث كبار شيوخ الأزهر السائرين في المقدمة ، فوجدتها جميعًا تدور حول موضوع واحد ، هو : من سيخلفه شيخًا للجامع الأزهر ! وانطلقت الترشيحات والترشيحات المضادة في غير استحياء ولا احترام لمهابة الجنازة ! أقول : قد يكون أيضًا حضور دروس الدين في أيامنا هذه مثل حضور الجنازات الذي تحدّث عنه بدوي . فالدرس مرخص من السلطة ، وهو

مناسبة للتعارف بين الناس ، وتبادل الأحاديث قبل الدرس أو أثناءه أو بعده ، وربما بين الذكور والإناث ، لعقد صفقات متبادلة في الزواج والتجارة والدروس الخصوصية وحملات الحج والعمرة وغير ذلك من حوائج الدنيا ! فما بالك إذا اجتمع في الدرس الذكور والإناث ، والصبايا والشباب ، وكانوا جميعاً من الطبقة المخملية في المجتمع !

درّس بدوي المنطق والفلسفة الإسلامية ومناهج البحث العلمي والتصوف وعلم الكلام ، في مصر ولبنان وليبيا والكويت وإيران . وزار العديد من البلدان سائحاً وباحثاً ومنقّباً في المكتبات ، كسويسرا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية .

شارك في لجنة لوضع دستور جديد في مصر ، من بين ٥٠ عالمًا من رجال السياسة والقانون (كان عبد الرزاق السنهوري من بينهم) ومن رجال الأحزاب وقادة الرأي .

يقول : وكان لي دور رئيسي في وضع وصياغة المواد الخاصة بالحقوق والواجبات التالية :

- حرية الفكر والعقيدة والبحث العلمي .
- المساواة بين الرجل والمرأة في كافة الحقوق والواجبات .
- حرمة المنزل وحظر دخوله للتفتيش من جانب السلطات إلا بقرار مكتوب من الجهات القضائية المختصة وبعد إيدان أهله .
- حق الملكية مصون ، ولا يجوز نزع الملكية إلا للمنفعة العامة الضرورية ، وبعد إثبات هذه المنفعة والضرورة بالطريق القانوني ، وبشرط التعويض عنها تعويضاً عادلاً يدفع مقدماً .
- لا يكون للقانون أثر رجعي في أي مجال ، حتى في المجال الاقتصادي والمالي .

- لا يجوز تحديد إقامة أحد ، ولا منعه من التنقل ، ولا يجوز منع أي مصري من السفر إلى خارج البلد ، ولا من الرجوع إليه .

- المتهم بريء حتى تثبت إدانته ، ولا يجوز تعذيبه أثناء التحقيق معه ، لا بدنيًا ولا معنويًا . وكل عقوبة مانعة للحرية أو مقيّدة لها يجب أن تهدف إلى إعادة تأهيل المذنب ، كي ما يعود إلى السلوك القويم .

- العمل واجب على كل مواطن ، ومن حقه الحصول عليه كلما كان متوافرًا ، ومن غير تمييز بين المواطنين ، إلا بحسب المؤهلات والشروط العامة للقيام بالعمل أو الوظيفة ، كما تحددها القوانين .

- التعليم العام مكفول ومجاني للجميع ، وتتولاه الدولة في كل مراحلها .

- حق الإضراب عن العمل مكفول للجميع في إطار القوانين التي تنظمه .

- حق تكوين النقابات المهنية التي تتولى الدفاع عن مصالح أبناء المهنة الواحدة مكفول .

- حماية صحة المواطنين واجب على الدولة ، وعليها تأمين وسائل العناية الصحية .

يقول بدوي بعد ذلك : جاء عبد الناصر ومجلس قيادة الثورة ، في دستورهم الاستبدادي الزائف الذي أصدره في يناير ١٩٥٦م ، فصادروا كل هذه الحقوق والحريات مصادرة تامة ، وأحلّوا مكانها القيود التي نسفت حقوق المصريين وحرّياتهم !

لم يكن بدوي يؤمن بالحوار الإسلامي المسيحي ، بل كان يرى أن هذا الحوار هو من نوع حوار الصمّ ؛ إذ لا يمكن التغلب على الخلافات الجوهرية التي تفرّق بين هذين الدينين . قال : « والرأي النهائي عندي هو

أنه ينبغي عدم إجراء أي حوار بين الأديان المختلفة ؛ لأن الحوار سيؤدي قطعاً إلى إثارة المنازعات وإلهاب العصابات » . أقول : ولعل ذلك ينطبق اليوم على الحوار السنّي الشيعي الذي تستثمره بعض القنوات الفضائية لاجتذاب المشاهدين ، بالاستكثار منهم والعمل على تحريضهم وزيادة أعدادهم ، لأغراض تجارية ، دون مبالاة بما يترتب على ذلك من مفاسد دينية ودينية .

توفي بدوي في مصر عن ٨٥ سنة ، وذلك بعد عودته من فرنسا وسقوطه مغشياً عليه في أحد شوارعها . لم يتزوج ربما بسبب انشغاله بالبحث وعدم رغبته في تحمل أعباء الزواج في نظره . وقد أثر البحث العلمي على المناصب الإدارية . وإني لأعجب اليوم من أحمد زويل الحائز على نوبل في الكيمياء (ومن قبلها ٣ جوائز من إسرائيل) كيف يريد أن يترك البحث العلمي متجهاً إلى طلب الرئاسة في مصر !

يقول بدوي في سيرة حياته : تجاوزت كتبي المائة والعشرين (١٢٠ كتاباً) ، بين تأليف وتحقيق وترجمة .

من كتبه بالفرنسية :

- تاريخ الفلسفة في الإسلام ، جزآن ، ١٩٧٢ م .
- بعض الشخصيات والموضوعات في الفلسفة الإسلامية ، ١٩٧٩ م .
- دفاع عن القرآن ضد الطاعنين فيه ، ١٩٨٩ م ، مترجم إلى العربية .
- دفاع عن محمد (صلى الله عليه وسلم) ضد منتقديه ، ١٩٩٠ م ، مترجم إلى العربية .

ومن كتبه الكثيرة بالعربية :

- هموم الشباب ، ١٩٤٦ م .

- شخصيات قلقة في الإسلام ، ١٩٤٦ م .
- روح الحضارة العربية ، ١٩٤٩ م .
- موسوعة الحضارة العربية الإسلامية ، بالاشتراك مع آخرين ، ٣ أجزاء ، ١٩٨٧ م .
- الإنسان الكامل في الإسلام ، ١٩٥٠ م .
- مذاهب الإسلاميين ، جزآن ، ١٩٧١ م .
- الحور والنور ، ١٩٥٠ م .
- الأخلاق النظرية ، ١٩٧٥ م .
- الأخلاق ، ١٩٧٧ م .
- الفلسفة والفلسفة في الحضارة العربية ، ١٩٩٣ م .
- مدخل جديد إلى الفلسفة ، ١٩٧٩ م .
- موسوعة الفلسفة ، ٣ أجزاء ، ١٩٨٤ م .
- مصطلحات الفلسفة باللغات الفرنسية والإنكليزية والعربية ، بالاشتراك مع أبو العلا عفيفي ، وزكي نجيب محمود ، ومحمد ثابت الفندي ، ١٩٦٤ م .
- المنطق الصوري والرياضي ، ١٩٦٢ م .
- دراسات في الفلسفة الوجودية ، ١٩٦١ م .
- دور العرب في تكوين الفكر الأوربي ، ١٩٦٥ م .
- مؤلفات الغزالي ، ١٩٦١ م .
- مؤلفات ابن خلدون ، ١٩٧٩ م .
- مناهج البحث العلمي ، ١٩٦٣ م .

- موسوعة المستشرقين ، ١٩٨٣ م .

- سيرة حياتي ، جزآن ، ٢٠٠٠ م .

والخلاصة فإن حياة عبد الرحمن بدوي جوانب متعددة ، فلنترك له وجوديته ، وبعض سلوكياته الخاصة ، ولنتعلم منه الجوانب الأخرى .
ويعدّ عبد الرحمن بدوي وروحيه غارودي نموذجين من نماذج الفلاسفة الذين أنهكوا العقول والقلوب بفلسفاتهم ، ثم فاءوا إلى الإسلام ! وقد يكون الإسلام عند بدوي هو الحق ، وتكون الوجودية مجرد تقيّة !

* * *

المعلومات بين الفقه والاقتصاد

الفقه

في عقد البيع يشترط الفقهاء أن يكون كل من الثمن والمبيع والأجل ومكان التسليم معلومًا لا جهالة فيه ولا غرر . والمبيع قد يكون معلومًا للبائع غير معلوم بالنسبة للمشتري ، أو أن معلومات المشتري فيه أقل من معلومات البائع . وعلى أساس العلم ينبنى الرضا في العقد . فكيف يتأتى الرضا بالشيء وهو مجهول ؟ كذلك الأمر في الشركة يجب معلومية رأس مال كل شريك ، ونسبة توزيع الربح .

والراغب في شراء سلعة ما يحتاج إلى جمع المعلومات عنها وعن سعرها قبل الإقدام على الشراء لاسيما إذا كانت سلعة غالية الثمن . فإذا لم يجمع المعلومات فقد يتعرض لغبن فاحش أو يسير ، نتيجة النجش أو الجهل . والمشكلة هنا أنه قد لا يستطيع فسخ البيع ؛ لأن جمهور الفقهاء يشترطون للفسخ وجود التغيرير أو الغش إلى جانب الغبن . وهذا يعني أن الفقهاء يرون أن المشتري قد قصر في جمع المعلومات من السوق أو من أهل الخبرة ، وبهذا فهو يتحمل نتيجة تقصيره . فهنا قد يقال : إن القانون لا يحمي المغفلين .

واشترط العلم ونفي الجهالة والغرر هو من شروط العقد الصحيح . ولهذا فإن الجهالة تبطل البيع . ومثال الجهالة أن يكون المبيع غائبًا غير مرئي ، أو غير موصوف وصفًا نافيًا للجهالة . ولأجل تحقيق العلم ونفي الجهالة منع الإسلام الغش (كتمان العيوب) ، والنجش (الزيادة في

السعر دون رغبة في الشراء) ، والخلافة (الخديعة) ، وتلقي الركبان (قبل الوصول إلى الأسواق) ، وبيع الحاضر للبادي .

وفي بيع السلم منعت كل جهالة يمكن أن تسبب النزاع ، واشترطت معلومية الثمن والمبيع من حيث الجنس والنوع والصفة والمقدار والقدرة على التسليم في الأجل .

فالمراد من العلم هنا هو المعلومات لدى طرفي العقد ، بما يسمح بتحقيق التراضي الحقيقي . والمراد من منع الجهالة والغرر هو تحقيق التساوي في المعلومات بين طرفي العقد قدر الإمكان .

الاقتصاد

في الاقتصاد يشترط الاقتصاديون في المنافسة الكاملة أو التامة عدة شروط ، منها الشفافية أو تساوي المعلومات بين المتنافسين ، فإذا حصل أحد المتنافسين على معلومات لم يحصل عليها الآخرون ، أو سبق إليها ، اختلت المنافسة بينهم . وكثيراً ما تثار مسألة المعلومات ونقصها والتماثل بينها في موضوعات اقتصادية كثيرة ، منها : بيع السيارات المستعملة ، والتأمين الصحي ، ومسألة الأصيل والوكيل في عقد الوكالة (عدم تكافؤ المعلومات بينهما) ، والخطر الأخلاقي ، والاختيار العكسي . وهنا يتم البحث عن حلول أو عقود مناسبة أو مثلى للخروج من هذا المأزق . من الحلول في مجال إجارة الأشخاص (عقود العمل) : اختيار العقود الحافزة : المشاركة . ومن الحلول في المنشآت الإنتاجية : إعطاء ضمان لمدة سنة أو أكثر ، وسعي المنشآت إلى تكوين سمعة لدى الجمهور ، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق الماركات . فالفنادق والمطاعم الدولية يمكنك أن تعلم منتجاتها وخدماتها في أي بلد كانت ، فالماركة وسيلة إلى تحسين معلومات المستهلك ، وتكوين ثقته بالمنشأة . وكما

أن هناك ماركات في الألبسة والأحذية والسيارات والطائرات هناك ماركات أيضاً في الفواكه واللحوم والدواجن .

التطبيق على سوق السيارات المستعملة

بيّن جورج أكرلوف Akerlof في بحثه عن عدم التماثل في المعلومات عام ١٩٧٠م ، وهو البحث الذي يمكنه من الحصول على جائزة نوبل ٢٠٠١م ، بيّن أن بائع السيارة المستعملة يعلم عن سيارته معلومات لا يعلمها الراغب في الشراء . فنحن هنا أمام حالة يعلم فيها أحد الطرفين ما لا يعلمه الآخر ، أي معلومات أحد الطرفين أكثر من معلومات الطرف الآخر . وهو ما سمي بالمعلومات الداخلية ، أو عدم التكافؤ في المعلومات Asymmetric Information . وفي هذه الحالة فإن السوق لا تعمل على النحو المطلوب . وقد يكون من شأن ذلك أن السيارة المستعملة الجيدة تباع بنفس سعر السيارة المستعملة الرديئة ، أو يجب على صاحبها إيجاد زبون صديق يثق به ، أو الاحتفاظ بها وعدم بيعها .

أقول : لكن المشكلة أن صاحب السيارة المستعملة قد يكون عالمًا بعيوبها أو غير عالم . فإذا كان ماهرًا بميكانيكا السيارات فإن معلوماته عن السيارة سوف تكون دقيقة ، أما إذا كان غير ماهر بهذا الفن ، فإن من المتوقع أن لا يعلم العيوب علمًا دقيقًا ، ولا يعلم تكلفة إصلاحها ، ولا يجيد التعامل مع ورشات إصلاح السيارات . والسيارة المستعملة لا بد وأن فيها بعض العيوب ؛ لأنها مستعملة ويراد بيعها ، وقد لا يكون فيها عيوب إذا كان صاحبها مثلاً اشتراها جديدة منذ فترة وجيزة ، وانتهى عقده ، ويريد العودة إلى بلده دون أن يصطحب سيارته معه . فهذا الرجل هل يطلب منه شرعًا التصريح بعيوب السيارة ، وهو غير متأكد منها ، وهل يعد سكوته أو كتمانها نوعًا من الغش المحرم شرعًا ؟ لماذا لا يطلب

من المشتري أن يكون خبيرًا ، كما يطلب منه في السيارات الجديدة ، أو أن يستعين برجل ذي خبرة ؟

وقد يحدث ما هو أكبر من هذا ، فبائع السيارة المستعملة قد يكون جاهلاً ، والراغب في شرائها قد يكون خبيرًا ، إذا نظر في السيارة أو فحصها أدرك عيوبها بدقة ، وربما يستغل جهل البائع ، ويحصل عليها بثمان بخس ، ثم يجري عليها بعض الإصلاحات ويبيعها بثمان مرتفع ، سواء أكان فردًا أو صاحب ورشة .

لذلك لا يمكن القول دائمًا بأن بائع السيارة المستعملة أعلم بسيارته من الراغب في شرائها ، كما لا يمكن القول بأنه يكتف عيوبها ويغش ، إذا كان هو نفسه غير خبير بأمور السيارات .

التأمين الصحي

ترغب شركات التأمين بمعرفة كل شيء عن الزبون المستأمن (طالب التأمين) . وبالمقابل فإن هذا الزبون قد يخفي بعض المعلومات عن صحته ومرضه رغبة منه في تخفيض قسط التأمين . وهو ما يعرف بالمخاطرة الأخلاقية Moral Hazard .

ومن البدهي أن شركة التأمين كلما كانت أكثر قدرة على معرفة الحالة الصحية للعميل (التدخين ، شرب الخمر ، الأمراض) كانت أكثر قدرة على تحديد قسط التأمين المطلوب منه . أما إذا أخذت من كل واحد القسط التأميني المعتاد ، أي : قسطًا واحدًا من الكل ، فإن من المتوقع أن الذين يلجؤون إلى التأمين هم كبار السن والمعتلون صحيًا ، ويهرب من التأمين صغار السن وذوو الصحة الجيدة . وهو ما يعرف بالاختيار العكسي Adverse Selection .

الشقق المفروشة

بما أن مؤجر الشقة المفروشة لا يعلم عن المستأجر إلا القليل ، فإنه سيختار فرش شقته بأثاث أنيق المظهر قليل المتانة ؛ لأنه سيفترض أن المستأجر سوف يكسر كل أثاث الشقة . ولا يمكن للمستأجر أن يعلم عن حالة الأثاث إلا بعد عقد الإيجار ، والانتقال إلى الشقة المستأجرة .

المطاعم

المسافرون والسائحون إذا جاعوا فإنهم سوف يختارون تناول الطعام في المطاعم التي يصادفونها في طريقهم ، فهم لا يعلمون المطاعم الجيدة والتي قد لا تكون بعيدة جدًا عن المطاعم التي اختاروها . وبما أن المسافر أو السائح مستعد لأن يدفع ثمنًا مرتفعًا لوجبة الطعام التي يتناولها ، فإن صاحب المطعم يستغل هذه الناحية ويقدم وجبات طعام غير جيدة بأثمان مرتفعة ، مستغلًا وضع الزبون وجهله .

هذا الموضوع المتعلق بالمعلومات بين الفقه والاقتصاد ، وهو من الموضوعات الشيقة والحيوية ، لأنها تهم جميع الناس ، وتتعلق بحياتهم اليومية ، هذا الموضوع جدير بأن يكون رسالة ماجستير أو دكتوراه ، ولا أعلم أحدًا كتب فيه حتى الآن . وهو مهم لأن المعلومات مهمة في الفقه والاقتصاد ، والتجارة والإدارة والعقود . ومن يجيد اللغة الأجنبية ، والإنكليزية على الخصوص ، سيكون أقدر على معالجة الجانب الاقتصادي والإداري والقانوني في النظرية الحديثة للعقد والوكالة في الغرب . فالكتابات العربية في هذا الجانب تكاد تكون نادرة أو معدومة . وربما تساعد حملات الترجمة التي تجري في الإمارات والسعودية في هذا الباب .

* * *

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

هل يجوز أن أقرر كتابًا على الطلبة لقاء مبلغ أحصل عليه من المؤلف ؟

لي كتاب يصلح أن يكون كتابًا دراسيًا في الجامعة ، قال لي بعض الأساتذة الذين يدرسون مادة الكتاب : نحن غير مستعدين أن ندرس كتابك لتستفيد مما يعود عليك أنت والناشر من إيرادات أو مكاسب ، جراء شراء الطلبة للكتاب في فصول دراسية يبلغ طلابها أعدادًا كبيرة ؟ قلت له : ما الحل ؟ قال : تعطيني مبلغًا مقطوعًا في كل فصل أو عام دراسي ، أو يكون لي حصة من إيرادات الكتاب ، أو تضع اسمي على الكتاب على أنني مؤلف شريك ؟ هل يجوز هذا شرعًا ؟

الجواب :

لا يجوز لأنه رشوة ، ولأن ما يتقاضاه المدرس هو من باب أكل المال بالباطل ، فلا هو في دقابل عمل ، ولا مال ، لا يجوز بمبلغ مقطوع ولا بحصة من الإيراد . كما لا يجوز أن يوضع اسمه على الكتاب ؛ لأنه لم يشترك في تأليف الكتاب ، وما وضع الاسم إلا بغرض الاشتراك مع المؤلف في إيرادات الكتاب . هذا بالإضافة إلى أن وضع الاسم ضرب من الكذب والتزوير ، ويرتب لصاحبه حقوقًا معنوية ومادية لا يستحقها .

لماذا يستكثر هذا المدرس على صاحب الكتاب أن يستفيد من كتابه ، لاسيما إذا كان الكتاب صالحًا للتدريس ؟ في البلدان الغربية التي يكثر عدد سكانها الناطقين بلغة الكتاب ، قد يباع من الكتاب مليون نسخة ،

فإذا حصل المؤلف على دولار واحد من كل نسخة أمكنه الحصول على مليون دولار من كتاب قد لا يكون كتابًا دراسيًا ، ولا مقررًا على الطلبة .
هذا المدرس قد يعزف عن تدريس الكتاب ، على الرغم من أنه قد يكون ذا جودة عالية ، ويلجأ إلى كتاب آخر قد تقل جودته كثيرًا عن ذلك الكتاب ، ما دام أن مؤلفه يتنازل للمدرس عن مبلغ ما يتفقان عليه !

* * *

التأمين الصحي

ورقة محمد هيثم الخياط : مرض ومناقشة

الدكتور محمد هيثم الخياط من مواليد دمشق ١٩٣٧ م ، جاء في سيرته أنه دخل الصف الرابع الابتدائي وهو في سن السابعة (لا أعلم كيف سمحت الأنظمة بذلك في مدرسة حكومية أو خاصة) . تخرج من كلية الطب بجامعة دمشق ، لا أدري في أي عام ، لكن ورد في سيرته المنشورة أنه درّس في جامعة دمشق ، وهو لا يزال طالباً فيها ، وسنّه ٢٢ سنة . وحصل على أهلية التعليم العالي من جامعة بروكسل في بلجيكا .

درّس العلوم اللغوية على والده أحمد حمدي الخياط الذي كان أيضاً طبيباً ولغويّاً ورئيساً لمجمع اللغة العربية بدمشق ، وكان له الفضل في ترجمة المصطلحات الطبية الحديثة إلى اللغة العربية ، إذ اشترك مع مرشد خاطر ومحمد صلاح الدين الكواكبي في ترجمة معجم المصطلحات الطبية من الفرنسية (مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٦ م) .

ودرّس محمد هيثم الخياط العلوم الشرعية على مشايخ دمشق . وهو عضو مجلس أمناء المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية ، وعضو في العديد من المجمع اللغوية . يرأس تحرير المجلة الصحية لشرق المتوسط ، وهو كبير مستشاري المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط بالقاهرة . شارك في صياغة الوثيقة الإسلامية لأخلاقيات الطب ، ويشرف على مشروع المعجم الطبي الموحد . وشارك في تأليف عدد من الكتب الأخرى ، وانفرد بتأليف عدد آخر ، منها : المعدة بيت

الداء والحماية بيت الدواء ، والمرأة المسلمة وقضايا العصر ، وفي سبيل العربية ١٩٨٣ م ، والصحة حقاً (أي : بوصفها حقاً) من حقوق الإنسان في الإسلام ٢٠٠٤ م . يؤمن بالتفسير العلمي ، ولا يؤمن بالإعجاز العلمي ، ولا بالطب النبوي ، ويعده تطاولاً على الشرع ومقام النبوة .

قدّم محمد هيثم الخياط إلى المجمع الفقهي الأوربي (المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث) ورقة من ٣٠ صفحة بعنوان : « التأمين الصحي » ، وذلك في دورته المنعقدة عام ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩ م . قسم ورقته إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : الصحة .

القسم الثاني : التأمين .

القسم الثالث : التأمين الصحي .

وتعرض في هذا القسم إلى النظرة الشرعية في الصحة والتأمين . وفي نهاية الورقة قدم خاتمة ، وملخصاً ، ومقترحاً لصياغة القرار .

من مزايا الورقة أنها متقنة علمياً ولغوياً ومعلوماتها متوازنة ومستقاة من علوم عدّة ، فيها إحالة على بعض المراجع في الحديث والتاريخ والفقه القديم ، دون ذكر الجزء والصفحة . وسأعرض للورقة ومناقشتها من خلال العناوين التالية :

في اللغة :

- الخطر ترجمة لكلمة Risk هي ترجمة غير صحيحة في نظره ؛ لأن المراد هو احتمال التعرض للخطر ، وليس الخطر ؛ لأن الخطر هو الخسارة نفسها متى وقعت . ولكن يبدو لي أن الخطر في معاجم اللغة ليس بمعنى الهلاك ، بل بمعنى الإشراف على الهلاك ، أي : التعرض

للهلاك . لو أن معاجمنا قالت بأن الخطر هو الهلاك لكان الخياط محققاً ، ولكنها قالت : الإشراف على الهلاك . جاء في الحديث : « ألا رجل يخاطر بنفسه وماله ؟ » قيل في شرحه : أي يلقى في الهلكة بالجهاد . أقول : ليس المقصود أنه يلقى في الحال ، بل المقصود أنه يعرضها للهلكة ، وقد لا تهلك في الجهاد ، بل قد يموت صاحبها في فراشه ! هكذا شأن الخطر : ليس هو الهلاك ، بل هو التردد بين الهلاك وعدمه .

كذلك يذكر العلماء أن الغرر بمعنى الخطر ، والغرر لغة هو الشك والاحتمال والتردد بين السلامة والعطب ، بين الربح والخسارة ، بين الحصول وعدمه ، وليس معناه الخسارة أو وقوع الحادث فعلاً . والخطر يأتي أيضاً في اللغة بمعنى مبلغ الرهان . فالخطر والسبق والندب بمعنى واحد ، وهو المال الذي يوضع في الرهان ، من سبق أخذه . وهذا يؤكد أن الخطر هو التعرض للخسارة ، وليس الخسارة نفسها .

كما أن الفقهاء استخدموا الخطر أو المخاطرة في التجارة وفي القمار ، مما يشير إلى أن المعنى الشائع معنى صحيح ، لا يحسن إزعاج الناس وزحزحتهم عنه . قال ابن تيمية : « المجاهدة في سبيل الله عز وجل فيها مخاطرة ، قد يغلب وقد يُغلب » . وقال أيضاً : « كذلك كل من المتبايعين لسلعة ، فإن كلاً يرجو أن يربح فيها ، ويخاف أن يخسر . فمثل هذه المخاطرة جائزة بالكتاب والسنة والإجماع ، والتاجر مُخاطر » . وقال أيضاً : « الخطر خطران : خطر التجارة ، وهو أن يشتري السلعة بقصد أن يبيعها بربح ، ويتوكل على الله في ذلك ، فهذا لا بد منه للتجار (. . .) . فالتجارة لا تكون إلا كذلك . والخطر الثاني : الميسر الذي يتضمن أكل مال الناس بالباطل ، فهذا الذي حرمه الله ورسوله » . وتجد مثل هذا الكلام عند ابن القيم أيضاً .

وقال ابن خلدون : « كذلك نقل السلع من البلد البعيد المسافة ، أو في شدة الخطر في الطرقات ، يكون أكثر فائدة للتجار وأعظم أرباحاً (. . .) ؛ لأن السلعة المنقولة تكون حينئذ قليلة مُعَوِّزة (عزيزة ، نادرة) ، لبعدها مكانها ، أو شدة الغرر (الخطر) في طريقها ، فيقلّ حاملوها (ناقلوها) ، ويعزّ وجودها ، وإذا قلّت وعزّت غلت أثمانها » .
وبهذا تجد أن العلماء استخدموا الخطر والمخاطرة بالمعنى المعروف اليوم ، لا بالمعنى الذي أراده الخياط . فالمعنى في خطر التجارة هو رجاء الربح وخوف الخسارة ، وليس وقوع الخسارة . والخطر التجاري هو الظن بالربح ، والشك في الخسارة ، أي : إن الربح أكثر احتمالاً من الخسارة ، ولولا ذلك لربما عزف التاجر عن التجارة . فخطر التجارة هو التردد بين أمرين ، أغلبهما أرجاهما ، وليس أخوفهما . وبهذا يختلف خطر التجارة عن خطر الغرر والقمار ، فالغرر أو القمار هو التردد بين أمرين أغلبهما أخوفهما ، وليس أرجاهما .

- المعاق : استخدم هذا اللفظ ، ولعل الصواب : المعوق ؛ لأن الفعل : عاق ، وليس : أعاق .

- يتواجد : استخدم هذا الفعل بمعنى : يوجد معاً . ويعترض البعض على هذا الاستخدام ؛ لأنه يرى أن الفعل مشتق من : الوجد ، وليس من : الوجود .

- تكلم عن قوم مجذمين ، وليس : مجذومين ، من الجذام (المرض) . والأجذم : المقطوع اليد ، أو المصاب بداء الجذام .

في المصطلح :

- الاختطار : بمعنى التعرض للخطر .

- المؤامنة بمعنى التأمين .

- التأمينية ترجمة لهيئة التأمين ، على سبيل الاختصار ، كما في اللغات الأجنبية أيضاً .

- التعاونية ترجمة للمنشأة التعاونية ، أيضاً على سبيل الاختصار .

- الجمعية ، كالحصيلة وزناً ومعنى ، ما يتجمع من أموال في المؤسسة التأمينية . وقد استخدم بعض الفقهاء لفظ « الجمعية » ، بمعنى الجمعية التعاونية الائتمانية ، التي ذكر بعض الفقهاء أنها كانت منتشرة بين النساء ، وصورتها أن تأخذ إحداهن من جماعة منهن قدرًا معينًا في كل جمعة أو شهر ، وتدفعه لواحدة بعد واحدة ، إلى آخرهن .

في الأفكار :

- اشتراط براء المريض لكي يستحق الطبيب الجعالة أو الأجر . ولكنه

لم يبين ما إذا كانت هذه الصيغة مطبقة لدى الأطباء في عصرنا هذا . وهذا الشرط هو موضع خلاف بين الفقهاء الذين يجيزون الجعالة .

- التأمين التجاري أو شركات التأمين الخاصة تضمن الجودة والكفاءة

والوقاية ؛ لأنها تدخل في تنافس مع الشركات الأخرى ، ومن مصلحتها أن تقدم أجود خدمة ممكنة بأكفأ ما يمكن ، أي بأقل ما يمكن من الوقت والنفقة ، شريطة أن يكون للدولة دور تنظيمي ورقابي واضح .

في المنظمة :

منظمة الصحة العالمية تمثل الضمير الصحي للعالم . لا أدري هل

هذا مما يجب أن يكون ، أم مما هو كائن . لم أسمع تعليق الخياط على وباء إنفلونزا الخنازير الآخذ في الانتشار حاليًا في العالم .

في أصول الفقه :

- الضروريات الخمس : ذكرها وفق هذا الترتيب : الدين ، النفس ،

النسل ، المال ، العقل . إني أعتقد أنه قصد سردها ، ولم يقصد ترتيبها .

- القياس كما يقول الخياط : « لا يجب فيه التطابق أو الاتحاد الكامل المطلق في الصورة بين المقيس والمقيس عليه ، فلو كان ذلك واجباً لما كنا بحاجة إلى القياس أصلاً ؛ لأن المقيس يكون عندئذ فرداً من أفراد المقيس عليه ، يدخل مباشرة تحت النص الشرعي الذي يقرر الحكم المقيس عليه . وإنما يكفي في القياس وجود التشابه بين المقيس والمقيس عليه في نقطة ارتكاز الحكم ومناطه ، وهي العلة » . وهذا فيه نظر ؛ لأن الذي يدخل في النص ما جاء النص بتسميته . أما الأسماء الأخرى فنحتاج فيها إلى القياس سواء كانت المشابهة كاملة أو غير كاملة . وعلى كل حال فإن هذا النص مقتبس من كلام مصطفى الزرقا ، بدون إحالة عليه !

في الأحكام الفقهية :

- بعبارة المتكررة : « لا حرج إن شاء الله » ، أجاز الخياط جميع أشكال التأمين ، بما في ذلك التأمين الاجتماعي وتأمين التقاعد ، والتأمين التعاوني والتأمين التجاري . ورأى أن قانون الأعداد الكبيرة يخفف من الجهالة والغرر إلى حد الانتفاء ، أو ينزل بالشك إلى أدنى منازلها بما يقرب من اليقين ، كما جاء في موضع آخر من الورقة ، أو أن الجهالة تنتفي به أو تكاد كما جاء في موضع ثالث من الورقة . ولكن المعارضين للتأمين التجاري يرون خلافاً للخياط أن ما يجب النظر إليه ليس هو العلاقة على المستوى الجماعي بين المستأمنين وشركة التأمين ، بل العلاقة على المستوى الفردي بين المستأمن وشركة التأمين ، وفي رأيهم يكون الغرر عندئذ فاحشاً غير مغتفر .

- استخدم نفس الحجج التي استخدمها مصطفى الزرقا ، دون ذكر

اسمه ، للدفاع عن جواز التأمين التجاري : ولاء الموالاة ، الوعد الملزم ، ضمان خطر الطريق ، نظام العاقلة ، عقد الحراسة . ولعله لم يذكر اسم الزرقا ولا غيره في موضوع التأمين ؛ ربما لأن الأمر بات معروفاً . وإني أرى أن حجج الزرقا وموافقيه في التأمين التجاري إنما تحتاج إلى تنقيح سواء من حيث العدد أو من حيث النوع ، وهذا ما حاولته في كتابي «الخطر والتأمين» . وتجدر الإشارة هنا إلى أن الوعد الملزم قد يجوز في التبرعات ، أما في المعاوضات فلا أرى وجهًا لجوازه ؛ لأن العقد إذا كان حرامًا لا يجوز التوصل إليه عن طريق الوعد الملزم ؛ لأن الوعد إذا كان ملزمًا صار في حكم العقد .

- يقول الخياط : « إن هذه الأشكال جميعًا هي من أشكال التعاون المحمود المندوب إليه ، وإنها تتساوى جميعًا أو تكاد من حيث انتفاء الجهالة والغرر » . يشعر القارئ من خلال هذه العبارة وأمثالها أن العقد لا يجوز في الإسلام إلا إذا انتفى الغرر تمامًا . ولا حاجة إلى هذا التكلف الزائد ؛ لأن العقد يجوز بالغرر اليسير ، بل بالغرر الكثير إذا دعت الحاجة إليه ، وإن أهل القانون في الغرب قد صنّفوا عقود التأمين وأمثالها ضمن عقود الغرر أو العقود الاحتمالية ، ولم يحتاجوا إلى مثل هذا التكلف .

والخلاصة فإن الورقة مركزة شكلاً وموضوعاً ، وأوافق صاحبها في الجملة دون التفاصيل . ولكن تجدر الإشارة أخيراً إلى أن هذه الورقة منشورة سابقاً في مجلة المجمع ، العدد ١٣ ، الجزء ٣ ، ٢٠٠١ م .

* * *

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

عصر العلم

عصر العلم كتاب لأحمد زويل (+ ١٩٤٦ م) باللغة العربية ، نشر دار الشروق ، القاهرة ، ط ٩ ، ٢٠٠٩ م ، ٢٦١ صفحة . طبع تسع طبعات منذ عام ٢٠٠٥ م ، لكن لم يتبين لي عدد النسخ في كل طبعة . هو في جزئه الأول كتاب مذكرات في السيرة الذاتية ، قدم الكتاب نجيب محفوظ في صفحة واحدة (أو نصف صفحة لسنه وصحته) ، وحرره أحمد المسلماني الكاتب السياسي في صحيفة الأهرام ، ومقدم برنامج الطبعة الأولى في قناة دريم الثانية . والجزء الأول من الكتاب المتعلق بالسيرة هو ملخص كتاب آخر للمؤلف بالإنكليزية بعنوان « رحلة عبر الزمن . . الطريق إلى جائزة نوبل » ، ترجمة الأستاذ الدكتور مصطفى محمود سليمان ، نشرت الجامعة الأمريكية بالقاهرة نسخته الإنكليزية ، ونشر مركز الأهرام للترجمة والنشر ترجمته العربية .

يتألف كتاب عصر العلم من جزأين :

- الجزء الأول : من الولادة إلى نوبل (العنوان من مُراجع الكتاب وليس من مؤلفه) ، وهو الجزء المتعلق بمذكرات المؤلف وسيرته الذاتية .

- الجزء الثاني : مجموعة محاضرات للمؤلف .

وتضمن الكتاب :

- تقديمًا للمحرر أحمد المسلماني بعنوان : ظاهرة أحمد زويل .

- حوارًا مع المحرر .

- كلمة المؤلف في حفل منحه في مصر قلادة النيل العظمى .

- كلمة المؤلف في حفل تسليمه جائزة نوبل .

وهو كتاب شيق قرأته في ليلة واحدة ، أنا الرجل المسنّ ، ولا ريب أنه للشباب أكثر نفعًا وتشويقًا . وقد تساءلت أثناء قراءة الكتاب : هل هذه

لغة المؤلف أم المترجم أم المحرر ؟

ومما جاء في الكتاب :

الشهادات العلمية

- بكالوريوس في العلوم (الكيمياء) من جامعة الإسكندرية ، رتبة

الامتياز مع مرتبة الشرف الأولى ، ١٩٦٧ م ، وكان الأول على دفعته .

- ماجستير في العلوم من جامعة الإسكندرية ، ١٩٦٨ م .

- دكتوراه في الكيمياء من جامعة بنسلفانيا عام ١٩٧٣ م .

الجوائز

- جائزة نوبل في الكيمياء ١٩٩٩ م . مليون دولار دفع نصفها ضريبة

في أمريكا ونصفها الآخر في الأعمال الخيرية في مصر (جوائز للشباب) .

- جائزة بنجامين فرانكلين ١٩٩٨ م .

- جائزة برايت ويلسون من الجمعية الأمريكية ١٩٩٧ م .

- وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى في مصر ١٩٩٥ م (قلادة

النيل العظمى) .

- جائزة وولف الإسرائيلية ١٩٩٣ م .

- جائزة ويلش .
- جائزة الملك فيصل العالمية في العلوم ١٩٨٩ م .
- جائزة ألكسندر فون هومبولت من ميونيخ ١٩٨٣ م .

شهادات الدكتوراه الفخرية

- من جامعة بنسلفانيا .
- من جامعة أكسفورد .
- من جامعة لوفان وجامعة لياج في بلجيكا .
- من جامعة لوزان في سويسرا .
- من جامعة لند في السويد .
- من إسبانيا .
- من أستراليا .
- من جامعة بكين .
- من الجامعة الأمريكية في مصر ١٩٩٣ م .
- من الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا في مصر .
- من جامعة الإسكندرية .
- من الهند .

اللمتوثانية

« نشرت نحو ٣٥٠ بحثاً علمياً ليست بالطبع كلها ثورات علمية ، غير أن أبحاثي في مجال اللمتوثانية ، التي قام بها معي فريق بارع من الأساتذة والطلاب قد جاءت بنتائج كان لها أثر كبير في حركة العلم المعاصرة . لقد أمكننا في اللمتوثانية (واحد على مليون على بليون من الثانية) رصد

حركة الجزيئات ، عندما تتحول من حالة إلى أخرى . وهذا الزمن الجديد
يمكن الإنسان من رؤية العالم غير المرئي الذي يمثل أساس علوم كثيرة ،
منها علم الحياة » .

المناصب

- انتخب عام ٢٠٠٤م عضواً فخرياً بالأكاديمية السويدية التي تمنح
جائزة نوبل .
- مستشار للرئيس الأمريكي أوباما في العلوم والتكنولوجيا .
- عضو مجلس الأمناء في مكتبة الإسكندرية .

العائلة

« لاحظتُ (ديمة شاكر الفحام زوجتي الثانية) في تلك اللحظات أنني
كنت مشغول البال غارقاً في التفكير (. . .) ، فهمستُ : في أي شيء
تفكر الآن ؟ رددت على الفور (. . .) : أفكر في مجموعتي البحثية في
كالتك (اسم الجامعة) (. . .) ، ونحن لا نزال في شهر العسل » .
ويبدو أن هذا الشهر لم يتعدَّ ثلاثة أيام .

دور المسجد

« لمسجد سيدي إبراهيم الدسوقي أهمية خاصة في حياتي (. . .) ،
فقد كنت أنا ورفاقي من الأطفال نجد أنفسنا منجذبين إلى المسجد للصلاة
والمذاكرة » .

الحفظ عن ظهر قلب

« أسوأ شيء لا يزال عالماً بذاكرتي عن نظام الدراسة هو كثرة الحفظ
عن ظهر قلب » .

الإجازة الصيفية

« كان من عادتي في ذلك الوقت أن أستغل الإجازة الصيفية في دراسة مقررات العام المقبل » .

العباقة

« كنت على اقتناع تام بأن السبيل لمواصلة التقدم والنجاح هو أن يتعلم الإنسان من العباقة » .

الحضارة الإسلامية

« الحضارة الإسلامية أعطت نموذجًا للتعامل الجيد مع أوروبا في عصور الظلام ، كما ساهمت الحضارتان الإسلامية والعربية بشكل أساسي في نهضة أوروبا . وكانت الحضارة الإسلامية حينئذ قوة اقتصادية في المقام الأول ، وفي الوقت نفسه وصلت إلى أعلى درجات العلم » .

صناعة الساعات

« تطورت تكنولوجيا صناعة الساعات في القرن العاشر الميلادي على يد علماء الحضارة العربية الإسلامية تطورًا عظيمًا ، وشاع استخدام الساعات المائية الدقاقة في كل أرجاء الدولة الإسلامية ، وأقيمت ساعات مائية على ضفاف نهر تاجوس في طليطلة بالأندلس نحو ١٠٨٥ م ، وما زالت أطلال تلك الساعات موجودة حتى الآن (. . .) . واهتم العرب والمسلمون اهتمامًا كبيرًا بدراسة المسائل المتعلقة بعلم الساعات المائية ، وألّفوا كتبًا في هذا المجال ، منها على سبيل المثال كتاب رضوان بن محمد الساعاتي في عام ١٢٠٣ م ، بعنوان : مقدمة في علم الساعات والعمل بها » .

إصلاح التعليم

« يجب إصلاح التعليم في كافة مستوياته في العالم العربي لتحويله من عملية تلقين للمعلومات إلى عملية تعلم التلميذ كيفية تشغيل عقله بصورة ناقدة وتوفر له خبرة عملية مباشرة » .

حرية الإبداع

« لا يمكن أن يبدع الخائفون » .

البحث العلمي

« لا يوجد في العالم العربي بأكمله معهد يضاهاى معهد وايزمان أو معهد التخيون في إسرائيل ، أو المعاهد المماثلة في الهند ، أو معاهد ماكس بلانك في ألمانيا والدول المتقدمة الأخرى » .

التخصص

« التخصص هو أساس التميز في عصر العلم ، فنحن في جامعة كالتك مثلاً نعمل بعدد محدود من الأساتذة ، وفي مجالات محدودة ، ولكننا نشارك في حركة العلم ، في المجالات التي نعمل فيها ، على نحو عالمي فعال ، أي : إننا نجيد ما اخترنا أن نعمله » .

العلماء

« ليس كل الذين حصلوا على درجات علمية من الخارج هم بالضرورة علماء » .

تحويل المعلومات إلى معارف

« إنني أستقبل يوميًا مئات الرسائل الإلكترونية ، كما أنني أتلقى مئات

النشرات العلمية ، وعددًا وفيرًا من الكتب والبحوث . لكن ما يشغلني هو كيفية الإفادة من هذا الكم ونقله إلى كيف ، كيف أساعد في تحويل المعلومة إلى معرفة » .

التقدم العلمي

« ثمة أسطورة تقول بأن التقدم العلمي يحتاج إلى قرون ، وهي أسطورة لا تحتاج إلى جهد كبير للمناقشة ، فالكثير من دول العالم المتقدم (الصين ، كوريا الجنوبية ، ماليزيا ، الهند ، إيرلندا) قد حققت انطلاقتها الراهنة في غضون سنوات » .

مراكز تميز

« احتياجات أساسية للتنمية : تنمية بشرية تستهدف التخلص من الأمية (. . .) ، وإطلاق حرية الفكر (. . .) ، والقضاء على الفساد أو تقليصه ، وتطوير نظام للحوافز والترقيات (. . .) ، وبناء قاعدة علمية تعمل على الاستثمار في الموهوبين ، وإقامة مراكز تميز » .

أسطورة نقص الموارد

« إنه لمن المدهش أن ينسب البعض أسباب ذلك التخلف الشديد إلى نقص الموارد في العالم العربي . والأكثر إثارة للدهشة أن يسمع ذلك في مصر ، كما يسمعه في دول الخليج البالغة الثراء . فلا يستطيع المراقب أن يفهم كيف يرى ذلك الثراء في الحياة اليومية للناس ، من سيارات فاخرة ومنتجعات وشواطئ وقصور ، ومن استخدام السلع الاستهلاكية الحديثة ، ثم يسمع ذلك الحديث الإيديولوجي الثابت والمكرر حول نقص الموارد » .

مكافحة الفساد

« من غير المتوقع إحداث نهضة اقتصادية (. . .) دون مكافحة الفساد وإطلاق الشفافية . ويكفي أن يطالع المرء تقارير المنظمة العالمية للشفافية ليدرك حجم هذه المشكلة في العالم العربي » .

أمريكا

« كم تحتاج أمريكا اليوم إلى قيادة حكيمة لها رؤية إنسانية أكثر رحابة ونفعًا للجميع (. . .) . ولا تستطيع أمريكا تحمل أعباء صناعة أعداء حول هذا العالم ، كما يجب عليها أن تطبق نفس معايير العدالة داخليًا وخارجيًا . ويجب علينا جميعًا أن ننظر للمصادر الحقيقية التي تنمي الإرهاب ، وألا نحاول التمويه على الأسباب الحقيقية التي تقف وراءه . والمفتاح الأساسي هو عدم إهمال الذين لا يملكون (. . .) ، وأن نعترف بأن الفقر واليأس سببان أساسيان للإرهاب واضطراب النظام العالمي » .

عالم الذين لا يملكون

« في عالمنا الحاضر هناك انحياز في توزيع الثروة ، فحوالي ٢٠٪ من سكان العالم يعيشون في الدول المتقدمة ويتمتعون بنعمة التقدم ، والفجوة بين هؤلاء وبين الذين يعيشون في الدول النامية ما زالت تتسع » .

ماليزيا

« لدينا نموذج لدولة إسلامية لم يقف الدين فيها عائقًا أمام النهوض والتطور » .

تعليق : إن الاقتصاد الماليزي كله واقع في قبضة غير المسلمين ، أما المسلمون فهم مهمشون . وهذا ليس اتهامًا للإسلام ، بل هو قصور من المسلمين . وربما كان مهاتير محمد مجرد واجهة !

ملاحظة أخيرة

لولا الموقف السياسي لمصر من إسرائيل ، ما حصل نجيب محفوظ ولا أحمد زويل على جائزة نوبل . وليس هذا طعنًا في الاستحقاق ، إنما هو طعن في تسييس العلم والبحث العلمي والجوائز العلمية . فقد يتم التفريق بين متماثلين على أساس سياسي ، أو ربما يتم ترجيح من هو قوي على من هو أقوى منه للسبب نفسه .

* * *

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

العلم درجات

قد يكون هناك عالم يحمل درجة دكتوراه في علمه ، يتبع عالمًا واحدًا يختاره من بين العلماء ، يدرسه ويدرس أفكاره ، وينشرها ويردها ، وينسب إلى معلمه الفضل بطريقة أو بأخرى ، فقد يثني على علمه ، وربما يدافع عنه . فالعلم هنا في هذه الحالة هو علم تقليد ، تقليد لعالم آخر . ومن المحتمل أن يشتهر هذا العالم المقلد أكثر من أستاذه ، فقد يلجأ إلى تبسيط أفكار أستاذه ، وقد يضيف عليها الحيوية في العرض ، أو يقدمها في قالب قصصي ، كما يحدث اليوم في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تقدم الكتب بطريقة روائية شيقة ، وربما يغلب التشويق فيها على ما فيها من علم . وقد يشغلك التشويق والمتعة عن متانة المادة وصرامتها . فإذا ما أعدت قراءة الكتاب ، وتخلصت من حرارة العرض الشيق ، فقد تختلف كثيرًا مع الكاتب ، بعد أن صهرك في القراءة الأولى بحرارته ، وجعلك تؤمن بما لم تؤمن به . هذه هي الدرجة الدنيا من العلم .

هناك درجة أعلى ، وهي أن تتبع مدرسة علمية ، أو مذهبًا علميًا ، بدل عالم واحد ، بحيث تقرأ لجميع علماء هذه المدرسة ، بدل الاقتصار على واحد منهم ، وربما تستفيد من الفروق الدقيقة التي تميز علماء هذه المدرسة فيما بينهم . وفي هذه الدرجة كما في الدرجة السابقة ، يمكن لمقلد العالم الواحد ، أو المدرسة الواحدة ، أن ينتقد علماء آخرين أو مدارس أخرى من خلال العالم الذي اختاره ، أو المدرسة التي اختارها .

وقد يخدع قراءه ، لاسيما من جمهور الناس وعامتهم ، بحيث يشعروهم بأنه عالم وناقد ، ليس على مستوى العالم الواحد أو المدرسة الواحدة ، بل على مستوى العلماء جميعاً ، والمدارس كلها . وربما يتجنب هذا العالم ، أو الكاتب ، الإشارة إلى أنه ينطلق من هذا العالم ، أو من هذه المدرسة ، ويتخذ من أفكار العالم أو المدرسة معياراً للنقد والتقويم للعلماء الآخرين والمدارس الأخرى .

هناك درجة ثالثة أعلى من الدرجتين السابقتين ، وهو أن يكون العالم حراً ، لا يتبع عالماً واحداً ، أو مذهباً واحداً ، بل يقرأ لكل العلماء ، ولكل المذاهب ، ويختار وينتقد . فهذه الدرجة يرتقي فيها العالم إلى مستوى العالم الناقد . وليس كل أحد بقادر على أن يكون ناقداً . لكنه قد يتظاهر بالنقد ، من خلال عناوينه التي يختارها لبحوثه ، ولكن عندما تقرأ هذه البحوث تجد أنه ليس بشيء . إنها هو الإيهام والتضليل والخداع لمن لا يفهم .

* * *

تقويم الأساتذة من قبل الطلبة

تلجأ بعض الجامعات إلى توزيع استبانات أو استمارات على الطلاب لمعرفة رأيهم بأساتذتهم ! والدافع إلى هذا أن هذه الجامعات قد يكون من بين طلابها ابن الأمير الفلاني ، أو ابن رجل الأعمال الفلاني . . . فتريد أن تتزلف إلى أكابر القوم ، ولاسيما إذا كانوا يقدمون تبرعات للجامعة أو بعض مؤسساتها . وبالطبع فإن الطلبة عندما يقومون بأساتذتهم لن يفعلوا ذلك عن علم ، إنما المعيار عندهم رضاهم عن الأستاذ ، ومتى يرضون عن الأستاذ ؟ عندما يمنحهم جميعاً تقديرات عالية : امتياز وما شابه .

وأحياناً يجري تقويم أستاذ من قبل أستاذ مساعد ، أو أستاذ كبير من أستاذ صغير ، وربما يكون الدافع الانتقام من الكبير لأغراض خسيسة ، وبهذا يسود في الجامعة قانون الغاب ، بدل المعايير العلمية الصحيحة . والنتيجة أن درجات الطلاب لا تعبر عن مستواهم العلمي . وعندما يعرف الأستاذ ذلك فإنه قد يتصرف بصورة غير سليمة ، ولا يبالي بالعملية التعليمية على الإطلاق !

* * *

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الفردوس
www.moswarat.com

لماذا توزع التركة بين الأبناء بالتساوي ؟

إذا كان هناك أكثر من ابن واحد فإنهم يرثون التركة أو حصتهم من التركة بالتساوي ، أي : على حسب الرؤوس وليس على حسب الحاجة ، فلا فرق بين غني وفقير ، ولا بين كبير وصغير . فلماذا لم يميز الشارع بينهم ، مع أن أوضاعهم قد تكون متفاوتة من حيث الغنى والفقير ؟

- لا يوجد نص قرآني يأمر بالتمييز بين الأبناء في الميراث حسب حاجتهم . كما لا يوجد نص يصرح بضرورة التساوي بينهم في الميراث .
- لا يوجد كذلك نص من السنة النبوية .

- لكن الفقهاء يبدو أنهم مجمعون على التساوي ، على الرغم من أن الشارع في الميراث قد لاحظ في بعض الحالات التفاوت بين الجنسين : الذكر والأنثى . وعلل الفقهاء هذا التفاوت بأن حاجة الذكر أكبر من حاجة الأنثى ؛ لأنه هو الذي ينفق على نفسه وزوجه وأولاده . كما أن الشارع في الميراث جعل نصيب الأولاد أكبر من نصيب الآباء ، وعلل العلماء ذلك بأن الأولاد يستقبلون الحياة ، ومن ثم فهم أكبر حاجة ، والآباء يستدبرون الحياة . فلماذا روعيت الحاجة هنا ولم تراع هناك ؟

لعل الجواب : أن توزيع التركة بين الأبناء بالتساوي أبعد عن النزاع ، وأن الله تولى بنفسه سبحانه توزيعها ، ولم يدع ذلك للورثة أو للخبراء . فلو أردنا التمييز حسب الحاجة أو حسب الغنى لاحتجنا في ذلك إلى خبراء وأسس ومعايير ، ومن الصعب وضع مثل هذه المعايير ، فالغنى والفقير متدرج ولا يقع في فئات محددة ومحدودة . لكن هذا لا يمنع

الورثة إذا شأوا بعد أن حصل كل منهم على نصيبه أن يتنازل عن ميراثه كله أو بعضه للفقراء منهم ، حسبما يريدونه من معايير يضعونها هم بأنفسهم ، وهنا نتقل من الميراث إلى الهبة .

ضعف كتب الميراث

لو أراد إنسان عادي ، بل عالم ، أن يبحث في كتب الميراث عن جواب لهذه المسألة وأمثالها فإنه يصاب بالدوار ، ولا يجد الجواب . ذلك أن كتب الميراث ، بما في ذلك ما جاء عن الإرث في الموسوعة الفقهية ، تحتاج إلى إعادة كتابة بطريقة مناسبة للقارئ الحديث ، وبحيث تبين فيها المذاهب الفقهية بوضوح ، ومواطن الإجماع والخلاف . ولا يوجد حتى الآن ، حسب علمي ، كتاب أو موسوعة منفردة في علم الميراث توضح هذه الأمور ، وتناقش ، وترجح . علم الميراث قائم على التوارث العملي والحفظ عن ظهر قلب ، وهناك جداول أو برامج لتوزيع التركة ، ولكن ليس هناك من يفقه علم الميراث فقهاً عميقاً ودقيقاً ، ويستطيع أن يبرهن على مسائله وأحكامه ، ويناقش قضاياها ، على الطريقة المعروفة في علوم الفقه الأخرى . وقد سبق لي بيان ذلك ومحاولة ذلك في ثلاثة كتب ، وكتابات أخرى لاحقة منشورة في كتب أخرى . والشكوى لله ، فليس هناك من يقرأ ويتابع ويؤصل ، وينصف ويشجع ، بل كل أستاذ ، وكل مؤلف ، ماض على طريقته التقليدية القديمة ، في الفقه والحساب ، سواء أفهم عنه طلابه وقراؤه أم لم يفهموا .

تطبيق المسألة على حالات إرثية أخرى

- يمكن أن ينطبق السؤال نفسه على إرث البنات فيما بينهن .
- وعلى إرث الإخوة الأشقاء والإخوة لأب فيما بينهم ، والأخوات الشقيقات والأخوات لأب فيما بينهن .

- وعلى إرث الإخوة لأم فيما بينهم ، وعلى الأخوات لأم فيما بينهن .
- وعلى إرث الزوجات فيما بينهن ، لا فرق بين زوجة غنية وفقيرة ،
أو كبيرة وصغيرة ، أو قديمة (٣٠ سنة أو أكثر) وجديدة (سنة أو
أقل) .

- وفي جميع حالات الاشتراك والمزاحمة في الأنصبة أو الحصص
الجماعية ، إذا كانت درجة القرابة واحدة ، وكان الجنس واحدًا : ذكرًا
أو أنثى .

الميراث في الإسلام هل يقوم على أساس الأقربية أم على أساس الأحقية ؟
راجع في موضع آخر ، فقد تفسر الأحقية هنا بمعنى الحاجة ، أو
بمعنى التفاوت في الثروة والدخل .

* * *

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

أطباء موظفون

كنت أعمل في إحدى المنشآت التي تعاقدت مع أحد الأطباء ، مقابل أجر شهري مقطوع ، لكي يستقبل مرضى المنشأة من موظفين وعمال دون أن يدفعوا من مالهم الخاص مقابلًا ماديًا ، وذلك على أساس ما يسمى بالضمان الصحي . وكنت ألاحظ أن الطبيب المحترم كان يكتب وصفته الطبية حتى قبل أن ألقى السلام عليه وأصل إليه ، مجرد ثوان والوصفة بين يدي ، ما شاء الله : عمل فعال وسريع !

دخل عليه ذات مرة مريض فلاح ، فأحسست وغيري من المنتظرين في العيادة أنه استغرق وقتًا طويلًا ، حوالي نصف ساعة ، ولعلكم تدركون السبب ببساطة ، ذلك أن الفلاح يحمل نقوده في جيبه ، وسيدفع أجر الطبيب بنفسه !

كثيرًا ما تدخل على طبيب قطاع عام ، فتجده على مثل هذه الشاكلة ، لا يتحرك من كرسيه ، كسول ، خمول ، يتشاءب ، لا يقيس الضغط ، ولا يكشف على المريض . إنه يمارس مهنته في وصف الدواء بطريقة لا تزيد على مجرد صيدلي . فإذا لجأ الناس إلى الصيادلة بدل الأطباء فلعلهم يعذرون !

موظفون تجار

قد يدخل عليك طالب أو مراجع فتعامله أحسن معاملة ، تخدمه ، وتساعدته ، وتذهب معه ، وتنصحه ، وتهديه بعض الكتب والبحوث . . .

كل ذلك برحابة صدر وبالمجان . ولكنك قد تحتاج إليه يوماً فتدخل عليه فإذا بك تحس بأنه ينظر إليك كفريسة ! يريد منك رشوة أو مالاً أو ابتزازاً أو خدمة غير مشروعة ، ويعيق معاملتك ويؤخرها ، وينسى كل ما كنت تفعله معه . لذلك قيل : اتق شرَّ من أحسنت إليه . وقد فهم البعض هذه المقولة على غير وجهها ، وليس الأمر كما فهم ، إنما المعنى أن من أحسنت إليه ، ثم اصطدمت به يسيء إليك ، فعليك أن تكون حذراً ، فلا تعزف عن متابعة الإحسان . فإن هذا الشرير قد يجعلك تفعل ذلك ، وقد يفطمك عن الإحسان !

أطباء سماسة

كثيراً ما نشاهد اليوم ، بعد أن تم فصل الخلق والدين عن العلوم والأعمال ، أن طبيب الأسنان يحيل مرضاه على مخابر التعويضات السنّية في مقابل عمولات خفية لا يعلمها الزبائن ، فيأخذ عمولة عن كل رأس من رؤوس المرضى المساكين ! وكذلك يفعل طبيب الأذن إذ يحيل مرضاه الذين ضعف سمعهم على محلات محددة لبيع السماعات ، والطبيب العام عندما يرسل مرضاه إلى مخابر محددة للتحليل أو للتصوير ينصح زبائنه بالتعامل معها ، أو يصف لمرضاه أدوية من إنتاج شركات معينة . فهل يجوز للطبيب أن يفعل ذلك مقابل عمولة ؟

لا شك أن الطبيب لو نصح المريض بالتوجه إلى مخبر معين مثلاً ؛ لأنه هو الأفضل في التحاليل الطبية ، وفعل ذلك بدون عمولة ، فهذا الطبيب يعدّ من ذوي الأخلاق الحسنة ، ويستحق الشكر والتقدير والترويج له بين الناس .

أما لو فعل ذلك في مقابل عمولات ، وهذا اليوم أمر فاش جداً ، يجب أن ينتبه إليه المرضى ، فإنه يخسر سمعته ، ويدعو عليه الناس ،

ويتهمونه بأنه لا يشبع من اللهاث وراء المال ! ألا يكفيه أجره ، وهو مرتفع أصلاً ؟

أنا أرى جواز السمسة للطبيب بشرط واحد ، هو أن يعلن على عيادته في اللوحة التي تحمل اسمه أنه سمسار ، أو طبيب سمسار . عندئذ تجوز له السمسة . أما أن يعلن أنه طبيب ثم يمارس السمسة ، فهذا شأنه شأن الذي يعلن أن تاجر قماش وهو يعمل في التهريب !

* * *

رَفَعُ
عبد الرحمن العجمي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

أغنياء أغنياء

- هناك أشخاص اغتنوا وهم جهلة أو أميون ، من حيث الشهادات العلمية ، ومنهم من ثقفته الحياة وعلمته ، ولكن ربما بقي لا يستطيع أن يكتب اسمه .

- وهناك أشخاص اغتنوا عن تعلم وتدريب ، وربما حصلوا على شهادات عليا ، ولم يكتبوا بما تعلموا في المدارس والجامعات ، بل تابعوا دراستهم الحرة وهم يعملون ، فازدادوا علماً وخبرة .

- من هؤلاء الأغنياء من يقتر على نفسه ، فلا يشتري ما يلزمه من أدوات التثقيف والترفيه ، ويبخل . ولا يهتم بأمور النظافة في منزله ، ولا مكتبه ، ولا الأمكنة المحيطة به . ويرى بعينه صباح مساء ، حول بيته ومؤسساته ، الكثير من الأوساخ والمناظر القبيحة ، فلا يلقي لها بالاً ، لا هو ولا زوجته ، ولا أبنائه ولا بناته . ولا يعي أثر ذلك على صحته وصحة من حوله ، ولا على راحته وراحة غيره .

- من هؤلاء الأغنياء من يسرف في الطعام والشراب ، حتى تعتل صحته وتكثر أمراضه ، وأدويته ، ومراجعاته الطبية ، وربما يحتاج إلى إجراء عمليات جراحية مكلفة ، نتيجة تفريطه بقواعد الصحة والنظافة ، وجهله بها .

* * *

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ثلاثة حصلوا على جائزة الملك فيصل العالمية

ثلاثة حصلوا على جائزة الملك فيصل العالمية في الاقتصاد الإسلامي ، والثلاثة من باكستان والهند :

الأول : خورشيد أحمد (+ ١٩٣٢ م) حصل عليها في عام ١٩٩٠ م ، مناصفة مع علي الطنطاوي ، كما حصل على جائزة البنك الإسلامي للتنمية عام ١٩٨٨ م منفرداً ، وكان أول فائز بها . وألقى محاضرة هذه الجائزة في موضوع الديون ، ولكنها لم تنشر . وهو المدير العام للمؤسسة الإسلامية Islamic Foundation في لستر (بريطانيا) التي نشرت عدداً من الكتب الإنكليزية في الاقتصاد الإسلامي ، كثيراً ما كان يقدم لها خورشيد أحمد ، وأكثر هذه الكتب لمحمد نجاته الله صديقي ومحمد عمر شابرا . وترجم بعضها إلى العربية من قبل المعهد العالمي للفكر الإسلامي في واشنطن . ترجمت له مقالاً بعنوان : « التنمية الاقتصادية في إطار إسلامي » ، نشر ضمن كتاب « قراءات في الاقتصاد الإسلامي » ، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي ، ١٩٨٧ م .

الثاني : محمد نجاته الله صديقي (+ ١٩٣١ م) حصل على جائزة الملك فيصل العالمية عام ١٩٨٢ م ، منفرداً ، وكان أستاذاً باحثاً لمدة طويلة (١٩٧٨-٢٠٠٠ م) في مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز بجدة . وله العديد من الكتب بالأردية والإنكليزية ، وترجم عدد منها إلى العربية . وترجمت له وراجعت عدداً من كتاباته منها :

- لماذا المصارف الإسلامية ؟

- التأمين في الاقتصاد الإسلامي .

- تدريس النقود والمصارف من منظور إسلامي .

- بحوث في النظام المصرفي الإسلامي .

الثالث : محمد عمر شابرا (+ ١٩٣٣ م) ، حصل على جائزة الملك فيصل العالمية عام ١٩٨٩ م ، مناصفة مع الصديق الضيرير . وفي العام نفسه حصل أيضاً على جائزة البنك الإسلامي للتنمية منفرداً ، وكان ثاني فائز بها بعد خورشيد أحمد . وألقى محاضرة هذه الجائزة ، التي نشرت بعنوان : « ما هو الاقتصاد الإسلامي » . ويعمل الآن مستشاراً في المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب في البنك الإسلامي للتنمية بجدة . وله ثلاثة كتب أساسية :

- نحو نظام نقدي عادل ، ترجمه محمد سيد سكر ، وراجعه على الأصل الإنكليزي .

- الإسلام والتحدي الاقتصادي ، عرضته وناقشته تأليفاً وترجمة ، في حوار الأربعاء بتاريخ ٢١/٢/٢٠٠٧ م ، الذي نشر أيضاً في كتابي : الاقتصاد والأخلاق .

- مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي ، ترجمته إلى العربية ونشرت الترجمة دار الفكر بدمشق .

على الرغم من حصول هؤلاء الأساتذة الثلاثة على الجوائز المذكورة ، إلا أنهم لم يستطيعوا منفردين ، ولا مجتمعين ، أن يضعوا كتاباً دراسياً واحداً في الاقتصاد الإسلامي أو الفقه المالي ، لا باللغة الأردنية ولا باللغة الإنكليزية .

* * *

جائزة الملك فيصل هي المسؤولة عن موت سيد طنطاوي

أنا شخصيًا لم أكن معجبًا بفتاواه المالية ، ولا بسلوكياته السياسية .
وبدت هذه السلوكيات على طرفي نقيض مع أردوغان ، لاسيما فيما يتعلق
بطريقة التعامل مع اليهود . فلما منحت الجائزة لأردوغان كان هذا نكايه
بسيد طنطاوي . ولما كان للجائزة جانب مادي كبير وجانب معنوي
كبير ، وكانت الجائزة متعلقة بخدمة الإسلام على وجه التحديد ، فمن
المرجح أن سيد طنطاوي كان يعتقد أنه أحقّ بهذه الجائزة من أردوغان ،
بالنظر إلى منصبه وسنّه ومواقفه المعتدلة حسب المصطلح الغربي
السائد . ومما يرجح ذلك أن الشيخ ، الذي دُعي إلى حفل توزيع الجوائز
بحكم منصبه ، مات في مطار الرياض عند الإياب لا عند الذهاب ! فهل
على المؤسسة أن تمنح الدية بدل الجائزة ؟

* * *

رقع
عبد الرحمن العجوي
أسكنه الفردوس
www.moswarat.com

الجوائز العلمية

هناك جهات دولية أو محلية ، عامة أو خاصة ، تمنح جوائز علمية مختلفة . وهنا تبرز أسئلة :

- هل كل من نصب نفسه لمنح الجوائز يسمح له ؟ أم يجب أن يخضع

هذا العمل إلى ترخيص ؟ وما هي الجهة صاحبة الحق في الترخيص ؟

- كيف تحدد المجالات العلمية للجائزة ؟ فيزياء ، كيمياء ، طب ،

هندسة ، اقتصاد ، اجتماع ، نفس ، دين . . . إلخ .

- هل يحسن أن تكون الجائزة معنوية فقط ، أم يحسن أن تكون مادية

أيضاً ، وإلى أي مدى ؟

- كيف يحدد مبلغ الجائزة ؟ هل يكون كبيراً أم صغيراً رمزياً ؟ هل

يتحدد المبلغ باعتبار ثروة المانح ؟ هل يتأثر حجم المبلغ بالمنافسة بين

الجهات المانحة ، أو بين الدول ؟ هل هناك سقف للمبلغ يجب ألا

يتجاوز ؟

- ما تأثير مبلغ الجائزة لاسيما إذا كان كبيراً على من يفوز بها ؟

ما تأثيره على من كان مرشحاً ولم يفز ؟ ما تأثيره على من هو مستحق ولم

يجد من يرشحه ؟

- إذا تجاوز المبلغ حداً ما ألا يكون تأثيره سيئاً حتى على من يفوز

بالجائزة ؟ ألا يزداد تأثيره سوءاً على الآخرين ؟ على المرشحين ، على

المستحقين ؟

- هل يجب أن يكون هناك رقابة على الجائزة ؟ ألا يمكن أن تستغل الجائزة لأغراض ، ظاهرها علمية ، وحقيقتها غير علمية : سياسية ، حزبية ، طائفية .

- هل يمكن أن يكون للجائزة أغراض خبيثة خفية ؟ مثل شراء الولاء ، أو شراء الذمم ، أو الرشوة ، أو توجيه العلوم وجهة سيئة شريرة .

- إذا مات الفائز بها من الفرح ، أو مات الذي حرم منها من الحزن ، هل تسأل الجائزة عن موته ، نتيجة الأخطاء التي ارتكبت في هذا الباب أو ذاك ؟ مثل لعبة الكاميرا الخفية : ماذا لو أن هذه اللعبة أدت إلى موت بعض الأشخاص ؟

- هل يجب في الرقابة على الجائزة توخي مسألة العدل والظلم ، أم يترك الحبل على غاربه ؟

* * *

تعليق على مقال محمد الأرنؤوط في وقف النقود

في مقال محمد الأرنؤوط الذي نشرته صحيفة الحياة

١٧/٢/٢٠٠٠م ، ص ٢١ ، عن وقف النقود ، لفت نظري قول الكاتب :
« تمّ تجاوز مصطلح الربا إلى مصطلح آخر (الربح) الذي أصبح يستخدم
في دفاتر الأوقاف من دون حرج (. . .) ، وانشغل الفقهاء الأئمة منذ
محمد عبده (. . .) بالربا والبديل المناسب له ، لينتهي البعض منهم إلى
اقتراح مصطلح (ربح) أو (عائد) ، بدلاً من مصطلح (فائدة) .

أقول : إن هذا الكلام أراه كارثة بحق العلم والدين ، ويؤدي إلى
تشويه عقول الطلاب والدارسين ، والأستاذ الأرنؤوط مدير لمعهد بيت
الحكمة ، ذلك بأن كل مصطلح من هذه المصطلحات له معنى محدد ،
ومختلف تمامًا عن سائر المصطلحات ، سواء أكان ذلك من الناحية
الدينية أم من الناحية الفنية . فالربح مختلف تمامًا عن الربا ، ولا يصح أن
نسمي الربا ربحًا ، ولا العكس ، مهما كانت الأسباب ، بل علينا أن
نسمي الأشياء بأسمائها (. . .) . نعم يقال أحيانًا : (ليست العبرة
بالأسماء) ، ولكن هذا يقال في الموضوع المناسب . يقال مثلاً في هذا
الموضوع الذي يريد فيه الكاتب تغيير الأسماء فقط ، من دون تغيير
المسميات معها . فهل تغيير الاسم يغيّر من حكم المسمّى ؟ هنا يقال :
(إن العبرة للحقائق والمعاني ، لا للألفاظ والمباني) ، ولكن يجب
دائمًا ، في الدين والعلم ، أن نسمي الأشياء بأسمائها ، فهذا شيء
مطلوب ، لا يضحى به .

وهذا الكاتب ج . ماندافيل الذي ينقل عنه الأرنأؤوط بأن مثل هذا التغيير في المصطلح يعدّ (ثورة في الفقه الإسلامي) بعيد عن الصحة تمامًا ، بل يكاد أن يكون (كارثة) ، بل (مسخرة) في نظر المسلمين وغير المسلمين . فهناك من الكتّاب الغربيين من يشجّع الفقهاء المسلمين على الحيلة ؛ لأن غرضه هو الغاية ، من دون مبالاة بالوسيلة . وهناك من الكتّاب الغربيين أيضًا من يقرّع الفقهاء الذين لا همّ لهم إلا الحيل ، ويصفهم بأنهم لا يزيدون على أنهم أصحاب صناعة لفظية Casuistique . وعندما كنت في فرنسا أقرأ وأسمع مثل هذه الاتهامات ، كنت أتضايق منها ، وأتجرعها ولا أكاد أسيغها . فلما عدت وكتب لي أن أختلط بالفقهاء وجدت أن ما يقوله هؤلاء المستشرقون صحيح ، بل أكثر من صحيح ، وليس من عاين ورأى كمن خبر وسمع .

فمن عجائب كلام هؤلاء أنهم إذا رأوا مثلاً أن عقدين مجتمعين حرام ، قالوا : نفصل بينهما ، ونجعلهما مستقلين ! وكأن التواطؤ ليس في حكم الشرط . هل هذا علم يستحق أن نعلّمه لطلابنا وأجيالنا المقبلة ؟ هل هذه هي العقلية التي يريدون أن يربّوا الناس عليها . تالله ، لقد فضحونا دينيًا وعلميًا ومنطقيًا ، فكريًا وفقهيًا ومؤسسيًا ! ولا حول ولا قوة إلا بالله .

منشور في صحيفة الحياة ، لندن ، الجمعة ٢٥ / ٢ / ٢٠٠٠ م ، ص ٨ .

* * *

جواز وقف النقود هل يعني جواز الفائدة ؟

نشر محمد الأرنؤوط ، مدير معهد بيت الحكمة بجامعة آل البيت ، الأردن ، في صحيفة الحياة بتاريخ ١٧/٢/٢٠٠٠م ، ص ٢١ ، مقالاً عن وقف النقود قال فيه : « هناك تطور فقهي واقتصادي اجتماعي مهم في المجتمع الإسلامي ، حصل في مطلع العصر الحديث ، ألا وهو (وقف النقود) . وعلى الرغم من أهمية هذا التطور الذي يعتبره جون ماندفل (في دراسته : المردود الخيري للربا : الخلاف حول النقود في الدولة العثمانية ١٩٧٩م) بحق من أهم الإسهامات العثمانية في الحضارة الإسلامية ، إلا أنه لم يحظ بالاهتمام المتوقع في الدراسات الحديثة التي تتناول المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة العثمانية (. . .) .

وإذا قلنا هنا ببساطة بأن الأمر (وقف النقود) يتعلق بسبق تاريخي منذ ٥٠٠ سنة ، نشأت عنه بنوك اجتماعية رائدة أدركنا مغزى هذا الأمر للعالم الإسلامي المعاصر الذي يتخبط منذ ١٠٠ عام (من أيام محمد عبده وبكر الصرفي) في موضوع تشغيل الأموال ، وتحديدًا في الربا والربح والعائد والفائدة . . . إلخ . ومن هنا يصبح مستغربًا أكثر تجاهل هذا التطور الفقهي والاقتصادي الاجتماعي كل هذه السنوات ، بل كل هذه العقود ، في المنطقة العربية أو في اللغة العربية (. . .) .

وإذا كان الوقف عمومًا قد توسع عبر ١٠٠٠ سنة ليصبح المرادف للإسلام في كل مكان ، والإطار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإنساني الذي يوفر الخدمات الأساسية لمن يستحقها من دون مقابل ،

فإن وقف النقود خصوصاً فتح آفاقاً جديدة ومهمّة في المجتمعات المسلمة . فعلى الرغم من تحريم الربا فإن تطور التجارة (. . .) لم يعد ممكناً من دون تطور أشكال جديدة للمعاملات المالية .

وهكذا بعد الحيل التي أراد منها البعض الالتفاف حول تحريم الربا ، تطور الأمر إلى التساهل إزاء تشغيل الأموال بالفائدة ، طالما أن هذه الأموال تعود إلى جهة خيرية (الأوقاف) ، وطالما أن هذه الفائدة تصرف إلى المحتاجين . ويذكر أن هذا التطور (وقف النقود) برز على الأرض في مطلع القرن الخامس عشر على الأقل ، وفرض نفسه حوالي ١٠٠ عام إلى أن اقتنع كبار الفقهاء في الدولة العثمانية بجدواه وشرعوه من خلال الفتاوى والرسائل .

ولكي ندرك أهمية هذا التطور الميداني الفقهي الذي يعتبره ماندفل ثورة في الفقه الإسلامي لا بأس من أن نذكر أن المسيحية لم تكن أقل صرامة في تحريم الربا من الإسلام خلال ١٠٠٠ عام (. . .) . فالأصل في الوقف تحييس العين وتسييل المنفعة . كما أن الأصل في الوقف هو غير المنقول (العقار) ، ثم جاز وقف المنقول (الأسلحة ، آلات الزراعة ، الكتب . . . إلخ) ، حتى وصل الأمر إلى النقود في مطلع القرن الخامس عشر .

وهكذا عوضاً عن وقف أرض أو دار يعود ريعها إلى خدمات مجانية (تعليم ، صحة ، إطعام المحتاجين . . . إلخ) أصبح يوقف الآن مبلغ من المال (النقود) يشغل بفائدة محددة (١٠- ١١ ٪) ، تصرف للغرض نفسه . ومع أن الوقف كان يلعب دوراً كبيراً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرائية (. . .) ، إلا أنه أصبح يلعب الآن دوراً أكبر ، بعد أن تحولت الأوقاف إلى مؤسسات مالية أو بنوك ذات طبيعة خاصة . وأصبحت الأوقاف الآن تقدم القروض الصغيرة والمتوسطة

والكبيرة للحرفيين والتجار بفائدة مقبولة تعود للمجتمع ، إذا صح التعبير ، وليس بفائدة ربوية (٢٥-٤٠ ٪) تعود للأفراد . وتساهم بذلك في تنشيط الحياة الاقتصادية الاجتماعية للوسط المحلي . ويلاحظ أنه مع هذا التطور الذي قام على مفهوم جديد لتشغيل المال العام ، ثم تجاوز مصطلح الربا إلى مصطلح آخر (الربح) الذي أصبح يستخدم في دفاتر الأوقاف من دون حرج .

وفي الواقع إن هذا التطور في المفهوم والمصطلح يوضح كم كان يفصلنا عن القرن العشرين . ففي القرن الماضي ، أي : بعد حوالي ٥٠٠ سنة من هذا التطور ، انشغل الفقهاء الأئمة ، منذ محمد عبده وبكر الصرفي ، وحتى محمود شلتوت وسيد طنطاوي ، بالربا والبديل المناسب له ، لينتهي البعض منهم إلى اقتراح مصطلح (ربح) أو (عائد) ، بدلاً من مصطلح (الفائدة) المرتبط في الأذهان بالربا .

ومع أن هذا التطور جاء في وقت أضحت فيه مئات البلايين في البنوك الغربية (حوالي ٧٠٠-٨٠٠ بليون دولار حسب التقديرات المختلفة) ، إلا أنه لحسن الحظ لدينا في الآفاق مبادرات مشجعة لاستلهاً أفضل لهذا التراث المتمثل في وقف النقود . فالوقف ليس حيساً للثروة وتجميداً لمواردها كما يشاع ، وإنه في النهاية لا بد من التعرف على أبعاد هذه التجربة التاريخية الرائدة (وقف النقود) التي لا تزال قابلة للاستلهاً (. . .) . فمسألة وقف النقود لا تمثل الماضي فقط ، بل المستقبل الواعد أيضاً » . اهـ .

تعليق :

- سبق أن خالفت الأرناؤوط في صحيفة الحياة ٢٥ / ٢ / ٢٠٠٠م

ص ٨ ، من زاوية وجوب الابتعاد عن الحيل ، وضرورة التمييز بين

المصطلحات المختلفة : الربا ، الربح ، الفائدة ، العائد . والآن سأعلق على مقال الأرنأوط من زاوية أخرى .

- نعم أجاز بعض الفقهاء وقف النقود ، كما بيّنت في موضع آخر ، لكن هل جواز وقف النقود يعني بالضرورة جواز الفائدة ؟ لا ليس بالضرورة ، ذلك أن وقف النقود يعني حبس رأس المال والصرف على الوقف من عائد رأس المال . والعائد قد يكون في صورة حصة من الربح ، ولا يشترط بالضرورة أن يكون في صورة فائدة ثابتة .

- يدعو الفقهاء في باب الوقف إلى استثمار الموقوف في مجالات آمنة نسبياً ، حتى يكون هناك احتمال كبير لحصول العائد ، وحتى لا يتعرض رأس المال إلى النقصان بالخسارة .

- استثمار مبلغ من النقود بعائد ثابت محدد مسبقاً بمبلغ معلوم ، أو بنسبة من رأس المال ، هذا يعدّ من الربا عند العلماء .

- غير أن بعض العلماء أجازوا استثمار أموال اليتامى مع ضمان رأس المال لهم ، بل أجاز البعض ضمان عائد ثابت (فائدة) . وقد سبق لي بحث هذه المسألة في موضع آخر (انظر كتابي عن الأوقاف ص ٧٠) . وفي كتابي هذا كنت أول من نبه إلى أن ديوان الأيتام صار عمله أشبه بعمل البنك (نفسه ص ٧٦) . ويمكن أن يقاس على ذلك ديوان الأوقاف .

- وأموال الأوقاف تشبه عند الفقهاء أموال اليتامى ، ومن ثم يمكن أن يقال بمعاملة أموال الأوقاف كأموال اليتامى .

- يذكر الأرنأوط أن الأوقاف ، بعد إباحة وقف النقود ، تحولت إلى بنوك تقدم قروضاً بفائدة . وهناك اليوم من الباحثين من ينادي بتحويل الأوقاف إلى بنوك ، أو بإحداث بنوك لتنمية الأوقاف ، وربما انطلقوا من هذه الفكرة ، بدون إشارة إليها .

- ويلاحظ هنا أن الذي يقترض هو الفقير (اليتيم) ، والذي يقترض هو الغني (التاجر) . وقد يتوهم البعض أن القرض لا يكون إلا من الغني إلى الفقير ، وليس العكس .

- كما يلاحظ أن هذا القرض ليس قرصًا استهلاكيًا ، بل هو قررض إنتاجي مقدم لأغراض العمل التجاري .

- يفهم من كلام الأرنأؤوط أنه لا بأس عنده بالفائدة إذا صرفت للمحتاجين . والموقوف عليهم في الأوقاف الخيرية هم من المحتاجين . هذا يعني أن المحتاجين قد لا يكونون طرفًا ثالثًا ، بل قد يكونون هم المقرضين أنفسهم . ولا أدري إن كان الأرنأؤوط يقتصر في إباحة الفائدة على هذا ، أم أن مراده هو التوسع بإجازتها فيما بعد لجميع المقرضين ، محتاجين أو غير محتاجين .

- يرى الأرنأؤوط أن وقف النقود أفضل من الحيل التي لجأ إليها الفقهاء قديمًا وحديثًا . غير أن وقف النقود يدخل في الحيل أيضًا ، لاسيما إذا أريد به التوصل بالتدريج من إباحة الفائدة للأوقاف والمحتاجين إلى إباحة الفائدة للعموم .

- يقول الأرنأؤوط : « الوقف ليس حبسًا للثروة وتجميدًا لمواردها كما يشاع » . الحقيقة أن الوقف حبس للثروة (حبس لرأس المال ، أو للأصل) ، ولكن حبس الأصل لا يعني تجميد الموارد ، بل الوقف استثمار للموارد لأجل استخدام عائدها أو ريعها في المجالات الخيرية .

- الدراسة التي يشير إليها الأرنأؤوط هي Jon E. Mandaville: Usurious Piety: The Cash Waqf Controversy in The Ottoman Empire International Journal of Middle East Studies, No 10 والأحسن أن يكتب اسم هذا الكاتب الأمريكي بالعربية : ماندافيل ، واستخدام عبارة

« الإحسان الربوي » بدلاً من « المردود الخيري للربا » ، واستخدام عبارة « الجدل حول وقف النقود » بدلاً من « الخلاف حول النقود » . ولعل هناك خطأ مطبعيًا ، صوابه : « الخلاف حول وقف النقود » ، وليس : « حول النقود » .

- استخدام الربا في الخيرات (الأعمال الخيرية) له أصل في الشريعة والفقه . ف ١٠٠ ريال اليوم مقابل ١٠٠ ريال بعد سنة ، لا تجوز بيعًا ، وتجاوز قرضًا ، والقرض إحسان ، أي : هو من الأعمال الخيرية . والمال الحرام ، سواء أكان مصدره الربا أم محرّمات أخرى ، إذا لم يمكن إرجاعه إلى أصحابه ، يرى الفقهاء التخلص منه بصرفه في المصالح الخيرية والمصالح العامة .

- وهناك أصل فقهي آخر هو أقرب إلى موضوعنا ، وهو أن بعض الفقهاء أجازوا ضمان رأس مال اليتيم في الإبضاع ، والإبضاع أن يدفع رب مال ماله لمن يتجر له به ، والربح كله لرب المال (انظر الحاوي للماوردي ٤٤٤/٦ ، وكتابي عن الأوقاف ص ٨٠) . ومشى السبكي خطوة أخرى ، وهي ضمان العائد لليتيم (فتاوى السبكي ٣/٣٢٧ ، وكتابي عن الأوقاف ص ٨١) .

- ورد في مقال الأرنأؤوط اسم « بكر الصرفي » ، والصواب : أبو بكر الصيرفي ، وهو شافعي المذهب ، ألّف كتابًا في الحيل .

- ومن غير المناسب أن يقال : « من أيام محمد عبده وبكر الصرفي » فهذا يفيد أن بكر الصرفي (الصحيح كما قلنا : أبو بكر الصيرفي) كأنه معاصر لمحمد عبده أو جاء بعده ، مع أنه توفي سنة ٣٣٠هـ !

* * *

عالم اقتصاد كيف يعامل طفله ؟

ستيفن لاندسبيرغ Steven Landsburg عالم اقتصاد أمريكي يهودي من مواليد عام ١٩٥٤م ، محب للاقتصاد والرياضيات والفلسفة والشعر ، قادر على التعقيد للخاصة وعلى التبسيط للعامة . له عدد من الكتب منها :

- فيلسوف الاقتصاد : الاقتصاد والحياة اليومية The Armchair Economist ، ترجمة رشا سعد زكي ، مراجعة سامح رفعت مهران ، نشر كلمات عربية ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم ، ٢٠٠٩م ، الأصل الأمريكي ١٩٩٣م .

- اللعب النظيف : ما تتعلمه عن طفلك عن الاقتصاد والحياة ، ترجمة رشا سعد زكي ، ومراجعة محمد عبد العزيز أبو المجد ، نشر كلمات عربية ، القاهرة ، ٢٠٠٨م ، ٢٤٨ صفحة ، والأصل الأمريكي ١٩٩٧م .

- تحدي البديهة : الحكمة غير المألوفة لعلم الاقتصاد ، مترجم ، الأصل ٢٠٠٧م .

كتاب اللعب النظيف Fair Play احتوى على ٢٠ فصلاً ، منها :

- الأبوة وعلم الاقتصاد وجهان لعملة واحدة .

- العب مع طفلك وتعلم .

- ما الذي تعرفه كايلي (ابنته الصغيرة) ويجعله أهل الاقتصاد ؟

- ما تعلمته من بنتي عن المال .
- ما تعلمته من بنتي عن التجارة .
- نصائح عالم اقتصاد إلى ابنته .

الطفلة

- اسمها : كايلي Cayley ، عمرها ٩ سنوات ، وقت تأليف الكتاب (تاريخ نشر الكتاب ١٩٩٧ م) . وهي ابنته الوحيدة . ويرجح أن تكون هي صاحبة الصورة الموجودة على غلاف الكتاب .

- رزقتُ بابنة نابهة تفوق عمرها ذكاءً وفطنة .

- لماذا سميتها كايلي ؟

أتمنى أن يأتي ذلك اليوم الذي تلهمها فيه أحاديثنا لأن ترى الجمال المجرد في صورة ذلك النسق الرائع المكون من ٢٧ خطأً مستقيمًا على المسطح المكعب . ذلك الجمال الذي بهر ، في القرن التاسع عشر ، عالمة الرياضيات كايلي التي سميتُ ابنتي باسمها .

- بدأت كايلي في ارتياد مدرستها التمهيدية قبل أن تبلغ عامها الثاني ، وكنت اعتدت مراقبتها من وراء زجاج الغرفة المخصصة للآباء والأمهات لمراقبة أبنائهم . في إحدى المرات شرد ذهني عن متابعتها ، فلما انتبهتُ وجدتها سقطت فجأة على الأرض وبكتُ . سألوها : هل سقطت أرضاً ؟ قالت : أسقطني أحد الأولاد . فوبّخ المعلمون (إريك) ، وكان أقرب الأولاد إليها . فقالت : ليس (إريك) الذي دفعني ، بل (أوين) !

- أقل من عامين هو كل الوقت الذي عاشته كايلي على كوكب الأرض ، لتدرك أن اللوم يجب أن يقع على عاتق المسؤول عنه . أجل (إريك) و (أوين) ينتميان إلى جماعة واحدة ، لكن هذا لا يجعل

(إيريك) مسؤولاً عن أفعال (أوين) .

- ليتنا نعلم أطفالنا أنهم يملكون حق الاعتراض على آراء كبار المفكرين ورجال السياسة والاقتصاد والمعلمين والقضاة والصحفيين .

- أريد أن تدرك ابنتي أن إسهاماتها في توسيع حدود المعرفة البشرية ستكون فعالة ومؤثرة ، شريطة النجاح في الخطوة الأولى ، وهي أن تحرر عقلها من جميع التحيزات التي تقضي على تساؤلات العقل في مهدها .

- أتعلم من كايلي عن علم الاقتصاد بقدر ما تتعلم هي مني .

- كثيراً ما أستمتع بقراءة الشعر لابنتي كايلي ، وقد اعتدت أن أقرأ لها الشعر قبل أن تتعلم الكلام ، حتى صار جدول أعمالها الأكاديمي والاجتماعي مزدحمًا بقدر جدول أعمال أبيها .

- اعتدت أن أقرأ لها الشعر كل ليلة قبل أن تنام لمدة ٤٥ دقيقة . وما زلت أحرص على هذه العادة كلما استطعنا اختلاس بعض الوقت من جدول أعمالها المزدحم ، مرة أو مرتين في الأسبوع .

- صارت أذن كايلي تعشق الشعر قبل أن تميز معانيه .

- أساعدها على النوم بقصيدة (عندما تنام المدينة) :

لا تخافي يا فتاتي

في ظلام الليل لن تأتي الذئاب

فلتنامي وانعمي

في مساء لفته الأانس وعافاه الغياب

وعروس الجن نامت فاهدئي

لن تراعي . . فسواد الليل شاب (من صياغة مُراجع الترجمة) .

قصيدة أخرى :

وما الحسن ؟

هل الحسن عقد . . وخصلة شعر ؟

أم الحسن وجه . . وزرقة عين ؟

أعيدوا جمالي إليّ

أعيدوه حسناً جليّاً

- كنت أحب توصيل الشعر إلى كايلي .

- إن كايلي هي الإنسان الوحيد الذي ينصت إلى أقوالي باهتمام

حقيقي ، بل يستمتع بها ويتطلع إليها .

- عندما كانت كايلي في الخامسة من عمرها شاهدت في التلفاز

الرئيس كلنتون المنتخب لتوه يعلن عن نيته رفع ضريبة الدخل . فإذا بها

تنفجر بالبكاء على الفور !

ما من أب شعر بالفخر يوماً كما شعرت به في هذه اللحظة !

- عندما بلغت كايلي الخامسة من عمرها سمعتها تتحدث مع طفل في

الثانية عشرة من عمره عن بوريس يالتسن .

- أصطحب ابنتي أحياناً إلى الملاعب والمنتزهات ، وأستمع فيها إلى

النصائح التي يقدمها الآباء الآخرون لأطفالهم .

ومن خبرتي الطويلة أقول : لم أسمع يوماً أباً يقول لطفله : إن من حقه

أن يأخذ ألعاب الأطفال الآخرين عنوة ، لمجرد أنهم يمتلكون منها أكثر

مما يمتلكه هو .

ولم أسمع أبداً أباً يقول لطفله : إذا كان هناك طفل لديه من اللعب

أكثر من أقرانه ، فإنه يحق لأقرانه أن يشكّلوا حكومة ، وأن يصوتوا لمصادرة هذه اللعب .

- تأكد أن التصرف الذي يقوم به طفلك ولا يمرّ دون عقاب ، لا يحق لك ولا لرجال الكونغرس أن تفلتوا منه أيضاً دون عقاب .

اقتصاد للأطفال

إنني في سعي مستمر للبحث عن وسائل جديدة مبتكرة لتعليم الاقتصاد للأطفال .

من أسئلة البنات

- هل المصروف الشهري الذي أحصل عليه هو حق خالص لي ؟ أم هو مكافأة لي على تنظيف غرفتي ؟

- في إحدى الليالي كنت أشعر بجوع وتعب شديدين ، ولما أكثر الشكوى ، سألتني كايلى : هل تشعر بالجوع أكثر أم بالتعب أكثر ؟

ما تعلمته من بنتي

كانت ابنتي في الثامنة من عمرها عندما أُلقت عليّ محاضرة طويلة عن أهم الأشياء في حياتنا . وأوضحت لي أن الحب هو من الأمور المهمة ، أما المال فليس كذلك . فقلت لها : إنك من الذين يستمتعون بالشراء والتسوق ! فغضبت عليّ وأغمضت عينيها من فرط الغضب وقالت لي : بابا ، إن ما يدفعني للشراء والتسوق هو التخلص من تقودي !

ما تعلمه كايلى ويجهله أهل الاقتصاد

- يقصد بأهل الاقتصاد (بات بيوكانان Pat Buchanan) الذي أحيى

فكرة الحماية الجمركية ، واستنكرها أغلب رجال الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية .

- ما تعرفه ابنتي هو أن كل الناس قد خلقوا متساوين ، ولم تفكر كايلي أن تولي لعمال أمريكا اهتمامًا أكبر من عمال اليابان أو المكسيك . لماذا يستحق العامل الأمريكي الحماية أكثر من نظيره الأجنبي ؟ أي أساس أخلاقي يمكن أن يدعم مثل هذه التفرقة العنصرية ؟ إن تشجيع الناس على شراء المنتجات الأمريكية فقط لا يختلف عن تشجيعهم على مساندة الأشخاص البيض فقط !

- كل مرة تقول فيها كايلي : (هذا ليس عدلاً) ، عليّ أن أواجه موقفًا يتعلق بالعدالة الاقتصادية .

نصائح عالم اقتصاد إلى بنته

هذا هو الفصل الأخير من كتاب اللعب النظيف ، وجه فيه المؤلف عدة نصائح إلى ابنته ، كان منها النصيحة الأولى :

لا فائدة ترجى من محاولة النجاح في أي عمل ما لم تحبّي هذا العمل . فسوف تظّلين دائماً في منافسة مع أشخاص يحبّون أعمالهم فعلاً . ومن غير المحتمل أن تمتلكي الطاقة الكافية للنجاح في هذه المنافسة ، ما لم تحبّي عملك بالقدر نفسه .

آخر جملة من الكتاب

كايلي ، أتمنى أن تقرئي كتابي هذا يوماً ما ، وعندما يُنشر لك كتاب تدحضين فيه أفكاره ، سأكون أول الواقفين في الطابور بانتظار نسخة موقعة منك !

الترجمة

- الترجمة العربية جيدة وواضحة ، لكن قد يؤخذ عليها الهوامش التي كان فيها البنط صغيراً صعب القراءة .
- كما أن الترجمة لم تخلُ من بعض الأخطاء اللغوية ، منها :
- أن يتعلموا الكثير من بعضهم البعض ، والصواب : بعضهم من بعض . وهو خطأ متكرر .
- يختلفان عن بعضهما ، والصواب : يختلفان (أو يختلف) أحدهما عن الآخر .
- الخضوع الفكري الكامل لما يصدره معلموهم من أحكام قيّمة ، لعل الصواب : أحكام قيّمة ، أو أحكام قيمة .
- جعلت السيناتور يتصور أن مرشح الكونغرس يمثل المجتمع أكثر من أي مقاول أو مدير ، لعل الصواب : أي صاحب مشروع ، أو رائد أعمال .
- الهومو سايننس Homo Sapiens ، والصواب : الإنسان الحكيم .
- جميع الخبراء بما فيهم القاضي ، والصواب : بمن فيهم .
- العشر سنوات الأولى ، والصواب : السنوات العشر الأولى .
- كلا الفكرتين ، والصواب : كلتا . وهو خطأ متكرر .
- لا يقل عن الربع مليون دولار ، والصواب : ربع .
- هل سقطتي أرضاً ؟ والصواب : سقطتِ .
- بالكاد أعرف ست دراسات ، والصواب : لا أكاد أعرف . وهو خطأ متكرر .

- ما يتقاضاه العمال مجتمعون ، والصواب : مجتمعين .
- تستبدل التسعة عمال البيض ، والصواب : تستبدل بالعمال التسعة البيض .
- في حال تمكن الأطفال ذوي الستة أعوام ، والصواب : الأعوام الستة .
- الخلط بين المال والثروة ، لعل الصواب : الخلط بين النقود والثروة .
- إذا لم تفوتك طائرتك ، والصواب : لم تفتك .
- من الضروري فيم مضى ، والصواب : فيما .

* * *

قراءات قرآنية

قال تعالى : ﴿ يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مَهْجِرَاتٍ فَاِمْتَحِنوهُنَّ ۗ اللَّهُ
أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ
وَأَتْوَهُمْ مَا أَنفَقُوا وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ إِذَا ءَانَبْتُمُوهُنَّ أَجْرَهُنَّ ۗ ﴾ [الممتحنة : ١٠] .

وقال تعالى : ﴿ يَتَأَيَّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰ أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ
شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ
وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَأَسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهُ ۗ ﴾ [الممتحنة : ١٢] .

الآية ١٠

فامتحنوهنَّ : تُقرأ وقفًا : فامتحنوهنَّ

بإيمانهنَّ : تُقرأ وقفًا : بإيمانهنَّ

علمتموهنَّ : تُقرأ وقفًا : علمتموهنَّ

ترجعوهنَّ : تُقرأ وقفًا : ترجعوهنَّ

لهنَّ : تُقرأ وقفًا : لهنَّ

تنكحوهنَّ : تُقرأ وقفًا : تنكحوهنَّ

آتيتموهنَّ : تُقرأ وقفًا : آتيتموهنَّ

أجورهنَّ : تُقرأ وقفًا : أجورهنَّ

الآية ١٢

أولادهنَّ : تُقرأ وقفًا : أولادهنَّ

أَيْدِيَهُنَّ : تُقْرَأُ وَقْفًا : أَيْدِيَهُنَّ
وَأَرْجُلَهُنَّ : تُقْرَأُ وَقْفًا : وَأَرْجُلَهُنَّ
فَبَايَعُهُنَّ : تُقْرَأُ وَقْفًا : فَبَايَعُهُنَّ
اقْرَأْنَهُ وَقِفْ عَلَيْهِنَّ وَجَرِبْنَهُ مَا أَحْلَاهُنَّ
* * *

من نكت القرآن إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ

١- ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ ۗ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾ [الأنعام :

. [١١٧

التقدير : هو أعلم بمن يضل . ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ ۗ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾ [القلم : ٧] .

لا أقول ما قاله موقع أهل اللغة العربية (شبكة الفصح) بأن التقدير :
 إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ .

لم يقل : وهو أعلم بمن اهتدى .

السبب : الفاصلة القرآنية .

٢- ﴿ قُلْ أَفَعَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونَ بِأَعْبَادِهَا الَّذِينَ هَلَكُوا ﴾ [الزمر : ٦٤] . تأمروني :

أصلها : تأمروني ، وفيها قراءة .

لم يقل : أن أعبد .

يقول الإمام الشافعي في (الأم) ، لدى كلامه عن المرابحة :
 « تبايعاه قبل يملكه البائع » . فهذا صحيح كقولك : قبل أن يملكه
 البائع . وظنه علماء عصرنا أنه خطأ مطبعي !

٣- ﴿ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [التوبة : ١٢١] .

وانظر : النحل ٩٦ و ٩٧ ، والنور ٣٨ ، والعنكبوت ٧ ، والزمر

٣٥ ، والأحقاف ١٦ .

هذه الآية وأمثالها من الآيات المذكورة أربكت المفسرين .

وإني أرى أن التقدير : (أحسن مما كانوا يعملون) ، والله أعلم .

والمعنى أن الأعمال الحسنة (الحسنات) يضاعفها الله ، والأعمال السيئة (السيئات) لا يضاعفها . جزاء الحسنات يضاعف ، وجزاء السيئات لا يضاعف .

٤- لا أُقسِمُ

﴿ فَلا أُقسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾ [الواقعة : ٧٥] . وانظر : الحاقة ٣٨ ،

المعارج ٤٠ ، القيامة ١ و٢ ، التكوير ١٥ ، الانشقاق ١٦ ، البلد ١ .

لعل التقدير : فلا أُقسِمُ ، وفيه قراءة .

ربما جاء القسم منفيًا بـ (لا) للإيحاء بضرورة عدم الاستكثار منه ،

والله أعلم .

٥- ما يستوي

﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ ۗ ۙ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ۗ ۙ وَلَا الظُّلُّ وَلَا

الْحُرُورُ ۗ ۙ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ ﴾ [فاطر : ١٩-٢٢] .

أرى أن التقدير : ﴿ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ﴾ . ﴿ وَلَا الظُّلُّ وَلَا الْحُرُورُ ﴾ .

﴿ الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ ﴾ .

(لا) الثانية : صلة (زائدة) ، والله أعلم . ألا ترى قوله تعالى :

﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾ [الرعد : ١٦] .

﴿ لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ الْفَائِزُونَ ﴾

[الحشر : ٢٠] . وفي قراءة : ولا أصحاب الجنة .

ما قاله عبد الرحمن حبنكة الميداني في تفسيره لا أوافق عليه ، كما لا أوافق من سبقوه ولم يُشِرْ إليهم . فكلامهم فيه تكلف ، وهو صحيح في ذاته ، ولكنه غير صحيح في هذا السياق . ولا أحب أن أشغل القارئ بكلامهم هنا ، لأجل الاختصار المقصود في هذه الورقة .

ويلاحظ أن الميداني ، رحمه الله ، لم يتمّ تفسيره ، وقد رتبّه حسب ترتيب نزول الآيات ، وليس حسب ترتيب المصحف . وهذا تكلف آخر ، ولعل من المتعسر ، إن لم يكن من المتعذر ، إعادة ترتيب آيات المصحف حسب ترتيب النزول . هذا بالإضافة إلى ما في طريقته من إتعاب للقارئ ، إذا أراد الرجوع إلى تفسيره ، بخلاف ما لو رتبّه الترتيب المعهود عند المفسرين .

٦- ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدْرِ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ ﴾ [القيامة : ٤٠] .

التقدير : أليس الله بقادر ، أو : أليس ذلك الخالق بقادر . ﴿ ذَلِكَ عَلِيمٌ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ﴾ [السجدة : ٦] .

لا أحب أن يكون التقدير : أليس ذلك الله بقادر .

* * *

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

هل تحب شيخك لعلومه أم لمناصبه ؟

هناك مشايخ تجتمع عندهم العلوم والمناصب معاً ، ويكون لهم أتباع كثيرون ومحّبون . ومنهم من ينظم في مدحهم القصائد ، ويخرج من هذا المدح مجلدات ضخمة . وإذا ما هوجم الشيخ تصدّى أتباعه ومحّبوه للمهاجم وكانوا له في كلامهم المبتذل كالسباع المفترسة ، لعلهم يريدون بذلك أن يثبتوا للشيخ محبتهم له . وقد يكون دفاعهم الهجومي بمجرد انتقاد الشيخ ، فيهبّون للذّب عن حياض الشيخ وعلمه وعبقريته ، ولا يكبّدون أنفسهم أي عناء للبحث عن الحقوق والحقائق . شيخنا وبس (تويوتا وبس) .

قد لا تجد نفسك أحياناً أمام شيخ وتلامذته . . . فهل تحوّل الشيخ عندنا من شيخ دين إلى سلطان من سلاطين الدنيا ؟ هل داخلته شهوة مزاحمة السلاطين ؟ هل خسر الدنيا فأراد تعويض الدنيا بالدين ؟

ماذا يحدث لو صار واحد من هؤلاء التلاميذ مفتياً أو قاضياً ؟ لا ريب أنه سيحكم لشيخه غيابياً وبدون تعب ولا بحث ولا تحقيق . لن يفكر في أن يراك ، ولا أن يتصل بك ، ولا أن يقرأ لك ، ولا أن يدرس ملفك . غاية ما عنده في نفسه : شيخي معصوم ! ليس في مسألة واحدة فقط ، بل في جميع المسائل ! إن ذكاء شيخي فوق الشك ، وحكمه لا يراجع .

لماذا لا يطلب هؤلاء المحبّون من شيخهم إعادة النظر في فتاواه ، أو بعض فتاواه ، قبل أن يموت ؟ هل ينتظرون موته ليقولوا كاذبين : رجع عن فتواه قبل موته ؟ إذا كان الأمر قد درس واتضح وصار الخطأ بيناً لماذا

لا يقصدون الشيخ ويلحون عليه ويضغطون لكي يتراجع عن خطئه البين ؟
إذا لم يتراجع عن خطأ واضح فماذا يعني هذا ؟ لماذا لا يعلن رجوعه على
رؤوس الأَشهاد ؟ هل يريد أن يفتن الناس عن دينهم ؟ هل التراجع عن
الخطأ فضيلة أم رذيلة ، أم يجرح الزعامة ، أم يفقد ثقة الناس : شيخنا
يفتي في الصباح ويرجع عن فتواه في المساء !

ترى لو وقع شخص ضعيف في خصومة مع شخص ثري ، وجيء
بشيخ من رموز الدين ملء السمع والبصر من الذين يظهرون ويكثر
الظهور في الفضائيات وغيرها ، جيء بهذا الشيخ ليفتي أو يحكم ، بم
تتصور أن يحكم هذا الشيخ العظيم ذو السمعة العطرة ولمن ؟ أنا أتصور
لو أن ظالمًا جلد هذا الضعيف ، لشاركه الشيخ في جلده ! اللهم إني
أسألك ألا تمتحنا ولا تمتحن المشايخ .

ومن المشايخ من يسعى حثيثًا إلى المناصب الدينية ، كأن يكون إمامًا
أو خطيبًا أو مدرسًا أو أستاذًا في جامعة أو مديرًا لمركز بحثي أو عضوًا في
مجمع أو هيئة شرعية أو رئيسًا ، فيلتفت الناس حوله ، ولا تدري هل
يفعلون ذلك محبةً له أم للمناصب التي يشغلها ، لعلهم يرثونه هم
وأبناؤهم ، أو لعله يساعدهم على عمل أو وظيفة أو خطبة أو شفاعاة أو
ظهور في التلفزيون أو دعوة إلى مؤتمر أو ندوة أو انتفاع بمكافأة أو
جائزة . . .

ترى لو تقاعد الشيخ من وظائفه ، أو أقيل منها جميعًا ، هل سيبقى له
محبٌّ أو نصير ؟ لو كان لدينا شخصان : أحدهما وليٌّ من أولياء الله في
العلم والتقوى من جهة ، وعلى الجهة الأخرى ثريٌّ من أثرياء الله . وقام
هذان الشخصان بدعوة المشايخ في وقت واحد ، وتعارضت الدعوتان
زمنيًا . كم تعتقد عدد الذين يتجهون إلى الوليِّ وعدد الذين يتجهون إلى

الثريّ؟ أنا أتكلّم هنا عن المشايخ ولا أتكلّم عن الناس العاديين ، فما بالك لو كان الكلام عن هؤلاء؟

قيل قديمًا : ما بالُ العالمِ يتجه إلى الثريّ ، والثريّ لا يتجه إلى العالمِ؟ فماذا أجاب المشايخ؟ قالوا وبكل ثقة وبلا حيل ولا لف ولا دوران : لأن الشيخ يعرف قيمة المال ، والثريّ لا يعرف قيمة العلم !

* * *

رَفَعُ
عبد الرحمن العنزي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المحتوى

- مقدمة ٥
- الفساد كيف نكافحه ؟ ٧
- هل نستطيع السيطرة على الفساد ؟ ١٥
- متلازمات الفساد ٢٩
- الإفلاس الاحتيالي ٣٩
- الاحتيال المالي ٤٧
- فضائح شركة إنرون ٥٧
- مذكرات آلان غرينسبان ٧١
- انهيار الأسهم الشمالية ١٠٣
- رأسمالية السوق ١٢٧
- هل يمكن أن تكون غنياً بـمال غيرك ؟ ١٢٩
- الفاضل للحاكم والدين على الشعب ١٣٣
- أكاذيب الاقتصاد ١٣٥
- هل تحولت علوم الاقتصاد إلى خرافات على يد جلال أمين ؟ .. ١٥١
- فلسفة علم الاقتصاد ١٥٥
- الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم ؟ ١٦٧
- ما الغرض من نقد المصارف الإسلامية ؟ ١٧٣
- الباحث الرديء ١٧٥
- باحثون مزيفون ١٧٦
- خدع بحثية ١٧٦

- ١٧٩ انظر كيف اختزل الاقتصاد الإسلامي ؟
- ١٨٣ البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي
- ١٨٧ الخطاب الاقتصادي الإسلامي المعاصر
- ملاحظات على من يكتب في الاقتصاد الإسلامي قادمًا من
- ١٩٥ الاقتصاد الوضعي
- ٢١١ هل هناك اقتصاد إسلامي ؟
- ٢١٣ كيف نفهم الاقتصاد الإسلامي ؟
- ٢١٥ تجارة العملات عبر الإنترنت (فوريكس)
- ٢١٩ أرباح إصدار النقود
- ٢٢١ هل الديون نقود ؟
- ٢٢٣ حازم الببلاوي في النقود
- ٢٢٧ تحريم الربا وفرض الزكاة
- ٢٢٩ حكمة تحريم الربا
- ٢٣٣ الوجه الآخر لحديث الأصناف الستة : إعجاز نبوي
- ٢٤١ قضية الفائدة طارق الديواني
- ٢٤٩ وجبة سريعة مغذية ولذيذة
- ٢٥١ الاجتهاد هل يعني حمل الشريعة على القانون ؟
- ٢٥٣ المفتي الجاهل لماذا ندافع عنه ؟
- ٢٥٥ الفتاوى الجماعية هل هي بالضرورة أفضل من الفتاوى الفردية ؟
- ٢٥٧ الفتوى تحت وطأة النظام الرأسمالي السائد
- ٢٦١ هل يجوز التصويت على الأحكام الشرعية ؟
- ٢٦٥ رخص أم حيل أم أخطاء ؟
- ٢٦٩ السيوطي
- ٢٧١ حوار مع علي جمعة ودار الإفتاء المصرية في ميراث المرأة

- نظام يعقوبي هل هو المفتي الأعلى أجرًا ؟ ٢٧٧
- الأدنى علمًا الأعلى تصنيفًا ٢٨١
- عبد الرحمن بدوي ٢٨٣
- المعلومات بين الفقه والاقتصاد ٢٩١
- هل يجوز أن أقرر كتابًا على الطلبة لقاء مبلغ أحصل عليه من المؤلف ؟ ٢٩٧
- التأمين الصحي : ورقة محمد هيثم الخياط : عرض ومناقشة .. ٢٩٩
- عصر العلم ٣٠٧
- العلم درجات ٣١٧
- تقويم الأساتذة من قبل الطلبة ٣١٩
- لماذا توزع التركة بين الأبناء بالتساوي ؟ ٣٢١
- أطباء موظفون ٣٢٥
- موظفون تجار ٣٢٥
- أطباء سماسة ٣٢٦
- أغنياء أغبياء ٣٢٩
- ثلاثة حصلوا على جائزة الملك فيصل العالمية ٣٣١
- جائزة الملك فيصل هي المسؤولة عن موت سيد طنطاوي ٣٣٣
- الجوائز العلمية ٣٣٥
- تعليق على مقال محمد الأرنؤوط في وقف النقود ٣٣٧
- جواز وقف النقود هل يعني جواز الفائدة ؟ ٣٣٩
- عالم اقتصاد كيف يعامل طفله ؟ ٣٤٥
- قراءات قرآنية ٣٥٣
- من نكت القرآن ٣٥٥
- إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله ٣٥٥

- ٢- قل أفغير الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون ٣٥٥
- ٣- ليجزيهم الله أحسن ما كانوا يعملون ٣٥٥
- ٤- لا أقسم ٣٥٦
- ٥- ما يستوي ٣٥٦
- ٦- أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى ٣٥٧
- هل تحب شيخك لعلومه أم لمناصبه ؟ ٣٥٩
- المحتوى ٣٦٣

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

www.moswarat.com

رَفَع

عبد الرحمن النجدي
المركز الدولي للدراسات
www.moswarat.com

الفَسَادُ لِمَاذَا الْإِحْرَابُ بِهِ؟

مقدمة



يقول الله تعالى في كتابه الكريم : ﴿ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ
أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ [الروم : ٤١] .

إن من سنة الله تعالى التي ليس لها تبديل ولا تحويل ، أن يذيق الناس
العقوبة والعذاب في الدنيا ، قبل الآخرة ؛ لعلهم يعودون إلى دينهم
ورشدهم .

إن محاربة الرشوة والفساد بكل أشكاله وأساليبه هي من واجبات العلماء
المسلمين .

ولما كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من قواعد دين الإسلام ؛ التي
أرساها فيه ، وحمل العلماء جراء ذلك محاربة الفساد ببيان أسبابه ، ومعرفة
أساليب مكافحته والسيطرة عليه ، فقد توسع الدكتور رفيق المصري في كتابه
هذا لتأدية واجبه كعالم في هذا الاختصاص - الاقتصاد الإسلامي - منطلقاً من
قناعته بأنه يجب علينا ألا ننتظر المجتمعات الغربية لتحاربه ، ثم نقوم نحن
بمحاربه من باب التقليد لهم . ولكن الواجب على علماء الاقتصاد الإسلامي
أداء هذه المهمة تجاه الفساد والمفسدين التي أمر الله تعالى العلماء ببيانها .

وقد أشار المؤلف إلى أنه لا مانع من الاستفادة من تجارب الأمم الأخرى ؛
التي حاربت الفساد وقضت عليه ، وبينت أن الفساد تخلف ، وأن القضاء عليه
هو الطريق إلى التقدم السريع والفعال .

ISBN 978-9933-11-218-9



9 789933 112189

دمشق - سورية - حلبوني - جادو ابن سينا

00963 11 2248433 00963 11 2238385

فاكس 00963 11 2248432 صوب 31426

www.almaktabi.com - email : almaktabi@mail.sy

دار المکتبی
الطبعة والنشر والتوزيع